# العلاقات العراقية التركية
# 1990-1980


**رسالة تقدم بها**
**حامد محمد طـه أحمد السويداني**


**إلى**
**مجلس كلية التربية في جامعة الموصل**
**وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير**
**في التاريخ الحديث**

**بإشراف**
**الاستاذ الدكتور**
**عوني عبد الرحمن مصطفى السبعاوي**

**جمادى الاولى/ 1424هـ** **تموز/ 2003 م**

# IRAQI-TURKISH RELATIONS

# (1980 – 1990 A.D.)

*A Thesis Submitted*

By

**Hamid Mohammed Taha AL-Suwaidani**

To

***The Council of the College of Education***
***University of Mosul***
***In Partial Fulfillment of the Requirement***
***For The M.A***

In

***Modern History***

Supervised By

*Prof.*

**Dr. Awni A. Mustafa AL-Sab'awi**

**Jumada Alwola/1424 A.H** **June/2003 A.D**

# تمهيـد

يمكن وصف العلاقات العربية – التركية بأنها علاقة خاصة في أكثر من معنى ، فمن ناحية لدى العرب والاتراك تاريخ مشترك لا ريب في أنه خلف تراثا لا يجوز اغفاله كأحد العوامل الاساسية في تطوير علاقات خاصة ومتميزة ليس بالمعنى السياسي فحسب وانما بالمعنى الحضاري أيضاً [1] .

ولاشك ان عامل الدين كان عاملا رئيسا ومؤثرا في العلاقات القائمة بين العرب والاتراك [2] ، كذلك فان موقع تركيا الاستراتيجي على الضلع الشمالي للوطن العربي كأحد دول الجوار الجغرافي يجعلها مؤهلة بدرجة كبيرة لان تكون بمثابة الحلقة الوسيطية بين الوطن العربي والغرب [3] .

خضعت الاقطار العربية ومنها العراق منذ اوائل القرن السادس عشر لسيطرة الدولة العثمانية التي أقامت سلطتها على اساس ديني اسلامي يكون الولاء فيه للسلطان العثماني دينيا ووراثيا وقد شعر العرب والمسلمون في البداية بأنهم الحقوا بالنظام العثماني علاقة طبيعية لا تتباين مع تلك التي قادتهم في القرون الغابرة إلى العيش تحت الاسرة العباسية أو الاموية ، لكن شعورهم هذا تبدل بعد ما عانوا من وطأة الحكم العثماني ومساوئه التي نجم عنها انتشار الفساد والفوضى وفقدان الامن وتردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4].

وقد شهد الوطن العربي خلال السيطرة العثمانية محاولات للتغلغل الاستعماري الاوربي تمثلت بالغزو البرتغالي في مطلع القرن السادس عشر والذي استهدف السيطرة على منطقة الخليج العربي والبحر الاحمر، كما تعرض لخطر الاستعمار الفرنسي والبريطاني والايطالي والاسباني الذي انتهى في نهاية المطاف إلى احتلال اقطار المغرب العربي (الجزائر – تونس – المغرب) ، وكذلك مصر وليبيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، كما اصيب العرب بخيبة أمل كبيرة بعد استبشارهم باهداف مبادئ الانقلاب الدستوري العثماني عام 1908 [5] .

وبعد سقوط الدولة العثمانية التي حكمت الوطن العربي قرابة اربعة قرون وانتهت بالانفصال السياسي بين تركيا والوطن العربي ، وتأسست على انقاض هذه الدولة عدة دول منها الجمهورية التركية التي تأسست بزعامة مصطفى كمال عام 1923 ، اتسمت العلاقات العربية

---

(1) السيد عليوه واندرو مانجو ، (العلاقات العربية – التركية في ظل الشرق اوسطية) ، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية ، (لندن – 1995) ، ص8 .

(2) عبد المجيد فريد ، (تركيا والعرب) اشراف الندوة الدولية الثالثة ، لندن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد45 ، (بيروت-1982) ، ص159 .

(3) نصيف جاسم علي المطلبي ، موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق ، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد - 1986 ) ، ص 9 .

(4) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية التركية 1932 – 1958 ، (الموصل – 1986) ، ص15.

(5) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، (علاقات تركيا الخارجية) في ابراهيم خليل احمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، (الموصل – 1988) ، ص20 ، للمزيد ينظر :

- ارنست رامزور ، تركيا الفتاة وثورة 1908 ، ترجمة احمد صالح العلي ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر (بيروت – 1960) .

- Feroz Ahmad, The Young Turks, (Oxford – 1969), pp. 1-14.

- Richard D. Robinson, The First Turkish Republic (Cambridge, Massachusette, 1963), p. 15.

التركية منذ تأسيس هذه الدولة بالتوتر وعدم الاستقرار [1] بعد ان شهدت هذه العلاقة تصدعات مهمة في ظل الانتدابين البريطاني والفرنسي على العراق وبلاد الشام ، ولاسيما مع قيام الجمهورية التركية الناشئة [2] .

كما شهدت هذه المدة العديد من المشكلات بين الجانبين منها ما يتعلق بمشاكل الحدود ومشكلتي الموصل والاسكندرونة [3] ، وفيما يتعلق بقضايا العرب القومية ومنها قيام جامعة الدول العربية ، وعلى الرغم من ارتياب تركيا من أي عمل عربي وحدوي الا انها ازاء تبعيتها آنذاك للسياسة البريطانية المنسجمة مع التوجهات العربية في انشاء الجامعة ، فقد رحبت بها وأكدت ضرورة عدم تعارضها مع مصالح تركيا واستقرار الاوضاع على حدودها الجنوبية قاصدة بشكل ضمني عدم اثارة قضية الاسكندرونة[4].

اما في قضية الصراع العربي الصهيوني كان لارتباط تركيا بالغرب الذي يعد من أكثر العوامل تأثيرا في الموقف التركي ازاء هذا الصراع ، ففي 29 تشرين الثاني 1947 ونتيجة للتصويت السلبي من قبل تركيا وافقت الجمعية العامة للامم المتحدة على تقسيم فلسطين ، وفي 15 ايار 1948 أعلن عن انشاء الكيان الصهيوني وبعد ذلك بعشرة اشهر اعترفت تركيا بهذا الكيان واقامت علاقات تجارية معه وسمحت بهجرة اليهود الاتراك إلى فلسطين المحتلة [5] وكانت تركيا بذلك اول دولة مسلمة اعترفت بقيام الكيان الصهيوني[6] وكان لاعترافها أثر سيء على العلاقات العربية – التركية وقد أعلن وزير خارجية تركيا آنذاك نجم الدين ساداك في تصريح لوكالة انباء الاناضول في 8 شباط 1949 بأن (اسرائيل) اصبحت حقيقة [7] ، وقد اصيب الرأي العام العربي بخيبة أمل نتيجة اعتراف تركيا بالكيان الصهيوني عام 1949 [8] .

وقد اتسم الموقف التركي من ثورة 23 يوليو / تموز 1952 في مصر بالسلبية ، وقد نجحت الدوائر الغربية في تعميق الخلافات بين مصر وتركيا كما كان موقف تركيا من تأميم قناة

---

(1) السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص220 .

(2) سيم شاكماك ، (موقع تركيا في الحلف الاطلسي وأثر ذلك على الوطن العربي) ، بحث مقدم إلى الندوة الدولية التي تنظمها جامعة درهام البريطانية بالتعاون مع مركز الدراسات العربية بلندن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 45 ، (بيروت-1982) ، ص102 .

(3) مهدية صالح حسن العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968 – 1980 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – كلية القانون والسياسة – 1986) ، ص5 . للمزيد ينظر :

- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي ، ط7 ، ج3 ، دار الشؤون الثقافية ، ( بغداد – 1989) ، ص329.
- Lord Kimros, Ataturk, the Rebirth of Nation (London, 1964) pp. 404-409.

(4) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي 1945-1967 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل - 1991 ) ، ص173 .

(5) خليل ابراهيم الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية ، مطبعة الراية ، (بغداد – 1990) ، ص202 . للمزيد ينظر : - صبحي ناظم توفيق ، مواقف تركيا من قضية فلسطين وعلاقتها بالكيان الصهيوني في وثائق الهيئات الدبلوماسية العراقية الممثلة في تركيا 1939 – 1956 ، السلسلة الوثائقية ، بيت الحكمة ، ط1 ، (بغداد – 2002) .

(6) مجلة تقديرات ستراتيجية ، ابعاد العلاقات التركية - الاسرائيلية على ضوء زيارة الرئيس التركي لاسرائيل ، العدد 24 ، (مصر – 1996) ، ص20 .

(7) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968 – 1980 ، ص10 .

(8) محمود علي الداؤد ، (العلاقات العربية – التركية والعوامل المؤثرة فيها) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 45 ، (بيروت-1982) ، ص66 . للمزيد ينظر :

- نجدت فتحي صفوت ، (موقف تركيا من قضية فلسطين) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 45 ، (بيروت-1982) ، ص93.

السويس وفرض السيادة المصرية عليها سلبيا [1] ، اما موقف تركيا من ثورة الجزائر عام 1954 فقد كان سلبيا [2] وكان مناوئا لثورة الشعب الجزائري وهذا ما اعترف به رئيس وزرائها مؤخرا توركوت اوزال خلال زيارته للجزائر في 4 شباط 1985 حيث قال : ((في عام 1950 وخلال حرب التحرير الجزائرية فشلت الحكومة التركية في دعم واسناد الجزائر وهذا الموقف لن يصفح أو ينسى خاصة وان الشعب التركي كان مع ثورة الجزائر [3] .

وفي عام 1956 وقع العدوان الثلاثي على مصر ، فبرغم المواقف التي اتخذتها تركيا من مسألة القناة وتأميمها من قبل الحكومة المصرية والتي كان معظمها محابيا إلى الكيان الصهيوني الا انها استنكرت العدوان وقامت بتخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني لكنها رفضت المطالب العربية الخاصة بقطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني [4] .

ورغم تعاطف الرأي العام التركي مع مصر خلال العدوان الثلاثي عام 1956 وتأكيده عدوانية الكيان الصهيوني ومشاركته في العدوان ، الا ان الحكومة التركية قامت بتقويم تلك المسألة من منظور علاقات الصراع بين الشرق والغرب ومن منظور موقف مصر المعارض لحلف بغداد ، واكتفت باتخاذ خطوات رمزية ازاء الكيان الصهيوني [5] .

وفي الشهور التي سبقت عدوان حزيران 1967 ، كثف الزعماء والسفراء العرب جهودهم من أجل اقناع انقرة بالتزام جانب العرب في الصراع العربي – الصهيوني ، لكن تركيا رفضت تأييد اغلاق مصر لمضايق تيران في وجه الملاحة ، وفي التاسع عشر من ايار 1967 أعلنت الحكومة التركية موقفها من الوضع عبر تصريح مليء بالعموميات والغموض[6] ، وعندما بدأ في ربيع 1967 نذر نشوب حرب بين العرب والكيان الصهيوني بذلت الاقطار العربية جهود دبلوماسية لحمل الحكومة التركية على اتخاذ مواقف أكثر وضوحا ودعما للعرب في صراعهم مع الكيان الصهيوني ، لكن الموقف التركي لم يتجاوز صيغته الدبلوماسية ، واصدرت في 29 آذار 1967 بيانا عبرت فيه عن قلقها تجاه الاوضاع المتأزمة بين الاقطار العربية والكيان الصهيوني [7] .

وفي 5 حزيران 1967 طالبت تركيا سحب القوات الصهيونية من الاراضي العربية وصوتت إلى جانب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 2253 في 1967 والذي دعى الكيان الصهيوني إلى الغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس [8] .

وفي حرب تشرين الاول 1973 وفي اعقابها شاركت تركيا كل من ايران وباكستان المشتركة معها في الحلف المركزي في الادلاء بتصريح شفهي يحتوي على اعتراف هذه الدول الثلاث بالحقوق الشرعية للفلسطينيين [9] .

---

(1) ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا - دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، (الموصل – 1992) ، ص319 .
(2) احمد ومراد ، المصدر السابق ، ص319 .
(3) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968 – 1980 ، ص12 .
(4) المصدر نفسه ، ص11 .
(5) جلال عبد الله معوض (العلاقات التركية الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات) ، مجلة شؤون عربية ، العدد88 ، (القاهرة-1996) ، ص131 .
(6) نبيل حيدري ، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945 ، ط1 ، (دمشق –1986) ، ص114.
(7) السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي 1945 – 1967 ، ص272 .
(8) العبيدي ، العلاقات العراقية التركية 1968 – 1980 ، ص13 .
(9) العلاقات العربية – التركية (من منظور عربي) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ج1 ، 1991 ، ص331 .

كما قدمت تركيا إلى سوريا عن طريق الصليب الاحمر شحنات كبيرة من مصل الدم كاشارة للتعاطف مع الجانب العربي ، وذهبت تركيا في تقاربها مع الوطن العربي إلى حد السماح للاتحاد السوفيتي خلال حرب تشرين الاول 1973 باعادة تزويد الجيوش المصرية والسورية عن طريق المرور فوق مجالها الجوي ، بينما رفضت طلب الولايات المتحدة باعادة التزود بالوقود أو استخدام التسهيلات التركية لاغراض استطلاعية في خدمة الكيان الصهيوني، كما اجرت تركيا محادثات فنية سياسية من أجل تدريب قوات عسكرية اردنية وتونسية ، وبعد حرب تشرين الاول 1973 ايدت تركيا القرارات الصادرة لمصلحة العرب في الجمعية العامة للامم المتحدة في العشرين من تشرين الثاني عام 1974 ، كما صوتت لصالح قرار الجمعية العامة في شهر تشرين الثاني عام 1975 والذي يعرّف الصهيونية بأنها شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري [1] .

وفيما يخص نشأة وتطور العلاقات العراقية - التركية فيمكن ملاحظة ان هذه العلاقات تحكمها جملة عوامل وأسس تاريخية واقتصادية وثقافية نابعة من علاقات الصداقة وحسن الجيرة وتشابك المصالح الثنائية [2] ، إذ تأسست تركيا الحديثة بشكلها الجمهوري في 29 تشرين الاول عام 1923 وجاء النظام الجمهوري التركي الذي تزعمه مصطفى كمال باتجاه جديد في جميع وجوه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [3] .

وبذل الاتراك جهدهم لاستلاب الموصل وضمها إلى الاناضول وبذلوا كل ما في وسعهم لاقناع بريطانيا واستمالة عصبة الامم إلى التسليم بمدعياتهم ولم يقفوا عند حد القول بل تجاوزوه إلى العمل وتشبثوا مرارا في خرق الحدود واحداث فتن في شمال العراق وكان قصدهم من ذلك ان ينفروا الرأي العام البريطاني بأن يروه الاخطار التي تنجم عن البقاء في العراق [4] ، لكنهم أخفقوا في ذلك .

ومنذ ان حلت مشكلة الموصل وسويت الحدود وأقيمت علاقات حسن الجوار من خلال معاهدة 1926 وأخذت العلاقات تشهد تحسنا تدريجيا لتصل إلى أبعاد ايجابية ، إذ اعلنت تركيا اعترافها بالعراق عام 1927 اعقبتها اقامة علاقات دبلوماسية بين العراق وتركيا [5] ، وكانت تركيا ترغب في ان تعقد إلى جانب الاتفاقية التجارية اتفاقيتي (الاقامة) و (الترانزيت)[6] .

وأثر تزايد نشاط المسلحين الاكراد على الحدود العراقية التركية وصل إلى انقرة عام 1930 وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية نوري السعيد وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو ووزير الخارجية توفيق رشدي آراس تركزت حول نقاط مهمة منها بحث قضية الامن على الحدود العراقية التركية ، فضلاً عن بحث قضية النفط والشروع في انتاج النفط

---

(1) المصدر نفسه ، ص331 .

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، (العلاقات العراقية التركية وآفاق تطورها ) ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد 1 ، 1987 ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ص6 . للمزيد عن تاريخ العلاقات بين تركيا والعراق ، ينظر :
- شاكر صابر الضابط ، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا ، مطبعة دار المعرفة ، (بغداد – 1955) .

(3) رعد عبد الجليل مصطفى ، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، سلسلة الدراسات التركية ، رقم 12 ، ( بغداد – 1984) ، ص5 .

(4) عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، (لبنان – صيدا – 1948) ، ص12 . للمزيد ينظر :
- فاضل حسين ، مشكلة الموصل - دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية التركية وفي الرأي العام ، ط3، (بغداد – 1977) .

(5) السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص224 .

(6) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1932-1958 ، ص ص 27-28 .

العراقي ، كما بحث عقد اتفاقية تجارية بين البلدين [1] ، وارتبطت تركيا مع العراق باتفاقية تجارية وقعت في العاشر من تشرين الثاني عام 1932 ، وقد استمر العمل بموجبها لمدة طويلة[2].

وجاءت وفاة الملك فيصل الاول المفاجئة في عام 1933 لتترك فراغا كبيرا في حياة العراقيين السياسية في تلك المدة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، ولم يستطع خلفه الملك غازي ان يحتوي انفجار الوضع الداخلي وراقبت تركيا الوضع الداخلي في العراق عن كثب وابدت عدم ارتياحها لما يجري هناك وحاولت التدخل عن طريق المشورة وابداء الرأي [3] .

وفي 29 تشرين الاول 1936 حدث اول انقلاب عسكري في تاريخ العراق المعاصر واستقبلت الاوساط التركية اخبار الانقلاب بقلق بالغ ، فقد اتصل وزير الخارجية التركي توفيق رشدي آراس بـ طه الهاشمي رئيس اركان الجيش العراقي السابق في حكومة ياسين الهاشمي الذي كان يقوم بزيارة إلى تركيا في اثناء حدوث الانقلاب اعرب فيه عن اسفه لاشتراك الجيش في السياسة ، كما تصدرت اخبار الانقلاب الصحف التركية التي أخذت تنشر اخبارا بصور متناقضة مستقاة من الاخبار الواردة من بعض عواصم العالم [4] .

وفي عام 1937 دخل العراق وتركيا في حلف (سعد آباد) الاقليمي الذي ضم كلا من العراق وتركيا وايران وافغانستان [5] ، وشهدت اوربا في اواخر الثلاثينيات نشوء كتل ومحاور دولية وازدادت حدة الصراع وتفاقمت وقادت في النهاية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية [6] .

وبعد اعلان الحرب العالمية الثانية عام 1939 ، أجرى العراق اتصالات مع تركيا لتنسيق الموقف بين الدولتين ، وتم التركيز على مستقبل سوريا في حالة انهيار فرنسا ، إذ اعرب الاتراك عن رغبتهم باستقلال سوريا [7] ، ولم يثبت حلف (سعد آباد) فعاليته أبان الحرب العالمية الثانية ، فقد تغلبت مصالح كل دولة منه على الاجماع الرباعي وأثبتت احداث الحرب وتطوراتها بأن الحلف غير قادر على مجابهة الدول الكبرى ، مما حدا بالحكومتين التركية والعراقية إلى محاولة حصر العمل بحلف (سعد آباد) بينهما ومواصلة التشاور والتباحث لمناقشة التطورات المستجدة على الساحة الدولية [8] .

ففي أثر قيام الحرب عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعا في 25 آب 1939 أظهر فيه نوري السعيد ميله إلى دخول العراق الحرب إلى جانب بريطانيا ، لكن اقتراحه جوبه بالرفض ، فقد أقدمت حكومة نوري السعيد على قطع علاقاتها مع المانيا في 13 أيلول 1939[9] .

كما حرصت تركيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية على التزام موقف الحياد ، لكن هذا لم يمنع الاتراك من مراقبة الاوضاع ، ففي اعقاب الميثاق السوفيتي الالماني الذي وقع في 23 آب 1939 قام (شكري سراج اوغلو) وزير خارجية تركيا بزيارة إلى موسكو في أيلول 1939 ،

---

(1) المصدر نفسه ، ص29 .
(2) معهد الدراسات الآسيوية والافريقية (الارشيف والتوثيق) ، دراسات عن تركيا ، ج4 ، (الجامعة المستنصرية – د.ت) ، ص694 .
(3) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1932-1958 ، ص33 .
(4) المصدر نفسه ، ص36 .
(5) السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص224 .
(6) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1932-1958 ، ص73 . للمزيد ينظر :
- أ . ج . ب . تايلور ، اصول الحرب العالمية الثانية ، ترجمة كمال خميس ، (مصر – 1971) .
(7) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968 – 1980 ، ص28 .
(8) السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص224 .
(9) السبعاوي ، العلاقات العراقية - التركية 1932 – 1958 ، ص73 .

ولكن الاتراك رفضوا اعطاء السوفييت ضمانات بعدم استخدام المضايق من قبل أي دولة ضد الاتحاد السوفيتي [1] .

وواجهت الجمهورية التركية الفتية صعوبات كثيرة في المحافظة على وضعها كدولة غير متحاربة تقف بين القوى المتحاربة أبان الحرب العالمية الثانية [2] .

وبعد اندلاع ثورة مايس في العراق عام 1941 ضد بريطانيا حاولت تركيا التوسط لانهاء النزاع العراقي البريطاني الذي نشب أثر قيام ثورة مايس في العراق عام 1941 ، وقد استهدفت تحرير العراق من النفوذ الاستعماري البريطاني ، لكن اصرار بريطانيا على قمع ثورة العراق أحبط مساعي الوساطة التركية [3] .

(1) احمد ومراد ، ايران وتركيا ، ص258 .
(2) جورج كيرك ، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ترجمة : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، ج1 ، ط1 ، (بغداد – 1990) ، ص7 .
(3) السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص225 .

وحاول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية اقناع تركيا بدخول الحرب إلى جانبهم ، ولكن الاتراك وقفوا على الحياد [1] ، وانتهجت تركيا بذلك سياسة غير واضحة المعالم لغاية الاشهر الاخيرة للحرب العالمية الثانية ، وفي 2 آب 1944 قطعت تركيا كافة علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع دول المحور واعلنت الحرب عليها في 23 شباط 1945 ليصبح هذا القرار نافذ المفعول في منتصف ليلة 28 شباط 1945 [2] ، وأعلن الاتراك الحرب على ايطاليا والمانيا في 23 شباط 1945 وانضموا إلى جبهة الحلفاء وكان هذا الاعلان شكليا ، إذ لم تدخل تركيا قط بنصيحة من تشرتشل لضمان حصول تركيا على مقعد في المنظمة الدولية بعد الحرب [3] .

وفي عام 1946 دخلت تركيا والعراق في معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما بين البلدين ، وكذلك بشأن تنظيم التعاون المتبادل في امور الامن والتربية والتعليم والثقافة والمواصلات البريدية والهاتفية [4] ، وفي 29 آذار 1946 توصل نوري السعيد من خلال مفاوضاته مع الجانب التركي إلى توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار ملحقة بستة بروتوكولات مختلفة ، وكذلك اتفاقية للتعاون المدني والقضائي والجزائي والتجاري ، فضلاً عن اتفاقية بشأن تسليم المجرمين ، وأقرت المعاهدة من قبل وزارة صالح جبر في 20 آذار 1947 بعد ان حذفت منها تحفظات الوزارة السويدية من أن العراق مرتبط مع تركيا باتفاقيات ومعاهدات 1926 ، 1937 ، 1946 [5] .

اضطلعت تركيا بدور مهم في اقامة حلف السنتو (حلف بغداد سابقا) ، ويمكن تتبع فكرة اقامة هذا الحلف منذ عام 1951 ففي تلك السنة تقدمت الدول الغربية بعد الغاء مصر معاهدة التحالف والدفاع المشترك المعقودة بينها وبين بريطانيا منذ سنة 1936 بمشروع يهدف إلى اقامة منظمة عسكرية جماعية للدفاع عن الوطن العربي ودول الجوار وقد نشطت الدبلوماسية التركية في المنطقة العربية لتهيئة الاجواء الملائمة لقبول هذا المشروع الدفاعي والذي عرف باسم (مشروع قيادة الشرق الاوسط) ، لكن هذا المشروع جوبه بالرفض من قبل مصر قبل وبعد ثورة 23 تموز 1952 ، وبعد اخفاق (مشروع قيادة الشرق الاوسط) واصلت القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية جهودها لايجاد نظام دفاعي يحاول ان يدمج وينسق جملة ارتباطات المحالفات الثنائية بين دول المنطقة والدول الغربية [6] .

بدأت الخطوة الاولى لتنفيذ مشروع الحلف الجديد بتوقيع ميثاق دفاعي بين تركيا والباكستان في اوائل شباط 1954 ، وتوقعت الاوساط السياسية في انقرة اشتراك العراق وايران في هذا الميثاق ، وفي شباط 1955 تم التوقيع على ميثاق مماثل بين العراق وتركيا واعقب عقد

---

(1) محسن حمزة العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل – 1989) ، ص52 ، للمزيد عن حياد تركيا ، ينظر :
- The Middle East and North Africa, 1989-84, p. 712.
- روي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة : حسن صعب ، (بيروت – 1966) ، ص ص 585 – 588 .

(2) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، ص43 ، للمزيد ينظر :
- مذكرات فرانز فون بابن ، ترجمة : فاروق الحريري ، ج2 ، (بغداد – 1985) .
- جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر خياط ، مراجعة : شاكر خصباك، ج2 ، (بغداد – 1965) ، ص325 .

(3) العبيدي ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960 ، ص52 .

(4) السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص225 .

(5) العبيدي ، العلاقات العراقية التركية 1968 – 1980 ، ص31 .

(6) خليل علي مراد ، (تركيا والاحلاف العسكرية) في ابراهيم خليل احمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، المصدر السابق ، ص215 .

هذا الميثاق انضمام بريطانيا اليه في نيسان 1955 ، ثم باكستان في تموز 1955 ثم ايران في تشرين الاول 1955 ، واصبح هذا التحالف يعرف باسم (حلف بغداد)[1] .

وكان حلف بغداد يمثل حلقة وصل في سلسلة الاحلاف العسكرية الغربية ، وقد ربط هذا الحلف منطقة الوطن العربي والجوار الجغرافي بكل من حلف شمال الاطلسي وحلف جنوب شرق آسيا (السياتو .S.E.A.T.O) من خلال عضوية تركيا وبريطانيا في الحلف الاول ، وعضوية الباكستان في الحلف الثاني [2] .

وقد عمل حلف بغداد على احداث نقلة نوعية في العلاقات العراقية – التركية انتقلت فيه من مرحلة التعاون الثنائي وحسن الجوار إلى مرحلة تعاون جماعي واقليمي ودولي في المنطقة [3] .

وعندما قامت ثورة 14 تموز 1958 في العراق حاولت تركيا التدخل عسكريا للاطاحة بالحكومة الجديدة رغم تأكيد الاخيرة ضرورة قيام علاقات ودية مع تركيا [4] . إذ كانت تركيا ترتبط بالنظام الملكي في العراق بعلاقات متميزة تعززت وتطورت من خلال ارتباطهما بحلف بغداد وتطابق سياستهما الخارجية في العديد من القضايا والمسائل الدولية والاقليمية ضمن اطار السياسة الغربية وتوجهاتها في المنطقة [5] .

وكان موقف تركيا من ثورة 14 تموز 1958 ان وجهت قواتها نحو الحدود العراقية وقامت الولايات المتحدة الامريكية بانزال قوات المارينز في لبنان يوم 15 تموز 1958 للمحافظة على حكم كميل شمعون في لبنان ، وربما للوقوف بوجه جمال عبد الناصر واليساريين من القيام بأي حركة في المنطقة ، الا ان الاتحاد السوفيتي حذر تركيا من مغبة القيام بأي اعتداء على العراق [6] وأثار موقف الحكومة التركية هذا تجاه الثورة في العراق احزاب المعارضة التركية وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري [7] ، وأخذت الصحافة التركية بعد استقرار اوضاع العراق تغير لهجتها وموقفها تجاه الثورة فيه ، كما نشرت الصحف التركية انباء اعتراف العديد من دول العالم بالنظام الجديد في العراق وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي ، ونتيجة للضغوط الداخلية التي مورست من قبل قوى المعارضة التركية واقدام كل من ايران والباكستان العضوين في حلف بغداد على الاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق ، أعلنت الحكومة التركية اعترافها بالعراق فقدم السفير التركي في بغداد اعتراف حكومته الرسمي بحكومة الجمهورية العراقية إلى وزير الخارجية العراقي في 31 تموز 1958[8].

ورغم الضغوط التي مورست على الحكومة الجديدة لابقاءها في حلف بغداد ، الا انها لم تفلح في ذلك ، إذ تم خروج العراق من حلف بغداد في آذار 1959 تحت ضغط القوى الوطنية والقومية التي اجبرت حكومة عبد الكريم قاسم على الاقدام على ذلك ، وقد أخذت العلاقات العراقية – التركية تتأرجح بين الصداقة والعداوة ، لكن العلاقات تأزمت ثانية بسبب اتهام

---

(1) المصدر نفسه ، ص215 .
(2) المصدر نفسه ، ص ص 216 – 217 .
(3) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص9 .
(4) السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص225 .
(5) السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي 1945 – 1967 ، ص 71 . للمزيد عن تفاصيل الثورة ، ينظر:
- ليث عبد الحسين الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، (بغداد – 1979) .
- فاضل حسين ، سقوط النظام الملكي في العراق ، (معهد البحوث والدراسات العربية – 1974) .
(6) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968 – 1980 ، ص35 .
(7) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1932 – 1958 ، ص 212 .
(8) المصدر نفسه ، ص 214 .

الحكومة العراقية لتركيا بأنها وراء دعم المسلحين الاكراد في المنطقة الشمالية من العراق، مما سبب ازمة دبلوماسية بين البلدين عمدت من خلالها الحكومة التركية إلى سحب سفيرها من بغداد [1].

كما أكدت الحكومة التركية ان ليس لديها مصلحة في خلق القلاقل الكردية وتشجيع نشاطها المسلح وقامت باخلاء سبع قرى في الجانب التركي من الحدود تعبيرا عن حسن نيتها ولغرض تسهيل الدوريات الاستطلاعية للقوات العراقية في المنطقة ، وفي وقت لاحق حرصت الحكومة التركية على اقامة علاقات ودية مع حكومة عبد الكريم قاسم لاسباب منها : ان قاسم قام باحباط المحاولات التي كانت تجري لضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة وذلك يتفق ومصالح تركيا التي ترفض قيام دولة عربية موحدة تقع على حدودها الجنوبية [2].

وتغيرت الاحوال كثيرا بعد انقلاب 27 آذار 1960 في تركيا ، إذ وضع التصدع في حلف بغداد نهاية لنشاطات وجهود السياسة التركية في الوطن العربي وأثبتت فشلها [3] .

وعندما قامت ثورة 8 شباط (14 رمضان 1963) في العراق وسقوط نظام حكم عبد الكريم قاسم أعلنت تركيا اعترافها بالحكومة الجديدة ، وبعد انفراد عبد السلام عارف بالسلطة على أثر قيامه بحركة 18 تشرين الثاني 1963 أخذت العلاقات العراقية – التركية بالتقدم البطيء ، وفي عام 1965 حدث تقارب بين العراق وتركيا ، وصوت العراق لصالح تركيا في اروقة الامم المتحدة عام 1964 ضد مشروع بريطاني يدعو ضمنيا إلى ضم قبرص إلى اليونان وهو ما اثار ارتياح تركيا وامتداحها للعراق ، وفي عهد عبد الرحمن عارف الذي استلم السلطة بعد مقتل اخيه عبد السلام عارف في حادث طائرة عام 1966 ، استمرت العلاقات الودية بين العراق وتركيا [4] .

وبعد عام 1968 في العراق حدثت نقلة في طبيعة العلاقات العراقية – التركية التي تجمع بينهما علاقات الصداقة والجيرة والمصالح المشتركة في العديد من النواحي ، ابتدأت باعلان الحكومة التركية الاعتراف الفوري بالحكومة العراقية الجديدة ، وقد رحب الرئيس العراقي الجديد باعتراف تركيا في 20 تموز 1968 بقوله : ((ان العراق بحاجة إلى اقامة علاقات تعاون وطيدة مع تركيا)) [5] . وفي ايلول 1968 تم التوقيع على اتفاقية الترانزيت بين البلدين التي تستهدف توسيع العلاقات التجارية [6] ، وقد ضمت الاتفاقية (14) مادة تكون نافذة المفعول لمدة خمسة سنوات وقد دخلت الاتفاقية هذه حيز التنفيذ في نهاية عام 1969 [7].

وبدأ العراق منذ صيف 1970 يفكر بالتأميم لنفطه وفي الاول من حزيران 1972 أعلن العراق تأميم النفط وكان هذا القرار خطوة حاسمة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، كما عمدت

---

(1) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص11 .
(2) المصدر نفسه ، ص12 .
(3) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968 – 1980 ، ص39 . للمزيد عن تفاصيل انقلاب 1960 ، ينظر :
- Richard D. Robinson, Op. Cit, p. 255.
(4) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص12 .
(5) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص11 .
(6) معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، دراسات عن تركيا ، ج4 ، (الجامعة المستنصرية – د.ت) ، ص694.
(7) عادل دهش صالح ، النقل البري للبضائع المستوردة عبر تركيا إلى العراق ، ندوة الشؤون التركية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، (بغداد – د.ت) ، رقم 6 ، ص10 .

الحكومة العراقية إلى معالجة المسألة الكردية وحلها سلميا وديمقراطيا واصدار بيان آذار 1970 الذي شكل الاساس للحل الوطني للمسألة الكردية واقامة مؤسسات الحكم الذاتي[1]* .

وشهدت عقد السبعينيات تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين على مختلف المستويات السياسية ، فقد قام الرئيس العراقي الراحل احمد حسن البكر بزيارة رسمية إلى تركيا عام 1972 ، كما توقف نائب الرئيس العراقي آنذاك في انقرة عند عودته من باريس 1972 وأجرى مباحثات مع رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد [2] .

وقد تجسدت العلاقات المتطورة بين العراق وتركيا بالتعاون المشترك في نواحي عديدة منها التعاون الاقتصادي والتجاري في مجال النفط والتعاون الامني والحدودي ، وتصاعد حجم التبادل منذ عام 1975 وتم عقد اتفاقية جديدة عام 1976 شملت نواحي مختلفة[3].

الا ان هذا لا يعني ان العلاقات العراقية – التركية لم تعترضها مشاكل في السنين الاخيرة من عقد السبعينيات ، فقد تعرضت العلاقات إلى مواقف حرجة كادت ان تسبب القطيعة السياسية بين البلدين [4] . ومن أهم الاسباب التي كانت تؤدي إلى نشوب مثل هذه المواقف منها ، المسألة الكردية واسلوب الحكومة العراقية في حلها وفق بيان 11 آذار عام 1970، وقيام تركيا بانشاء سدود على نهري دجلة الفرات ، ومطالبة تركيا باستمرار زيادة كميات النفط العراقي المصدر اليها وتراكم ديون طائلة عليها عجزت عن تسديدها ، مما اضطر العراق إلى ايقاف شحن النفط إلى تركيا ، الا انه تمت اعادته في 1978/8/28 [5] .

فضلاً عن تدخل تركيا غير المشروع بخصوص اوضاع التركمان في العراق بحجة مراعاة الرأي العام التركي الحساس على حد زعمهم واعلان مواقفهم السلبية وكذلك الحملة الصحفية ضد العراق عام 1980 والتي ساهمت بتعكير جو العلاقات بين البلدين بسبب ما نشرته الصحافة التركية من اعدام (5) اشخاص من التركمان العراقيين واعتقال (18) من الاتراك في احدى الشركات التركية التي تنفذ مشروعا في محافظة التأميم [6] .

ان المشاكل الحدودية التي تقع بين وقت وآخر ومحاولة استغلالها سلبيا ضد العراق ومنها الحادث الذي وقع على الحدود العراقية – التركية في اوائل حزيران 1980 والذي قتل فيه (10) اشخاص في منطقة جوكورجه كان له الاثر الكبير في توتر العلاقات وكاد يؤدي إلى قطيعتها ، لولا الحكمة التي جابه بها العراق المشكلة ، والانقلاب العسكري الذي وقع في تركيا 1980 بعد ثلاثة اشهر من الحادث وسعي قادة الانقلاب إلى حل المشاكل التركية وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة وخاصة العراق وتخطيط الحدود العراقية - التركية [7].

---

(1) ابراهيم خليل احمد وجعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ، (الموصل – 1989) ، ص250.

* وعن المسألة الكردية في العراق وبيان آذار 1970 سوف نتحدث عنها بالتفصيل في الفصل الثاني من الرسالة .

(2) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص13 .

(3) فاروق توفيق ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (بغداد – 1986) ، ص77 .

(4) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – د.ت) ، ص58 .

(5) المصدر نفسه ، ص59 .

(6) المصدر نفسه ، ص60 .

(7) المصدر نفسه ، ص61 .

# الإهداء

إلى ...

الذين قال الله في حقهما

وبالوالدين احسانا

أهدي هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين ...

أطال الله في عمرهما ...

عسى أن يكون جزءاً من الاحسان والوفاء اليهما ...

الباحث

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | **1** |
| **تمهيد** | **7** |
| الفصل الاول : موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية | 49-21 |
| **المبحث الاول : موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية** | **22** |
| - اندلاع الحرب العراقية – الايرانية 1980 . | 22 |
| - موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية من خلال : | 28 |
| اولا : الموقف التركي الرسمي | 28 |
| ثانيا : موقف الصحافة التركية | 32 |
| ثالثا : الوساطة التركية | 34 |
| **المبحث الثاني : حياد تركيا في الحرب العراقية – الايرانية (الاسباب والنتائج)** | **37** |
| اولا : الاسباب | 37 |
| 1- العامل الاقتصادي | 40 |
| 2- العامل الدولي | 42 |
| 3- العامل الاقليمي | 43 |
| ثانيا : النتائج | 46 |
| 1- المكاسب التركية من العراق خلال الحرب | 46 |
| 2- المكاسب التركية من ايران خلال الحرب | 47 |
| الفصل الثاني : تأثير المشكلة الكردية في العلاقات بين تركيا والعراق 1990 – 1980 | 73-50 |
| **المبحث الاول : المشكلة الكردية في تركيا والعراق 1980 – 1990** | **51** |
| أولا : المشكلة الكردية في تركيا | 51 |
| ثانيا : المشكلة الكردية في العراق | 61 |
| **المبحث الثاني : تأثير المشكلة الكردية في العلاقات العراقية – التركية** | **67** |
| الفصل الثالث : مشكلة المياه وأثرها في العلاقات العراقية – التركية 1990 – 1980 | 104-74 |
| **المبحث الاول : مشكلة المياه وأثرها في العلاقات العراقية – التركية قبل مشروع الغاب** | **75** |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| أولا : جذور المشكلة وتطوراتها (في المعاهدات والاتفاقيات) | 75 |
| 1- معاهدة لوزان الاولى 23 كانون الاول 1920 | 76 |
| 2- معاهدة لوزان الثانية 24 تموز 1923 | 77 |
| 3- معاهدة الصداقة وحسن الجوار 29 آذار 1946 | 78 |
| 4- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني (انقرة 1971/1/17) | 78 |
| 5- البروتوكول الثلاثي 1980 | 78 |
| ثانيا : الموقف القانوني لمشكلة المياه | 79 |
| 1- الموقف التركي | 80 |
| 2- الموقف العراقي | 81 |
| 3- موقف جامعة الدول العربية | 83 |
| **المبحث الثاني : مشروع جنوب شرق الاناضول الغاب وأثره في العلاقات العراقية – التركية** | **84** |
| اولا : نبذة عن مشروع الغاب | 84 |
| ثانيا : أهداف مشروع الغاب | 86 |
| 1- الاهداف الاقتصادية | 87 |
| 2- الاهداف السياسية | 90 |
| 3- الاهداف الامنية | 91 |
| ثالثا : سلبيات مشروع الغاب وانعكاسات ذلك على العلاقات العراقية – التركية | 93 |
| رابعا : مشروع الغاب والكيان الصهيوني | 96 |
| **المبحث الثالث : تأثير مشكلة المياه في العلاقات العراقية – التركية 1980-1990** | **99** |
| الفصل الرابع : العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية 1980 – 1990 | 105-127 |
| **المبحث الاول : العلاقات العراقية – التركية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري 1980-1990** | **106** |
| **المبحث الثاني : العلاقات العراقية – التركية في مجال النفط والغاز 1980-1990** | **119** |
| اولا : في مجال النفط | 119 |
| ثانيا : في مجال الغاز | 125 |
| **الخاتمة** | **128** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **132** |

# المقدمة

بعد سقوط الدولة العثمانية عام 1922 برزت الجمهورية التركية المعاصرة عام 1923 بقيادة مصطفى كمال ، الذي عمد إلى تغريب تركيا والقيام بتغيير شامل في بنى المجتمع التركي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية واعلان علمانية الدولة التركية ، ورغم هذه الاجراءات التي تفصل تركيا عن شرقيتها واسلامها ، الا ان علاقاتها مع الاقطار العربية والاسلامية لم يحدث فيها تغيير كبير إذ اتبعت تركيا سياسة متوازنة منطلقة من مصالحها السياسية والاقتصادية . فقد شهدت العلاقات العراقية – التركية تطورات مهمة لاسيما على الصعيد السياسي منذ ان حلت مشكلة الموصل وسويت الحدود بين الدولتين عام 1926 ، آخذين بنظر الاعتبار الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي والامكانات الاقتصادية والعسكرية والبشرية للدولتين ، الا ان هذه العلاقات تنطوي أيضاً على ابعاد وقضايا سياسية ، بل ان هذه العلاقات والمصالح الاقتصادية تستتر خلفها اعتبارات سياسية ترتبط بالمصالح السياسية التركية وفي مقدمة هذه الاعتبارات رغبة تركيا القيام بدور اقليمي أكبر في المنطقة العربية.

كما تحفل العلاقات بين تركيا والعراق بعدة عوامل للتوتر الكامن منها مشكلة مياه نهري دجلة والفرات بين البلدين ، وكذلك المشكلة الكردية ، فضلاً عن ما يسمى (حقوق الاقلية التركمانية في العراق) .

كما أن ارتباط تركيا وتحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية وسعيها الحثيث للانضمام إلى الاتحاد الاوربي جعلها تقوم بأي دور في اطار الاستراتيجية الامريكية في المنطقة اسهمت في خلق الكثير من المشاكل بين الطرفين .

يعد موضوع (( العلاقات العراقية - التركية 1980 – 1990)) على قدر كبير من الاهمية نظرا لان هذه المدة شهدت احداثا خطيرة منها اندلاع الحرب العراقية - الايرانية ، وتصعيد المعارك العسكرية بينهما ، كذلك شهدت تركيا في عام 1980 انقلابا عسكريا بقيادة الجنرال كنعان ايفرن وسيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة ، فضلاً عن ان هذه المدة شهدت تصاعد نشاطات المسلحين الاكراد في تركيا ، كذلك حدثت تطورات خطيرة في العلاقات التركية الصهيونية في مجالات عديدة : منها العسكري والاقتصادي والثقافي ولهذا كان على تركيا اعادة ترتيب اوراقها المتناقضة وتحديد توجهاتها ومواقفها السياسية تجاه احداث المنطقة وبالذات موقفها من الحرب العراقية – الايرانية مع مراعاة علاقاتها الاقتصادية المهمة .

ويعد موضوع العلاقات العراقية – التركية 1980 – 1990 من المواضيع المهمة الجديدة والذي لم يتطرق اليه أحد من الناحية الاكاديمية في رسالة ماجستير أو دكتوراه حسب علمنا ، وجرى اختيار مدة البحث الذي يعالج العلاقات السياسية والاقتصادية والامنية بين العراق وتركيا منذ اندلاع الحرب العراقية - الايرانية عام 1980 وينتهي في عام 1990 ، وجرت كتابة البحث على وفق المنهج التحليلي والذي لا يقتصر على سرد الاحداث والوقائع التاريخية وربطها ، بل حاول مناقشة هذه الاحداث وتحليل الاسباب والنتائج وأثرها على العلاقات بين الدولتين .

وقد تم تقسيم البحث إلى تمهيد واربعة فصول وخاتمة ، تضمن التمهيد استعراضا تاريخيا للعلاقات العربية – التركية بشكل عام ، والعلاقات العراقية - التركية بوجه خاص منذ ايام الدولة العثمانية مرورا بالعلاقات في زمن الجمهورية التركية المعاصرة ، التي تأسست عام 1923 مع التركيز على مواقف تركيا تجاه ابرز قضايا الامة العربية ، كما استعرضنا مواقف

تركيا تجاه ابرز الاحداث الداخلية في العراق منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وحتى عام 1980 ، حيث بدء مدة الدراسة .

وقد عني الفصل الاول بدراسة موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية ، وقد قسم الفصل إلى مبحثين ، تناول المبحث الاول اندلاع الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 وسير احداثها ، والاسباب التي أدت إلى قيامها واستمرارها لمدة طويلة ، وقد قسم الموقف التركي إلى ثلاثة محاور ، تحدث المحور الاول عن الموقف التركي الرسمي من الحرب العراقية – الايرانية ، فيما حدد المحور الثاني موقف الصحافة التركية من الحرب ، وأشار المحور الثالث إلى الوساطة التركية لانهاء النزاع العراقي - الايراني .

وتوزع المبحث الثاني على محورين ، تناول الاول الاسباب التي أدت إلى اتخاذ تركيا موقف الحياد من الحرب العراقية – الايرانية منطلقة من ثلاثة عوامل ، هي العامل الاقتصادي ، والدولي ، والاقليمي ، واستنتج المحور الثاني النتائج المترتبة من موقف تركيا المحايد مشيرا إلى المكاسب التركية من العراق وايران خلال سنوات الحرب العراقية – الايرانية في المجال الاقتصادي .

اما الفصل الثاني ، فقد تحدث عن تأثير المشكلة الكردية على العلاقات العراقية – التركية ، وقد قسم إلى مبحثين ، تضمن الاول المشكلة الكردية في كل من تركيا والعراق ، والتطرق إلى اساليب التعامل معها في كلا البلدين ، فضلاً عن تطورها التاريخي .

وركز المبحث الثاني على تأثير المشكلة الكردية على العلاقات خلال مدة اندلاع الحرب العراقية – الايرانية وحتى عام 1990 ، كما كانت مشكلة المياه وأثرها على العلاقات العراقية – التركية من محتويات الفصل الثالث والذي قسم إلى ثلاثة مباحث ، تناول الاول مشكلة المياه وأثرها في العلاقات العراقية – التركية قبل تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول الغاب وتوزع ضمن محورين ، استعرض الاول جذور المشكلة وتطوراتها من خلال المعاهدات والاتفاقيات ، وضم المحور الثاني الموقف القانوني لمشكلة المياه ابتداء من الموقف التركي ، والموقف العراقي ، فضلاً عن موقف جامعة الدول العربية من المشكلة .

اما المبحث الثاني فقد تحدث عن مشروع الغاب وأثره في العلاقات العراقية – التركية ، وتوزع على اربعة محاور ، اشار الاول إلى نبذة عن المشروع، فيما درس المحور الثاني اهداف مشروع الغاب الاقتصادية والسياسية والامنية .

كما اوضح المحور الثالث بيان سلبيات مشروع الغاب والصعوبات التي تواجهه ، وخص المحور الرابع ارتباط المشروع بالكيان الصهيوني من خلال التمويل المالي والتقني لهذا المشروع ، وهو مدخل مهم للصهيونية إلى هذه المنطقة الحيوية لتأثيرها الجغرافي على دول الجوار من خلال ورقة المياه .

اما المبحث الثالث فقد تحدث عن تأثير المشكلة المائية في العلاقات العراقية – التركية وتحديدا في مدة الثمانينيات .

واختص الفصل الرابع بالعلاقات الاقتصادية العراقية – التركية 1980 – 1990 وتوزع على مبحثين ، تناول الاول العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية في المجال التجاري ، والاقتصادي (السلع والبضائع والمواد الغذائية والترانزيت ..الخ) .

اما المبحث الثاني فقد توزع على محورين ، تحدث الاول عن العلاقات الاقتصادية في مجال النفط بين العراق وتركيا ، فيما اوضح المحور الثاني العلاقات الاقتصادية بين الدولتين في مجال الغاز .

وختمت الدراسة ببيان أبرز الاستنتاجات التي تخص موضوع الدراسة ، ومنها كشف نوايا الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية والذي كان بدافع تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وامنية ، فضلاً عن امتعاض تركيا من حل المسألة الكردية وسعيها لبقاء جذوة الصراع في الشمال العراقي مشتعلة ، كما بينت الدراسة ارتباط المسألة الكردية بالقوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية كورقة ضغط على الحكومة المركزية .

كما اوضحت الدراسة قيام المشاريع التركية في جنوب شرق الاناضول والتعاون مع الكيان الصهيوني في هذا المجال للضغط على المنطقة العربية والحصول على النفط باسعار منخفضة . وتوصلت الدراسة أيضاً إلى بيان الاستفادة الاقتصادية من البلدين المتحاربين في مجالات التبادل التجاري وتجارة الترانزيت وحجم التبادل الاقتصادي في مجال النفط والغاز.

اما فيما يخص الصعوبات التي واجهت الباحث فهي قلة المصادر وخاصة الوثائق غير المنشورة ولم يحصل الباحث من سفارة تركيا في بغداد على المعلومات والوثائق التي تخص الموضوع ، واعتذار كل من وزارة النفط العراقية عن تزويد الباحث بالاحصائيات لحجم التعاون النفطي بين العراق وتركيا للمدة من 1980 – 1990 ، كذلك لم نستطع الحصول من وزارة الخارجية على بعض الوثائق المهمة التي تخص مدة الدراسة ، وربما يرجع السبب في هذا إلى ان مدة الدراسة معاصرة جدا ويغلب عليها الطابع السياسي ، كما قام الباحث بمراسلة المراكز العلمية والتاريخية في تركيا على أمل الحصول على بعض المصادر لكنه لم يحصل على المساعدة .

وقد اعتمد البحث على العديد من المصادر الاساسية المختلفة ، منها الوثائق الرسمية غير المنشورة المحفوظة في وزارة الري حول مباحثات مياه نهر الفرات ، وكذلك الوثائق الرسمية غير المنشورة المحفوظة في وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي حول المباحثات نفسها ، كما تم الاطلاع على وثائق وزارة التجارة العراقية غير المنشورة والمتعلقة باحصائيات حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للاعوام 1982 – 1989 ، فضلاً عن الاطلاع على وثائق الدار العربية للوثائق - ملف العالم العربي - ، كما تم الاطلاع على وثائق وزارة الخارجية التركية المحفوظة في مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل والتي تخص قضايا المياه بين تركيا والعراق وسوريا من وجهة النظر التركية ، كذلك تم الاطلاع على البحث الوثائقي الموسوم (المياه بين تركيا وسوريا والعراق من وجهة نظر القانون الدولي) وهو مدعم بالوثائق المهمة والمنشورة في العدد التاسع من مجلة الفكر السياسي بدمشق عام 2002 .

كما استفاد البحث من الكتب العربية ومنها كتاب (اسرائيل ومشاريع المياه التركية) للاستاذ الدكتور عوني عبد الرحمن السبعاوي ، والذي تطرق فيه إلى مشكلة المياه والعوامل والآثار المحتملة من جراء المشاريع التركية في جنوب شرق الاناضول وأثرها على العراق والمنطقة العربية ، ونبه إلى مخاطر التعاون التركي الصهيوني في هذا المجال وقد استفدنا منه استفادة كبيرة ، كذلك كان كتاب (العلاقات العراقية – التركية 1932 – 1958) للمؤلف نفسه وهو بالاصل رسالة ماجستير ، وكذلك كتاب (التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية) للدكتور خليل ابراهيم الناصري وهو من الكتب المهمة والمعتمدة . ويعد كتاب (حجاب وحراب – الكمالية وأزمات الهوية في تركيا) لمؤلفه محمد نور الدين من الكتب المهمة التي استفدنا منها ، وقد تعاملنا مع بعض الكتب بحذر ككتاب (العلاقات العربية - التركية من منظور تركي) والصادر عن مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية في استنبول ، وكذلك كتاب (تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه) لمؤلفه جرجيس حسن .

وقد تعامل الباحث مع المصادر الاجنبية بحذر وتحفظ ، وأبرز المصادر الاجنبية المستخدمة كتاب (IRAQ: the contemporary state) لمؤلفه Tim Niblock وقد استفدنا منه فيما يخص المسألة الكردية في العراق .

اما في ما يخص الرسائل والاطاريح الجامعية فقد استخدم الباحث العديد منها وكان ابرزها رسالة الماجستير الموسومة (مشكلة المياه بين سوريا وتركيا والعراق) للسيد ريان ذنون العباسي وهي رسالة علمية شاملة تناولت مشكلة المياه وتطورها التاريخي وقد استفدنا منها استفادة كبيرة ، كذلك كانت استفادتنا كبيرة من رسالة الماجستير الموسومة (مياه الفرات والعلاقات العربية التركية 1983-1995) للسيد سامر سعدي مثقال جابر ، كذلك رسالة الماجستير الموسومة (العلاقات العراقية – التركية 1968-1980) للسيدة مهدية العبيدي ، اما الاطاريح الجامعية فمنها اطروحة (القضية الكردية في تركيا : دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1991) للدكتورة وصال نجيب عارف العزاوي ، وهي اطروحة متميزة ، فضلاً عن اطروحة (السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991) للدكتور خليل ابراهيم الناصري ، وهي اطروحة غنية بالمعلومات ذات العلاقة .

اما في مجال البحوث والدراسات فقد استخدم البحث العديد منها ، كان ابرزها (تركيا والحرب العراقية الايرانية ) للاستاذ الدكتور ابراهيم خليل العلاف وهو بحث غطى مدة الدراسة وقد استفدنا منه استفادة كبيرة ، كذلك دراسة (تركيا والحرب العراقية الايرانية) للدكتور جلال عبد الله معوض ، ومن البحوث التي استفدنا منها في مجال المياه بحث (مخاطر المشاريع المائية التركية على مياه نهر الفرات وعلاقات الجوار) للدكتور محمود علي الداؤد ، فضلاً عن بحث (الاتفاقيات الدولية لاحواض الانهار المشتركة – الاطار التاريخي) للسيدة سحر عبد المجيد المجالي والمقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) لمركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط بمصر عام 1998 .

كما اعتمد البحث على بعض ما نشرته الصحف العراقية والتركية والمحفوظة في ارشيف مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل ، كذلك تم الاطلاع على الصحف العربية المحفوظة في ارشيف مركز الدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية بجامعة النهرين، فضلاً عن الحصول على البحوث الاجنبية المترجمة عن مركز البحوث والمعلومات في بغداد ولابد من الاشارة هنا إلى ان الباحث اعتمد على ما يحتويه مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل من ارشيف كبير يضم وثائق مهمة واصدارات ونشريات فضلاً عن البحوث والدراسات لخلاصة الندوات العلمية التي يقيمها المركز ، مما كان له الاثر الكبير في اخراج هذه الرسالة بالشكل اللائق .

# Abstract

International relations is one of the broadest subjects which opens up the widest possible spectrum for historiography. Obviously, because this domain is usually highly congested with dynamic activities in politics, economics and in the social and cultural events. Accordingly, the study of "Iraqi-Turkish Relations (1980-1990A.D.)" assumes a paramount significance.

The present study is divided into an introduction, an epilogue, four chapters and a conclusion. The introduction provides an overview of the dissertation whereas, the epilogue gives in general outlines the history of Arab-Turkish relations with a rather detailed account on Iraqi-Turkish relations starting from the fall of the Ottoman Empire in 1922 and the foundation of the Modern Republic of Turkey up to the nineties of the past century, highlighting the Turkish attitude towards the most outstanding events in Iraq.

The First Chapter tackles the Turkish attitude towards Iran-Iraq war. It is subdivided into two sections: The first section deals with the outbreak of the war in 1980, its main turns, causes, continuation and its finalization. The section distinguishes between the official attitude held by the government and the attitudes expressed by journalism, and how Turkish good offices were viewed. The second section has two axes, the first of which expounds the reasons for Turkish choice of neutrality and the factors leading to this attitude in international, economic and regional arena. The second section spotlights the results and impact of Turkish resort to neutrality and how Turkey had exploited the war for its bread basket.

The Second Chapter tackles the Kurdish question, and its impact on Iraqi-Turkish relations. This chapter also falls into two sections, the first of which accounts for the Kurdish question in both Turkey and Iraq and how it was dealt with by the governments of both countries. The second section tackles the impact of the Kurdish question on the Iraqi-Turkish relations during the war decade with Iran.

The Third Chapter discusses the water resources problem and how it has been affecting the Iraqi-Turkish relations. This chapter is, consequently, subdivided into three sections. The first section deals with the problem of water prior to the inauguration of GAP tracing up the roots and development of the problem throughout treaties and agreements, tracking the legal aspect of the problem as it was debated among Iraq, Turkey and the league of Arab states. The second section sheds light on the GAP and its impact on Turkish-Iraqi, Iraqi-Turkish relations. It tracks GAP's political, economic, and security objectives besides the Israel factor in this project. The third section studies the impact of water problem on Iraqi-Turkish relations.

The Fourth Chapter is dedicated to the Iraqi-Turkish relations during the period (1980-1990). It also falls into two sections. The first section details on the economic and commercial relations between the two countries, while the second section deals with the axis of oil and that of the natural gaz trade.

The study has come out with various important results which bring the history of Iraq-Turkey relations into a focus. First, it has been found that Turkey has since the declaration of the Republic in 1923 been distancing itself from Muslim and Arab causes. Kemalism, Secularism, and Etatism could mean nothing short of divorcing Turkey from the East. This divorce has passively affected the Arabs' central cause in their struggle with (Israel). However, when Turkey invaded Cypress and started to fell the Western noose tighten on its neck, it turned to the Arabs tactically since it needed the Arabs support in its quarrel with Greece because of its occupation of the northern part of the Island.

Second, the relations between Turkey and Iraq were generally-speaking good, but it harbored several knots of differences and disagreement. There knots include the Kurdish question, the water resource question and the Turkoman minority living in Iraq.

Third, the relations between Iraq and Turkey during the Iran-Iraq war were generally good. But Turkey used lip-service to cover its interests through:

1- Holding the stick by the middle that is running with the hare and hunting with the hound, and providing both warring nations with weapons so as to benefit from Iraqi oil buying it in preferable rates and making the Gulf and Iran a market-place for its shabby industries and products.

2- Following up US dictations by weakening both Iran and Iraq and serving the objectives of (Israel).

Fourth, Turkey would benefit from war in serving its regional politics towards the Kurds. For a weak Iran will render it the main power is the Near East. In general, it couldn't tolerate a powerful Islamic regime which may upset social balance in south-east Turkey, nor a powerful nationalist state in Iraq that would affect further deterioration in its economy.

Fifth, there is the water-oil problem. For Turkey lacks energy and it, therefore, tries to use its huge water resources through GAP to influence Iraq and Syria by cornering Iraq to give it oil in preferable prices, while cornering Syria to abandon completely any idea regarding Alexandrine, while alleviating pressure from the East against Israel.

Turkey thus is a pro-west country and following this policy has passively affected its relations with its Muslim and Arab neighbours, including Iraq.

# الخاتمـــة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة ان التغيير الذي احدثه مصطفى كمال في البنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية للمجتمع التركي وتأسيس دولة تركيا الحديثة كان البداية لفقدان خصوصية الامة التركية بعد ان تجاوز مصطفى كمال على تراث تركيا المرتبط بالدين الاسلامي والوطن العربي وذلك عندما اقدم على الغاء الكتابة بالحرف العربي واستبداله بالحرف اللاتيني ، وقطع كل صلة من شأنها ان تربط المواطن التركي بماضيه الشرقي الاسلامي سعيا وراء الغرب الاوربي ، ومن خلال استعراض المواقف السياسية للجمهورية التركية الحديثة تجاه قضايا الامة العربية المركزية ، ولا سيما قضية الصراع العربي الصهيوني ، نجد ان مواقفها لا تنسجم مع طموحات العرب القومية .

وفي السبعينيات من القرن العشرين بدأت تركيا تتخذ بعض المواقف الايجابية بسبب الازمة الاقتصادية التي عصفت بها في السبعينيات من القرن العشرين ، وبدأت تفكر بان الدول العربية هي التي ستعوضها وتعالج اقتصادها . اما الامر الثاني ، فهو كسب تأييد الدول العربية لتركيا في مسألة قبرص .

وبخصوص العلاقات العراقية – التركية في مدة بحثنا ، نجد ان السمة البارزة لهذه العلاقات كونها علاقات طيبة ولم تتعرض إلى مشاكل جدية ، الا ان هذا لا يعني ان هذه العلاقات لم تتعرض إلى مشاكل ، فقد تعرضت إلى مواقف حرجة كادت تسبب القطيعة السياسية بين البلدين ، ومن اهم الاسباب التي كادت ان تؤدي إلى نشوء هذه المواقف حل المسألة الكردية في العراق باعلان بيان 11 آذار عام 1970 وانشاء تركيا للسدود على نهري دجلة والفرات مما يؤثر على الحصة المائية العراقية في مياه النهر ، وتدخل تركيا غير المشروع في الشؤون الداخلية العراقية حسب ما صرح به رجال حكوماتها واجهزتها الاعلامية حول ما يسمى (حقوق الاقلية التركمانية في العراق) فضلا عن حوادث الحدود المختلفة .

وتبين لنا ان هناك ثلاثة عوامل قامت بدور في موقف تركيا المحايد من الحرب العراقية – الايرانية رغم علاقاتها المتطورة مع طرفي النزاع ، وهي العامل الاقتصادي ويتمثل في العلاقات الاقتصادية المهمة مع العراق وايران ، وكذلك العامل الاقليمي المتمثل في خشية تركيا من اقامة دولة كردية ، فضلا عن العامل الدولي الذي تمثل بعلاقات تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الامريكية ، مما يجعل لتركيا دورا مزدوجا في اطار تصور الموقف الامريكي من الحرب العراقية – الايرانية في علاقات تركيا مع طرفي النزاع .

وتبين لنا أيضاً ان الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية هو موقف غير حيادي – كما يدعون - فهو موقف المتفرج الراغب باستمرار هذه الحرب واستنزاف دولتين تمثلان المنافس لتركيا في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، فهي لا ترغب بانتصار احد طرفي النزاع بل ترغب في اضعاف الدولتين ليتسنى لها القيام بالدور المرسوم لها من قبل الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني الداعم لسياسة تركيا مقابل غض النظر عن السياسة التركية تجاه الأكراد ، والحصول على المساعدات المالية والدعم الامني والاستخباري الذي تقدمه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من كشف اسرار حزب العمال الكردستاني التركي .

كان الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية مجرد عبارات وتصريحات غير ملزمة لناطقيها ، كقولهم : نحن نأسف للحرب ، أو نحن قلقون من الحرب ، أو نحن نرغب في انتهاء الحرب . ويتحدث المسؤولون الاتراك عن رغبتهم بالوساطة لانهاء الحرب ، ويصرحون للصحف التركية بذلك ، لكن هذه التصريحات كانت مجرد استهلاك سياسي وليس فيها رغبة

جدية لانهاء النزاع بل على العكس ، إذ كانت تركيا ترسل الاسلحة عبر اراضيها سراً إلى البلدين المتحاربين .

كما تزامنت الحرب العراقية – الايرانية مع سيطرة توركوت اوزال على مسرح السياسة التركية ، والعراق وايران هما بوابة تركيا إلى الشرق ، وانتصار أي منهما برأيه يمثل خطرا على الامن الاقليمي التركي الذي يعاني اساسا من عبء الخطر السوفيتي واليوناني ، فلم يكن من مصلحة تركيا – بوصفها نظاماً سياسيا ذا توجه علماني غربي – انتصار ايران – بوصفها نظاماً سياسياً يدعي الاسلام – مما يؤثر على الحركة الاسلامية في داخل تركيا . كما ان خروج العراق منتصرا يخل بموازين القوى ، فضلا عن ان استمرار الحرب العراقية – الايرانية يؤدي إلى تعميق الخلاف بين الدول العربية ، ويتمثل ذلك في انقسام الموقف العربي من الحرب خاصة وان سوريا وليبيا قد ساندتا ايران في حربها ضد العراق وهذا يصب في صالح تركيا .

وتبين لنا من خلال دراسة المسألة الكردية في تركيا والعراق ، ان المسألة الكردية في تركيا اكثر صعوبة وتعقيدا بسبب السياسات التركية ذات الطابع القومي ، وقد تجلت هذه السياسة بتقوية قبضتها على القسم الاكبر من كردستان تركيا الذي بقي في اطار الجمهورية التركية الجديدة وممارستها سياسة التتريك وتغيير التركيب القومي والغاء الهوية الثقافية واللغوية والقومية للشعب الكردي .

وفيما يخص المسألة الكردية في العراق ، تبين من خلال هذه الدراسة ان المسألة الكردية في العراق هي ضحية التدخل الاجنبي بها وانها استخدمت كورقة ضغط ضد الحكومة المركزية العراقية ، كما تمت المتاجرة بارواح الشعب الكردي من خلال زرع بذور الخلاف بين الشعب العراقي الواحد .

ولكن بعد عام 1968 وتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم ، سارع الحزب إلى الاقدام على حل المسألة الكردية واعلان الحكم الذاتي في عام 1970 ، والذي تضمن حلا اعترف من خلاله باللغة الكردية كلغة رسمية اسوة باللغة العربية في المناطق التي تقطنها اغلبية كردية ، والنص في الدستور العراقي على ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيستين هما : القومية العربية والقومية الكردية في اطار العراق الواحد ومشاركة الاكراد في الحكم واعمار المنطقة الكردية ، بيد ان هذه الاجراءات ادت إلى امتعاض تركيا من الحكم الذاتي ، فتركيا تتبع سياسة مزدوجة تجاه المسألة الكردية في العراق، وهي تريد ان يبقى العراق في حالة تصادم مع الاكراد ليبقى ضعيفا ، كذلك لا تريد حلا للمسألة الكردية بما يحقق الاستقرار للعراق ليبقى قويا .

وضمن عوامل التوتر الكامن في العلاقات العراقية – التركية احتلت مسألة مياه نهري دجلة والفرات مكانا بارزا في العلاقات بين البلدين ، إذ تحاول تركيا استخدام ورقة المياه كعنصر ضغط على العراق من خلال اقامة المشاريع التركية والمتمثلة بمشروع الغاب في جنوب شرق تركيا الذي يحقق غاياتها السياسية والاقتصادية للحصول على النفط باسعار منخفضة ، فضلا عن استيعاب الاكراد في منطقة جنوب شرق الاناضول من خلال احكام السيطرة على هذه المناطق خاصة .

وقد تكفل الكيان الصهيوني ومخابراته بدعم المشروع بالمال والخبرة ، ليتسنى للصهيونية تغلغل اكثر في تركيا اقتصاديا وسياسيا واعلاميا ، ومن ثم استخدام تركيا كورقة لتهديد دول الجوار العربي .

وقد الحقت هذه المشاريع اضرارا بكل من سوريا والعراق واستفادت تركيا من الازمة العراقية – السورية لاسباب سياسية الامر الذي تسبب اولا في عدم قدرة هاتين الدولتين على القيام بمواجهة موحدة ضد تركيا ، وثانيا اعطاء تركيا الفرصة للمناورة والادعاء ان سوريا تحتجز الكميات الاضافية التي تتدفق عبر نهر الفرات ، ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا بان العلاقات التركية مع جارتيها العربيتين تتأثر بمجموعة من العوامل بشكل يجعل من ازمة المياه

تـؤثر علـى العلاقـات وقـد تسـتخدم فـي بعـض الاحيـان كورقـة ضـغط لتحقيـق مكاسـب اقليميـة واقتصـادية بشكل يجعل من الممكن القول بان العلاقات التركية مع العراق وسوريا لم تشـهد ازمـة حقيقية بسبب الصراع على تقسيم المياه .

ويمكن القول بان مسألة المياه بين العراق وتركيا تتـأثر بنتـائج العوامل الاخرى بشكل اكبر ممـا يـؤثر عليهـا رغم ان قضـية الميـاه تعد قضـية استراتيجية فـي السياسـة الخارجيـة لـدول المنطقة ، إذ ان الحاجة الكبيرة إلى المياه ولوجود خطر استخدام تركيا لقضية الميـاه بوصـفها اداة ضغط على العراق وسوريا . ولا بد من الاشـارة إلـى ان توقعـات التـأثير المستقبلي لمسـألة الميـاه علـى العلاقـات العراقيـة – التركيـة تسير نحـو تصـعيد الازمـة ، فهنـاك مجموعـة مـن التطـورات تتبلور وتدفع بالازمة نحو التصعيد ، ومنها اقتـراب تركيـا مـن انهـاء العمل فـي مشـروع الغـاب ، وانتهاء سوريا والعراق من العديد من الازمـات التـي كانـت تشـغل اولويـة رئيسـة فـي علاقاتهمـا الخارجية ، فضلا عن زيادة المشاريع التنموية التي تعتمد على المياه في كل من سوريا والعراق .

امـا فـي المجـال الاقتصـادي فـان الدراسـة بينـت مـدى استفادة تركيـا اقتصـاديا ، فقد ادت الحرب العراقية – الايرانية إلى نشاط تجاري ملحوظ بين تركيا والعراق وكانـت تركيـا حريصـة علـى ابقـاء التـوازن التجـاري مـع ايـران أيضـاً ، ممـا ادى إلـى انتعـاش الاقتصـاد التركـي فـي الثمانينيـات ، فـالعراق يحتـاج تركيـا كطريـق لتصـدير نفطـه ، وكطريـق بـري لمعظـم وارداتـه وكحليف سياسي خلال الخلافات العراقية مع كل من سوريا وايران . اما تركيا ، فقد كانت تحتـاج إلى عائدات مرور النفط عبر اراضيها وكانـت تحتـاج إلـى النفط العراقـي لتصـدير منتجاتهـا إلـى دول الخليج العربي .

كما توصلت الدراسة إلى معرفة حجم الاستفادة من المكاسب الاقتصـادية التـي حصـلت عليها تركيا من العراق وايران .

# قائمة المصادر والمراجع

## اولا . الوثائق غير المنشورة :


1. جمهورية العراق ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، مباحثات مياه نهر الفرات ، رقم الملف 520700/373 بتاريخ 1973/7/21 .
2. جمهورية العراق ، وزارة الري ، مباحثات مياه نهر الفرات ، بتاريخ 1973/8/9 ، العدد 5388 ، الوثيقة رقم 9 .
3. وثائق وزارة التجارة العراقية ، احصائيات حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للاعوام 1982-1989 .


## ثانيا. الوثائق المنشورة :


1. الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي (د ع و ) بيروت .
   - ع – 10 / 1301 العراق ، الحرب العراقية – الايرانية .
   - ع – 3 / 1306 العراق ، الحرب العراقية – الايرانية .
   - ع –1 /1901 العراق ، السياسة الداخلية ، المسألة الكردية .
2. سفارة الجمهورية العراقية ، وكالة الانباء العراقية ، الدائرة الصحفية رقم 248 في 1989/9/12 .
3. محضر الاجتماع الثالث للجنة التجارية المختلطة المجتمعة في انقرة شباط 1983 .
4. وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، تركيا الحكومة الخامسة والاربعون من الحزب الواحد ... إلى الديمقراطية تحت حراسة العسكر ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات السياسية ، (بغداد - 1984) .
5. وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، اخبار عن تركيا ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، التقرير الصحفي (انقرة – 1986) .
6. وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، تركيا جسر فوق مناطق مضطربة ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) .
7. وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، نك تدري ، تجديد شبكة النقل لتعزيز تجارة الترانزيت ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) .
8. وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، الفاشية التركية كديمقراطية عسكرية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات (بغداد – 1982) .
9. وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، اخبار عن تركيا ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) .
10. وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، روبرت ماونتر ، توسيع الصادرات يقوز بالاولوية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) .

11. وزارة الخارجية العراقية ، قسم المعلومات والوثائق ، اخبار عن تركيا (الارشيف) ، التقرير الصحفي (انقرة – 1980) .
12. وزارة الخارجية العراقية ، (الارشيف) ، صحيفة الراية (قطر) حوار مع وزير خارجية تركيا ، العدد 1603 ، 1985 .
13. وزارة الخارجية العراقية ، قسم المعلومات والوثائق ، (الارشيف) ، تركيا انحياز نحو امريكا بأمل انهاء مأزق الحكم ، العدد 2166 في 1982/1/4 نقلا عن اللوموند الفرنسية.

## ثالثا . الكتب والبحوث الوثائقية :

### أ . الكتب الوثائقية :

1. ادارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحدود ، قضايا المياه بين سوريا وتركيا والعراق ، وزارة الخارجية التركية (د. م - 1997) محفوظ في مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، بحث وثائقي رقم 26 .
2. حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع 1982 ، (بغداد – 1983).
3. صباح محمود محمد ، وثائق السياسة الخارجية التركية ، سلسلة الارشيف والتوثيق رقم25 (بغداد – 1984) .
4. صبحي ناظم توفيق ، مواقف تركيا من قضية فلسطين وعلاقتها بالكيان الصهيوني في وثائق الهيئات الدبلوماسية العراقية الممثلة في تركيا 1939-1956 ، السلسلة الوثائقية ، ط1 ، بيت الحكمة (بغداد – 2002 ) .
5. طارق عزيز ، الصراع العراقي الايراني (اسئلة ومناقشات) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، (بيروت – 1981) .
6. مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – د. ت) .

### ب . البحوث الوثائقية :

1. محمد منيب الرفاعي ، المياه بين تركيا وسوريا والعراق من وجهة نظر القانون الدولي ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 9-10 (دمشق – 2002) .

## رابعا. الكتب العربية :

1. احمد ، ابراهيم خليل و حميدي ، جعفر عباس ، تاريخ العراق المعاصر (الموصل – 1989) .
2. احمد ، ابراهيم خليل و مراد ، خليل علي ، ايران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، (الموصل- 1992) .
3. البتكين ، نديم ، تركيا بوابة ستراتيجية للامبريالية العالمية (د.م، د.ت) .

4. البزاز ، سعد ، الحرب السرية (خفايا الدور الاسرائيلي في حرب الخليج) ، ط2 ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، (لندن – 1987) .
5. البهلول ، ايمن عبد الحميد ، الاطماع الخارجية في المياه العربية (الحروب القادمة) ، ط1، (دمشق - 2000) .
6. التميمي ، عبد المالك خلف ، المياه العربية (التحدي والاستجابة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت – 1999) .
7. جبير ، محمد ، البؤرة : من صفحات التآمر الاجنبي في شمال العراق ، (بغداد – 2002) .
8. جمالو ، علي ، ثرثرة فوق الفرات (النزاع على المياه في الشرق الاوسط) ، ط1 ، (بيروت ، 1996) .
9. الجهماني ، يوسف ابراهيم ، ثرثرة فوق الفرات (تركيا ، سوريا ، العراق) ، ط1 ، (بيروت ، 1999) .
10. حسن ، جرجيس ، تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه ، ط1 ، (د.م - 1990).
11. الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي ، ط6 ، ج3 ، دار الشؤون الثقافية (بغداد – 1989) .
12. _____ ، العراق في ظل المعاهدات ، (لبنان ، صيدا – 1948) .
13. حسين ، فاضل ، مشكلة الموصل : دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية - التركية وفي الرأي العام ، ط1 ، (بغداد - 1977) .
14. _____ ، سقوط النظام الملكي في العراق ، معهد البحوث والدراسات العربية ، (بغداد ، 1974) .
15. حيدري ، نبيل ، تركيا : دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945 ، ط1 ، (دمشق – 1986) .
16. خدام ، منذر ، الامن المائي العربي (الواقع والتحديات) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، (بيروت - 2001) .
17. خضير ، صائب حمودي ، الاقتصاد التركي وتطور العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، وزارة التجارة ، المؤسسة العامة للتصدير ، شركة التصدير العراقية ، 1976.
18. الخيرو ، عز الدين علي ، الفرات والقانون الدولي ، وزارة الاعلام ، (بغداد - 1976).
19. الزبيدي ، ليث عبد الحسين ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، دار الرشيد للنشر ، (بغداد – 1979) .
20. السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ، العلاقات العراقية – التركية 1932-1958 ، (الموصل – 1986) .
21. _____ ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية ، دراسات ستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، (ابو ظبي - 1997) .

22. _____ ، (علاقات تركيا الخارجية) ، في ابراهيم خليل احمد وآخرون، تركيا المعاصرة ، (الموصل – 1988) .
23. سري الدين ، عايدة العلي ، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الاسرائيلية ، ط1 ، (بيروت – 1977) .
24. الشمري ، محمد بديوي ، التعطيش السياسي : تفصيل في مسألة المياه في العراق ، ط1، (بغداد – 2001) .
25. الضابط ، شاكر صابر ، تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا ، مطبعة دار المعرفة ، (بغداد – 1995) .
26. العبيدي ، حسيب عارف ، العراق ودول الجوار غير العربي ، حلقة نقاشية ، سلسلة المائدة الحرة رقم 4 ، (بغداد – 1997) .
27. العزاوي ، وصال نجيب و يونس ، رواء زكي ، العلاقات الاقليمية لتركيا ، دراسات ستراتيجية ، (بغداد – 2002) .
28. _____ ، تركيا واسرائيل (الدور المركب) ، دراسات ستراتيجية ، (بغداد – 2002) .
29. الكيلاني ، هيثم ، تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية – التركية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ، العدد6 ، ط1 ، 1996.
30. مراد ، خليل علي ، (تركيا والاحلاف العسكرية) ، ابراهيم خليل احمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، (الموصل – 1988) .
31. معوض ، جلال عبد الله ، العلاقات الاقتصادية العربية التركية ، دراسات ستراتيجية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط1 ، (ابو ظبي – 1998) .
32. _____ ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت – 1998) .
33. مصطفى ، رعد عبد الجليل ، التطورات السياسية في تركيا وقيام الجمهورية الخامسة، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، (بغداد – 1984) .
34. المنصور ، عبد العزيز شحاذه ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت – 2000) .
35. الناصري ، خليل ابراهيم ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، مطبعة الراية ، (بغداد – 1990) .
36. نور الدين ، محمد ، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات) ، ط1، (بيروت – 1997) .
37. _____ ، حجاب وحراب (الكمالية وازمات الهوية في تركيا) ، ط1 ، (بيروت- 2001) .
38. _____ ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط1 ، (بيروت – 1998) .

39. نوفل ، ميشال واخرون ، العرب والاتراك في عالم متغير (من وجهة النظر العربية)، ج1 ، ط1 ، (بيروت - 1993) .
40. مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، المياه في الشرق الاوسط (الواقع والتحديات) ، الامارات العربية المتحدة ، (ابو ظبي – د. ت) .
41. العلاقات العربية التركية (من منظور عربي) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، ج1 ، 1991 .
42. العلاقات العربية التركية (من منظور تركي) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافية الاسلامية ، ج2 ، (اسطنبول – 1993) .

## خامسا. البحوث والدراسات المنشورة .

1. ابراهيم ، فاروق توفيق ، العلاقات العراقية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983، بحث مقدم إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، (بغداد – 1986) .
2. ابو حسنة ، نافذ ، الابعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الاوسط ، مجلة صامد الاقتصادي، العدد 89 ، (الاردن- 1992) .
3. ابو عامود ، محمد سعد ، الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع ، مجلة السياسية الدولية، (ملف خاص بالمسألة الكردية ) ، ع 135 ، (القاهرة -1999) .
4. الاصور ، خالد محمد عبد الحليم ، حقوق وسوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه دجلة والفرات ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ، (مصر – 1998) .
5. تركي ، احمد السيد ، القضية الكردية في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، (ملف خاص بالمسألة الكردية) ، العدد 135 ، (القاهرة-1999) .
6. توقه ، حسن عمر ، الحرب العراقية – الايرانية وأثرها على الامن القومي العربي ، وقائع ندوة (الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية – الايرانية) ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة – 1988) .
7. الجميلي ، حميد ، الاطماع التركية بمياه دجلة والفرات ، (البعد الاقتصادي السياسي) ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9-10 ، (بغداد- 1999) .
8. جواد ، سعد ناجي ، الاكراد في تركيا ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل ، د .ت) .
9. حبيب ، عبد العزيز محمد ، ازمة الطاقة في تركيا ، مجلة الامن القومي ، العدد 1 ، (بغداد – 1985) .
10. حسين ، عبد الستار سليمان ، مشروع جنوب شرق الاناضول (الجوانب الفنية) ، مجلة دراسات اجتماعية (عدد خاص بالمياه) ، العدد 7 ، (بغداد – 2000) .

11. حمزة ، كريم محمد ، (الابعاد الاجتماعية لمشروع الـ GAP التركي (عدد خاص بالمياه) ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 7 ، (بغداد – 2000) .
12. خليل ، كنعان منصور ، السدود التخزينية ووسائل حمايتها في تحقيق الامن المائي الوطني ، جامعة البكر للدراسات العسكرية ، (بغداد – د.ت) .
13. داؤد ، صلاح ياسين ، السياسة الخارجية وآفاق التحرك العراقي ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – د.ت) .
14. الداؤد ، محمود علي ، (مخاطر المشاريع المائية التركية المقبلة على مياه نهر الفرات وعلاقات الجوار) ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9-10 ، (بغداد- 1999) .
15. _____ ، (تركيا والخليج العربي) ، مجلة المنار ، العدد 13-14 ، (باريس– 1986) .
16. _____ ، العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 45 ، (بيروت -1982) .
17. الراوي ، جابر ابراهيم ، المركز القانوني لنهر الفرات واستغلال مياهه وفقا لقواعد القانون الدولي ، (بغداد – 1975) .
18. رؤوف ، وفيق ، الرهانات الدولية على استمرار الحرب العراقية – الايرانية ونتائجها، وقائع ندوة (الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية – الايرانية ) ، مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة – 1988) .
19. السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ، العلاقات العراقية – التركية (مكامن العداء ونقاط التفاهم) ، قبيس سعيد عبد الفتاح وآخرون ، وقائع ندوة (العلاقات العراقية – التركية – الواقع وآفاق المستقبل) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1999) .
20. _____ ، ابعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرقي الاناضول التركي (الغاب) في الامن القومي العربي ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل .
21. _____ ، العلاقات العراقية التركية وافاق تطورها ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد 1 ، 1987 ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل .
22. _____ ، التأثير الاسرائيلي في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الامن القومي العربي في عبد الرزاق عبد الحميد شريف وآخرون (الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات – واقعها وأفاقها المستقبلية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1993) .
23. _____ ، تركيا والسعودية : دراسة في اوجه العلاقات الثنائية ، مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد 23 ، (قطر – 2000) .
24. سليم ، نبيل محمد ، (الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية) ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، بحث سياسي رقم 13 .

25. شاكماك ، سيم ، موقع تركيا في الحلف الاطلسي وأثر ذلك على الوطن العربي ، بحث مقدم إلى الندوة الدولية التي تنظمها جامعة درهام البريطانية بالتعاون مع مركز الدراسات العربية بلندن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 45 ، (بيروت -1982) .
26. صالح ، عادل دهش ، النقل البري للبضائع المستوردة عبر تركيا إلى العراق ، ندوة الشؤون التركية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، (بغداد – د.ت) .
27. صفوت ، نجدت فتحي ، موقف تركيا من قضية فلسطين ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 45 ، (بيروت – 1982) .
28. طوالبة ، حسن ، موقف ايران من قرارات مجلس الامن ازاء الحرب بين العراق وايران ، وقائع الندوة (الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية – الايرانية) ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة –1988) .
29. عبد الفتاح ، فكرت نامق ، الخلاف المائي التركي السوري العراقي خلفياته وابعاده واحتمالات المستقبلية ، مجلة دراسات ستراتيجية ، العدد 5 ، (بغداد – 1998) .
30. عبد الفتاح ، قبيس سعيد ، والدباغ ، مثنى عبد الرزاق ، العلاقات الاقتصادية العراقية– التركية ومستقبلها ، مجلة ام المعارك ، العدد 22 ، (بغداد – 2000) .
31. العبيدي ، حسيب عارف ، المتغيرات المؤثرة في الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية ، وقائع ندوة (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل – 1987) .
32. العزاوي ، دهام محمد ، المسألة الكردية في العلاقات العراقية – التركية ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1996) .
33. العزاوي ، وصال نجيب عارف ، الاحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والاشكالية السياسية ، مجلة ام المعارك ، العدد11 ، (بغداد – 1997) .
34. العلاف ، ابراهيم خليل ، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ، وقائع ندوة (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1987).
35. _____ ، مشروع مياه السلام التركي – اهدافه وآثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي في عبد الرزاق عبد الحميد شريف وآخرون (الموارد المائية لدولي حوضي دجلة والفرات - واقعها وافاقها المستقبلية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1993) .
36. _____ ، تركيا ومشروع جنوب شرق الاناضول وتأثيراته السلبية على العراق ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، (جامعة الموصل – 1998) .
37. _____ ، السلوك السياسي الخارجي التركي ازاء العراق بعد ام المعارك في ابراهيم خليل العلاف وآخرون (سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1998) .

38. علي ، صلاح سليم ، آراء في موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية ، وقائع ندوة (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل– 1987) .
39. علي ، محمد جواد ، الامن المائي وتأثيره في الامن القومي ، نشرة قضايا دولية ، العدد 26 ، (جامعة بغداد – 1998) .
40. عليوه ، السيد و مانجو ، اندرو ، العلاقات العربية – التركية في ظل الشرق اوسطية ، مجلة الباحث العربي ، مركز الدراسات العربية ، (لندن – 1995) .
41. العناد ، مجذاب بدر ، (ازمة المياه العربية) ، مشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية ، مجلة شؤون عربية ، العدد 86 ، (القاهرة- 1996) .
42. الغضبان ، ثامر واخرون ، تقييم امكانيات تصدير الغاز العراقي ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 79، المجلد 22 ، 1996 ، تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول ، قطر .
43. فرحان ، نهى عبد الكريم ، التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية التركية – الايرانية، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية ، (بغداد – 1985) .
44. _____ ، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، (بغداد – 1984) .
45. فريد ، عبد المجيد ، (تركيا والعرب) اشراف الندوة الدولية الثالثة ، لندن ، مجلة المستقبل العربي ، العدد45 ، (بيروت –1982) .
46. القريشي ، رضا عبد الحسين وسيد علي ، عبد المنعم ، العلاقات العربية - التركية واقعا وتوقعا في الاقتصاد السياسي لدول الجوار الجغرافي ، مجلة شؤون عربية ، العدد 82 ، (القاهرة– 1995) .
47. كامل ، عبد الكريم ، تحليل واقع واتجاهات تطور التجارة الخارجية في تركيا 1970-1988 ، مجلة دراسات تركية ، العدد1 ، مركز الدراسات التركية (جامعة الموصل – 1991) .
48. كداوي ، طلال محمد ، (الابعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي الصهيوني) ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 2 ، (بغداد – 1999) .
49. كنعان ، عبد الغفور حسن ، الحصار الاقتصادي على العراق وأثره في الصناعة التركية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 64 ، (جامعة الموصل – 2001) .
50. كيوان ، مامون ، (الخلاف المائي التركي السوري العراقي خلفياته وابعاده) ، مجلة شؤون عربية ، العدد 87 ، (القاهرة – 1996) .
51. الكيلاني ، هيثم ، (قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ، (مصر – 1998) .

52. لافي ، صبرية احمد ، الاكراد في تركيا ، في خلاصة بحوث معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، ج2 ، (بغداد – 1985) .
53. المجالي ، سحر عبد المجيد ، الاتفاقيات الدولية لاحواض الانهار المشتركة (الاطار التاريخي) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ، (مصر – 1998) .
54. مراد ، خليل علي ، المشكلة الكردية في تركيا وتأثيرها في العلاقات مع العراق وسوريا وايران ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل ، 1996) .
55. _____ ، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق ، 1984 – 1999 ، وقائع ندوة (العلاقات العراقية – التركية الواقع وآفاق المستقبل) ، مجموعة باحثين ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1999) .
56. مصطفى ، احمد عبد الرحيم، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، العدد23 ، (القاهرة-1971) .
57. مصطفى ، رعد عبد الجليل ، صراع الاستيعاب والانفصال (تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا) ، في الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ، مجموعة باحثين ، (بغداد - 1989) .
58. معوض ، جلال عبد الله ، (العلاقات التركية الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات) ، مجلة شؤون عربية ، العدد88 ، (القاهرة-1996) .
59. _____ ، ( السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات ) ، مجلة شؤون عربية ، العدد 62 ، (القاهرة– 1999) .
60. _____ ، (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مجلة التعاون ، العدد 12 ، الامانة العامة لدول الخليج العربي ، 1988 .
61. النعيمي ، عبد الجبار عبد مصطفى ، ستراتيجية تركيا المقبلة وتأثيرها على الامن الوطني العراقي ، وقائع ندوة (العلاقات العراقية التركية الواقع وآفاق المستقبل) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل –1999) .
62. نوري ، قيس محمد ، الدور التركي وتعامل العراق معه ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل .
63. يحيى ، عبد الفتاح علي (حزب العمال الكردستاني نشأته وتطوره) ، خليل علي مراد وآخرون (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار) ، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل – 1993) .
64. يونس ، رواء زكي ، الازمات الاقتصادية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي التركي، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، (جامعة الموصل – 1989) .

## سادسا. الرسائل والاطاريح العلمية :

## أ . الرسائل :


1. احمد ، احمد عبد الباقي ، الدور السياسي للقوميات في تركيا (الاكراد دراسة حالة) ، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية – 1989) .
2. الاسحاقي ، عامر سلطان قادر ، العراق وعصبة الامم 1920 – 1939 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل – 2000) .
3. اسماعيل ، حنان فاضل ، التوجهات السياسية التركية حيال العراق وسوريا في التسعينات، رسالة ماجستير، (بغداد – 2000) .
4. جابر ، سامر سعدي مثقال ، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية 1983-1995 ، رسالة ماجستير ، (جامعة آل البيت – الاردن – د.ت) .
5. الجلبي ، زياد عزيز حميد ، السياسة الخارجية التركية 1973-1983 ، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية – 1989) .
6. الجميلي ، قاسم خلف عاصي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية 1923-1928 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1985) .
7. الحافظ ، وائل سامي طه ، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي 1968-1988 ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، ( جامعة الموصل ، 1992) .
8. حسون ، عبد الرزاق جاسم ، اقتصاديات الغاز الطبيعي في العراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة بغداد ، 1985) .
9. حيدر ، فاخر عبد الستار ، الاقتصاد التركي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية خاصة مع العراق ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1992) .
10. الدفاعي ، حاتم مهدي زغير ، أثر مشكلة المياه على العلاقات العراقية – التركية ، (الجامعة المستنصرية – 2001) .
11. الدليمي ، كوثر طه ياسين ، العلاقات العراقية – التركية في المدة 1990- 1998 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – 2000) .
12. رمضان ، محمد فتحي ، البيانات العسكرية العراقية 1980-1988 ، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد – 1990) .
13. العباسي ، ريان ذنون محمود ، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق 1921- 1975 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل – 2000) .
14. العبيدي ، محسن حمزة ، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل – 1989) .
15. العبيدي ، مهدية صالح حسن ، العلاقات العراقية – التركية 1968-1980 ، رسالة ماجستير ، كلية القانون والسياسة ، (جامعة بغداد ، 1986).
16. غيشون ، حسين علي ، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في امنه القومي ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1992) .

17. الونداوي ، مؤيد ابراهيم كاظم ، الحرب العراقية – الايرانية وأثرها على الامن القومي الوطني ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1984) .

## ب. الاطاريح :


1. السبعاوي ، عوني عبد الرحمن ، تركيا وقضايا المشرق العربي 1945-1967 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل - 1991 ) .
2. الطائي ، يونس عبد الله علي ، دور المرتكزات الجغرافية السياسية في العلاقات العراقية – التركية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل – 1997) .
3. العزاوي ، وصال نجيب عارف ، القضية الكردية في تركيا ، (دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993) ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد– 1994) .
4. المبارك ، محمد جواد علي ، أثر المياه في العلاقات بين الدول : دراسة في مكامن الصراع أو التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، اطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد – 1994) .
5. المطلبي ، نصيف جاسم علي ، موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق ، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد - 1986 ) .
6. الناصري ، خليل ابراهيم ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – 1995) .


## سابعا. الكتب والبحوث المترجمة :

## أ . الكتب المترجمة :


1. بابن ، فرانز فون ، المذكرات ، ترجمة : فاروق الحريري ، ج2 ، (بغداد – 1985) .
2. بوا ، توماس ، تاريخ الاكراد ، ترجمة : محمد تيسير ميرخان ، ط1 ، دار الفكر ، (دمشق ، 2001) .
3. بوستل ، ساندرا ، الواحة الاخيرة – في مواجهة ندرة المياه ، ترجمة علي حسين عجاج، ط1 ، (الاردن – 1994) .
4. تايلور ، أ . ج . ب . ، اصول الحرب العالمية الثانية ، ترجمة كمال خميس ، (مصر – 1971) .
5. رامزور ، ارنست ، تركيا الفتاة وثورة 1908 ، ترجمة احمد صالح العلي ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر (بيروت – 1960) .
6. روبنس ، فيليب ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة : ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر ، ط1 ، (بيروت-1993 ) .
7. شرويدر ، بيرند فيليب ، حرب العراق 1941 ، ترجمة : فاروق الحريري ، (بغداد – 1982) .
8. كيرك ، جورج ، الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ترجمة : سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي ، ج1 ، ط1 ، (بغداد – 1990) .

9. لنشوفسكي ، جورج ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة : جعفر خياط ، مراجعة : شاكر خصباك ، ج2 ، (بغداد – 1965) .
10. مكريدس ، روي ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، ترجمة : حسن صعب ، (بيروت – 1966) .
11. نيكتن ، باسيل ، الاكراد ، دراسة في تاريخهم واحوالهم ، ترجمة مجموعة من الكتاب، دار الروائع ، (بيروت – 1958) .

## ب . البحوث المترجمة :

1. ارغورسيل ، مصطفى ، البحث عن دور تجاري كجسر بين الشرق والغرب ، في الاوضاع في تركيا ومستقبلها ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985).
2. اينان ، كاميران ، تقرير عن مشروع جنوب شرقي الاناضول (الغاب) ، (حلقة دراسية) ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد 3 ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، (جامعة الموصل –1989) .
3. كارون ، أ. (نظرة عامة حول انشاء السدود ومحطات التوليد الكهرومائية في تركيا) ، ترجمة صلاح سليم علي ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل .
4. كولارز ، جون ، (مشكلة الطاقة وضرورة اللجوء إلى الموارد المائية في تركيا) ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، مركز الدراسات التركية ، العدد 1، (جامعة الموصل –1987).

## ثامنا. الصحف المحفوظة في ارشيف مركز الدراسات التركية :

## أ . الصحف العراقية :

1. جريدة الثورة ، العدد 6322 في 1987 .
2. _____ ، العدد 6290 في 1987 .
3. _____ ، العدد 6501 في 1988.
4. _____ ، العدد 4668 في 1983 .
5. _____ ، العدد 6240 في 1987 .
6. _____ ، العدد 6295 في 1987 .
7. جريدة الجمهورية ، العدد 6322 في 1987 .
8. _____ ، العدد 6442 في 1987 .
9. جريدة العراق ، العدد 3849 في 1988 .
10. _____ ، العدد 6246 في 1984 .

## ب . الصحف العربية :

1. جريدة السياسة ، (الكويت) ، العدد 6272 ، كانون الاول 1986 .
2. جريدة الانباء ، (الكويت) ، العدد 3933 ، 1986 .

## ج. الصحف التركية :

1. صحيفة اضواء الانباء ، العدد 41 ، 1987 .
2. _____ ، العدد 9، 1987 .
3. _____ ، العدد 32 ، 1987 .
4. _____ ، العدد 25 ، 1988.
5. _____ ، العدد 36 ، 1988.
6. _____ ، العدد 8، 1989.
7. صحيفة جمهوريت ، العدد 6 ، 1989.

## تاسعا. المجلات :

1. مجلة البترول ، العدد 1 ، 1985 ، ارشيف مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل .
2. مجلة تقديرات ستراتيجية ، العدد 24 ، (مصر – 1996) ، ابعاد العلاقات التركية الاسرائيلية على ضوء زيارة الرئيس التركي لاسرائيل .
3. مجلة شؤون ستراتيجية ، تركيا مفاصلها الاقتصادية ، مؤسسة الدراسات والمشاريع الانمائية ، (فرنسا- د.ت) .
4. مجلة عالم النفط والتعاون العربي ، الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول ، العدد 42 ، (قطر-1982) .
5. النشرة التجارية الصناعية ، العدد20 ، 1986.
6. مجلة الوطن العربي ، العدد 150 ، (باريس- 1990) .

## عاشرا . الكتب والبحوث الاجنبية :

### أ . الكتب الاجنبية :

1. Ahmad, Feroz, the Young Turks, (Oxford – 1969).
2. D Robinson,. Richard, the first Turkish Republic (Cambridge, Massachusette, 1963),
3. Kimros, Lord, Ataturk, the Rebirth of Nation (London, 1964).
4. Niblock, Tim IRAQ: the Contemporaty state, Croom Helm, London, Canberra and Centre for Arab Gulf Studies, Exetersnl.

### ب . البحوث الاجنبية :

1. Online forum, Who are the Kurds, www.SAFAA.htm. p. 1.
2. Walter Laquear, Communis, and Nationalizm in the Middle East, 2ndEdition, London, 1989.
3. The World Today, The Royal Institute of International Affairs, June, 1986.
4. The Middle East and North Africa, 1984-1989.

### ج. المنظمات الدولية :

1. Union of the Chambers of Commerce. Industry, Maritime trade and Commodity Exchanges of Turkey, Economic Report, 1987, (Ankara Publication No. 39-14, 1987).
2. UNCTAD, Data Management and Service (28. October, 1993).

# الفصل الاول
## موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية

### المبحث الاول
موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية

- اندلاع الحرب العراقية – الايرانية 1980 .
- موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية من خلال :

اولا : الموقف التركي الرسمي
ثانيا : موقف الصحافة التركية
ثالثا : الوساطة التركية

### المبحث الثاني
حياد تركيا في الحرب العراقية – الايرانية (الاسباب والنتائج)

اولا : الاسباب
1- العامل الاقتصادي
2- العامل الدولي
3- العامل الاقليمي

ثانيا : النتائج
1- المكاسب التركية من العراق خلال الحرب
2- المكاسب التركية من ايران خلال الحرب

# المبحث الاول
# موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية

## - اندلاع الحرب العراقية – الايرانية 1980 :

عندما تم التوقيع على اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1970 ساد اعتقاد بأن الصراع بين البلدين حول الحدود على شط العرب قد وجد له حلا ، الا ان التوتر المتصاعد بين البلدين قد وصل ذروته عقب قيام الثورة الايرانية سنة 1979 في ايران [1] ، وتمركز السلطة السياسية بيد علماء الدين الذين دعوا إلى تصدير ما كان يسمى آنذاك بـ (الثورة الاسلامية) سواء على طريق الاسلوب العسكري أو عن طريق الدعاية والاعلام والتربية الاجتماعية ، وقد ساد السياسة الخارجية الايرانية الطابع الديني الداعي إلى ايجاد نماذج دينية للحكم في الدول الاسلامية بما يشبه النموذج الايراني وكان على رأس الداعين إلى ذلك الامام الخميني [2] ، علما بأن العراق اعتبر ما حدث في ايران شأنا داخليا وحرص ان يكون التغيير لصالح الشعوب الايرانية ولصالح اقامة علاقات طبيعية وايجابية بين البلدين الجارين ، وقد حرص العراق على المحافظة على سلامة منطقة الخليج العربي وعمل بجدية وايجابية مع ايران ، ولكن نظام خميني اعتمد نهجا سياسيا كرسه دستور جمهوريته ، افترض بموجبه لنفسه ولاية دينية على شؤون المسلمين وتصديرها إلى كافة الدول المجاورة جاعلا من العراق هدفه الاول [3] .

وبدأت تتسع تدريجيا حملات الافتراء والهجوم على الحكومة العراقية ، والاعتداءات على المؤسسات العراقية في ايران ، والتجاوزات على المناطق الحدودية [4] ،

ان محاولات نظام خميني لم تتوقف عند حد الحملات الاعلامية بل انتقل إلى صيغة العدوان المباشر ، ففي 4 ايلول 1980 قصفت المدفعية الايرانية الثقيلة بعيدة المدى مدن خانقين ومندلي وزرباطية ومنطقة نفط خانة وكان هذا العدوان معززا بحشود عسكرية واسعة على الحدود العراقية وداخل الاراضي العراقية (زين القوس ، وسيف سعد ، وخضر ، وهيلة) ، لقد كان هذا التصرف يعني من الناحية الواقعية اعلان الحرب [5] .

ولتنفيذ اجراءات ايران ضد العراق ، قامت ايران بسلسلة من الانتهاكات الحدودية ، بلغ عددها منذ 1979/2/23 ولغاية 1980/9/22 نحو (548) انتهاكا ، إذ قامت السلطات العراقية المختصة بتسجيلها وتثبيتها بمذكرات رسمية كانت تبلغ إلى الحكومة الايرانية وبلغ عددها

---

(1) العلاقات العربية – التركية (من منظور تركي) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية ، ج2 ، (استنبول – 1993) ، ص314 .

(2) حسيب عارف العبيدي ، العراق ودول الجوار غير العربي ، حلقة نقاشية ، سلسلة المائدة الحرة ، (بغداد – بيت الحكمة – 1997) ، رقم 4 ، ص24 .

(3) حسن طوالبة ، (موقف ايران من قرارات مجلس الامن ازاء الحرب بين العراق وايران) ، وقائع الندوة (الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية – الايرانية) ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة –1988) ، ص121 .

(4) حزب البعث العربي الاشتراكي ، التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع 1982 ، (بغداد ، كانون الثاني – 1983) ، ص187 .

(5) حزب البعث العربي الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص194 .

(147) مذكرة رسمية تهدف إلى تنبيه ايران إلى خطورة الانتهاكات التي تتحمل السلطات الايرانية مسؤوليتها [1] .

وبتاريخ 1980/4/2 تعرضت جامعة المستنصرية إلى حادث تفجير استهدف بعض المسؤولين العراقيين المشاركين باحتفالات تأسيس الجامعة ، اصيب من خلاله البعض بجروح طفيفة قام به احد اتباع النظام الايراني ، فضلاً عن استشهاد عدد من الطلبة العراقيين ، وبتاريخ 1980/4/5 واثناء تشييع جنازة ضحايا الانفجار في الجامعة المستنصرية تم القاء قنبلة على الجموع المشتركة في الجنازة من قبل بعض المحسوبين على النظام الايراني، مما ادى إلى استشهاد وجرح عددا آخر من العراقيين ، وبتاريخ 1980/4/17 أعلن الخميني بأنه سوف يحتل العراق وانه سوف يتقدم بقواته واتباعه حتى يصل إلى بغداد ، وبتاريخ 1980/4/22 قام الخميني بتحريض القوات العراقية على القيادة السياسية في العراق ، وبتاريخ 1980/9/2 بدأت الاصطدامات والمناوشات على الحدود في منطقة قصر شيرين[2].

وفي السابع عشر من ايلول 1980 دعا الرئيس العراقي المجلس الوطني إلى عقد جلسة استثنائية ، حضرها اعضاء مجلس قيادة الثورة والوزراء ، وأعلن فيها الرئيس العراقي الغاء اتفاقية عام 1975 بسبب تصرفات حكام ايران واخلالهم بعلاقات حسن الجوار وعدم التزامهم ببنود الاتفاقية واعتبار الاخلال بأي عنصر من عناصرها اخلالا بروح الاتفاقية ، لذلك فانهم يتحملون المسؤولية القانونية الكاملة عن اعتبار هذه الاتفاقية بحكم المنتهية [3] .

اندلعت الحرب العراقية – الايرانية التي بدأت في 4 ايلول 1980 وانتهت بوقف اطلاق النار في 1988/8/8 ، وخلفت مجموعة كبيرة من البيانات العسكرية العراقية بلغت (3289) بيانا ، نقلت من خلالها الوقائع القتالية والاحداث والفعاليات سواء منها ما وقع في الخطوط الامامية أو تلك التي وقعت في ساحة الجبهة الداخلية [4] .

وفي 10 ايلول 1980 ابلغ الرئيس العراقي الحكومة بأن العراق لا يريد حربا مع ايران ، وان لا مطامع له في تلك البلاد [5] .

ان العراق قد وافق على كل مقترحات السلام التي قامت بها الاوساط الدولية والاقليمية وترك المجال مفتوحا امام حكام ايران ، فأعلن العراق عن انسحاب قوات الجيش الرابع من الاراضي الايرانية بتاريخ 1982/3/22 ، وبتاريخ 1982/4/12 اعلن عن استعداد العراق بسحب قواته ايقاف عملياته العسكرية ، وبتاريخ 1982/6/6 اعلن الرئيس العراقي انسحاب كافة القوات العراقية إلى الحدود الدولية وطالب بتشكيل قوة محايدة لحفظ السلام [6] .

وفي سؤال وجه إلى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقية طارق عزيز عن من البادئ بالصراع قال : ( انني وبرغم انتمائي المسؤول إلى أحد طرفي الصراع سأحاول قدر المستطاع مناقشة هذه المسألة بالاستناد إلى الحقائق والمعلومات الاساسية عند الطرفين ، ان الذي يبدأ صراعا مع طرف آخر ويصل به إلى درجة الحرب الشاملة ، لابد ان تدفعه إلى ذلك اما

---

(1) حسن عمر توقه ، (الحرب العراقية – الايرانية وأثرها على الامن القومي العربي) ، وقائع ندوة (الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية – الايرانية) ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة – 1988) ، ص 97 .

(2) المصدر نفسه ، ص79 .

(3) حزب البعث العربي الاشتراكي ، المصدر السابق ، ص197 .

(4) محمد فتحي رمضان ، البيانات العسكرية العراقية 1980-1988 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1990) ، ص 1 .

(5) العلاقات العربية – التركية (من منظور تركي) ، المصدر السابق ، ص314 .

(6) توقه ، المصدر السابق ، ص95 .

منطلقات مبدئية أو مصالح ، ان النظام في العراق هو نظام حزب البعث العربي الاشتراكي وهو حزب قومي وحدوي ، لذلك لا يمكن ان يكون للعراق اهداف نابعة من المبادئ في ايران عدا هدفين ، الاول يتعلق بسيادة العراق على اراضيه ، والثاني هدف قومي يتعلق بمنطقة الاحواز أو عربستان والتي تسميها ايران (خوزستان) فايران ليست قطرا عربيا يضمه العراق اليه ويشكل معه نواة للوحدة العربية )[1] .

اما عن الجانب الايراني فان منطلق وغطاء النظام القائم في ايران هو منطلق وغطاء ديني وطائفي ، لذلك فمن حيث الاساس فان لهذا النظام اهدافا للتوسع والنفوذ في كل البلاد الاسلامية بشكل عام ، والمجاورة لايران بشكل خاص ، فالحكام الايرانيون يؤمنون بضرورة (تصدير) الثورة الايرانية إلى البلاد الاسلامية ، هذا ما قاله الامام خميني وبني صدر وبهشتي ورجائي ، كما ان من المعروف حكام ايران الجدد قد اطلقوا في مناسبات عديدة تصريحات رسمية يقولون فيها انهم يستهدفون اسقاط النظام في العراق [2] .

وقامت مبادرات دولية للتوسط في انهاء النزاع ، لكنها باءت بالفشل ، ففي تشرين الاول 1980 قامت وساطة دول حركة عدم الانحياز لحل النزاع ، لكنها لم تحرز أي نجاح ، وفي عام 1982 قامت الوساطة الجزائرية برئاسة الشاذلي بن جديد ولكن الوساطة بدأت في 3 ايار وانتهت فجأة في اليوم نفسه عندما تحطمت الطائرة التي كانت تقل المبعوث الجزائري (الصديق بن يحيى) وزير خارجية الجزائر إلى طهران قرب الحدود العراقية – التركية ومقتل كافة ركابها ، كما تعثرت جهود الوساطة التي قامت بها سوريا في 26 كانون الاول 1981 ، والكويت في 14 كانون الثاني ، 1982 بعد ان رفض العراق وساطة سوريا ورفضت ايران وساطة الكويت [3] .

وفي شباط 1982 قام المبعوث الخاص لمنظمة الامم المتحدة حول الحرب العراقية – الايرانية (اولاف باليه) بمجهود جديد للوساطة ، لكنه باء بالفشل ، كما قررت لجنة منظمة المؤتمر الاسلامي التي عهد اليها حل النزاع العراقي الايراني خلال اجتماعها في العربية السعودية في 5 آذار 1982 ارسال وفد إلى كل من بغداد وطهران وقد قام الوفد برئاسة رئيس دولة غينيا (احمد سيكوتوري) يضم رؤساء دولتي بنغلاديش وباكستان (عبد الستار وضياء الحق) ورئيس وزراء تركيا (بولنت اولصو) والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي (الحبيب الشطي) برحلات متعددة بين بغداد وطهران ولكن بدون نجاح [4] .

وعن مواقف الدول العربية والاجنبية من الحرب العراقية – الايرانية كانت الاردن الدولة العربية الوحيدة التي اتخذت موقفا صريحا مؤيدا للعراق وابتداء من 25 ايلول 1980 أدانت سوريا العراق بصورة رسمية ، وفي 10 تشرين الاول 1980 قطعت بغداد علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق بسبب دعمها العسكري لايران ، اما الجزائر فقد اقترحت في عام 1980 اللجوء إلى التحكيم الذي نصت عليه اتفاقية الجزائر كما اتخذت الولايات المتحدة التي لا تقيم علاقات دبلوماسية مع أي من الدولتين موقفا محايدا في بداية الامر ، فاعلنت وزارة الخارجية الامريكية في 18 ايلول 1980 ان واشنطن غير معنية في النزاع القائم بين العراق وايران [5] ،

---

(1) طارق عزيز ، الصراع العراقي الايراني ، اسئلة ومناقشات ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، (بيروت – 1981) ، ص8 .
(2) المصدر نفسه ، ص10 .
(3) الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، الحرب العراقية – الايرانية ، ع-1301/10 .
(4) الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، الحرب العراقية - الايرانية ، ع – 3 / 1306 .
(5) المصدر نفسه .

لكن همزات الوصل الحقيقية كانت تربط واشنطن بطهران منذ عهد ريغان ، ففي ملفات دعوى اقامها سايروس هاشمي * ضد منشورات Campaingner والتي استمرت من ايلول 1980 وحتى تموز 1986 ، تكمن عدة حقائق مهمة تتعلق بنشاطات هذا الشخص ، وحيث كانت مجلة E.I.R أي Exegutive Intellgence Reviews جزء مهما من حيثيات هذه الدعوى ، فقد نشرت هذه المطبوعة وعلى مدى عامي 1979-1980 بأن هاشمي الثري ورجل الاعمال الذي يقيم في آن واحد في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، كان بشكل لا يقبل الشك هو الوكيل المعتمد الرئيس للخميني شخصيا في امريكا [1] ، وكان نشاط هاشمي يتوزع على محورين :

1- ارسال اسلحة وقطع غيار من واشنطن إلى طهران ، من خلال المسك بخيوط علاقات متشابكة مع المؤسسات النافذة في الولايات المتحدة الامريكية .
2- كان يتمثل بقدرته المشهود لها في ادارة وتمويل الجماعات الدينية المتطرفة في امريكا ، بل والاكثر من ذلك نشرت E.I.R تفاصيل ونشاطات سايروس هاشمي مرصودة ومدعمة بصور فوتوغرافية ، كان هذا الشخص المحير يتمتع بثقة مجلس الامن القومي الامريكي[2].

اما الكيان الصهيوني فقد عمد إلى تزويد ايران بالسلاح منذ عام 1980 ، إذ قام نائب وزير الدفاع (مردوخاي زبوري) بعقد اتفاق بهذا الشأن مع عدد من القادة الايرانيين وتم الاجتماع في مدينة باريس على ان يقوم الكيان الصهيوني ببيع السلاح لايران مقابل تعهد الحكومة الايرانية بالمحافظة على اليهود الايرانيين ، فلقد قام الكيان الصهيوني بشحن الاسلحة إلى ايران في شهر تشرين الاول عام 1980 ، إذ اعترف وزير دفاع الكيان الصهيوني وكان آنذاك (اربيل شارون) في شهر ايار 1982 بوجود علاقة عسكرية مع ايران ، ولقد تم تأكيد بيع الاسلحة إلى ايران على لسان سفير الكيان الصهيوني (موشيه ايرينز) في ذلك الوقت عام 1982 في واشنطن ، إذ أكد ان شحنات الاسلحة الاسرائيلية تضم قطع غيار مختلفة [3] .

ومنذ مساء الحادي عشر من تموز 1981 بدأ تحميل اول شحنة سلاح ضمن هذه الصفقة ، وكان اتجاه الطائرة المعلن هو (تل ابيب – لارنكا في قبرص) وبالفعل وصلت الطائرة الارجنتينية (سي ال 44) إلى لارنكا في المساء نفسه بصورة رسمية للتزود بالوقود ، لكن الهدف الحقيقي لذلك التوقف كان لاعداد اوراق جديدة واستبدال الوثائق التي جاءت الطائرة بها ووضع الاتجاه الحقيقي للطائرة على الوثائق الجديدة ، ثم غادرت الطائرة بعد (70) دقيقة حاملة شحنة

---

(*) سايروس هاشمي : رجل الاعمال الايراني ، حصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من الولايات المتحدة الامريكية ، وعاد إلى ايران في مطلع الستينيات وعمل بالحقل النفطي ، فانطلق ثانية إلى الخارج وتوفرت له فرصة العمل في احد البنوك السويسرية واتسعت علاقاته وتشابكت المصالح بينه وبين تجار السلاح وضباط المخابرات والسياسيين الذين يتجولون في العالم ، له علاقة مع المخابرات الامريكية والصهيونية وعند اندلاع الحرب العراقية – الايرانية شاع فجأة بأنه من اقارب رئيس مجلس الشورى الايراني (هاشمي رفسنجاني) ، عمل سايروس هاشمي في تجارة السلاح وعقد صفقات سلاح اسرائيلية إلى ايران ، قتل بطريقة غامضة في لندن عام 1986 . ينظر :
- سعد البزاز ، الحرب السرية : خفايا الدور الاسرائيلي في حرب الخليج ، ط2 ، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر ، (لندن – 1987) ، ص ص 158 – 162 .

(1) وفيق رؤوف ، (الرهانات الدولية على استمرار الحرب العراقية – الايرانية ونتائجها) ، وقائع ندوة (الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية – الايرانية ) ، مركز دراسات الخليج العربي ، (جامعة البصرة – 1988)، ص169 .

(2) المصدر نفسه ، ص 169 .

(3) توقه ، المصدر السابق ، ص103 .

زنتها حسب الاوراق الرسمية التي خلفتها في مطار لارنكا ستة آلاف وسبعمائة وخمسين كيلو غراما من مواد مدنية عادية [1] .

ان كثيرا من السلاح كان قد نقل من تل ابيب قبل ان تنفجر الطائرة الارجنتينية (سي ال 44) في منطقة الحدود الايرانية الشمالية الغربية حوالي الساعة العاشرة من صباح الثامن عشر من تموز 1981 ، بعد ان افرغت ثالث حمولة في مطار طهران ، منذ ذلك الحين لم يعد هناك سر يباع حول التسليح الاسرائيلي لايران واهدافه في الحرب ضد العراق، تناثرت بقايا الطائرة وتمزقت جثث طاقمها ، لكن الحادثة فتحت ملفا سريا كان يجري التواطئ لاخفائه خلف شعارات الايرانيين في معاداة الكيان الصهيوني ومد يد تعاون وهمية للعرب والفلسطينيين [2] .

ومنذ صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم (598) لوقف اطلاق النار الذي وافق العراق عليه اولا ، ثم قامت ايران بقبوله في تموز عام 1988 وباتفاق البلدين على وقف اطلاق النار طبقا لهذا القرار في 1988/8/20 وبمشاركتها بخمسة عشر ضابط في فريق الامم المتحدة لمراقبة وقف اطلاق النار بين العراق وايران [3] .

## موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية من خلال :

### اولا : الموقف التركي الرسمي :

ترتبط تركيا بدول المشرق العربي والجوار الجغرافي بروابط عدة من ناحية موقعها الجغرافي الاستراتيجي ، أو من ناحية تشابهها مع هذه الاقطار في المجالات التاريخية والثقافية والمعنوية ، وسياسة تركيا الخارجية تجاه المشرق العربي والجوار الجغرافي اكتسبت اسمها وفق الحقائق العالمية والمحلية ، إذ ان تركيا واصلت حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين مبدأ عدم التدخل في النزاعات [4] .

فخلال الحرب العراقية – الايرانية اعلنت تركيا موقفا محايدا من هذه الحرب واعتبرت ذلك موقفا سليما منها ، وأشارت إلى انها تبذل وسعها لانهاء الحرب بين الدولتين وان هدف تركيا هو بناء علاقات اكثر تطورا مع العراق وايران في المستقبل [5] .

وقد اعلنت تركيا رسميا ضرورة وقف القتال بين العراق وايران وحل المشاكل بين الطرفين بالطرق السلمية ، كما اعلنت عدم تأييدها لاي تدخل اجنبي وانها لن تسمح باستخدام القواعد العسكرية العائدة لحلف شمال الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية في حالة قيام هذه الدول بعمل عسكري ضد النظام الايراني [6] .

---

(1) البزاز ، المصدر السابق ، ص10 .
(2) المصدر نفسه ، ص138 .
(3) جلال عبد الله معوض ، ( السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات ) ، مجلة شؤون عربية ، العدد 62 ، (القاهرة– 1999) ، ص145 .
(4) حسيب عارف العبيدي ، (المتغيرات المؤثرة في الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية) ، وقائع ندوة (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1987)، ص15.
(5) مؤيد ابراهيم كاظم الونداوي ، الحرب العراقية – الايرانية وأثرها على الامن القومي الوطني ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1984) ، ص193 .
(6) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، ص224 .

واصدرت وزارة الخارجية التركية في 2 تشرين الاول عام 1980 بيانا اعلنت فيه ((ان تركيا ستبقى على الحياد بين العراق وايران وانها لن تبادر إلى ارسال الاسلحة أو قطع الغيار إلى أي منها ، كما انها لا تسمح بمرور الاسلحة إلى أي منها عبر اراضيها أو اجوائها))[1] .

وقد حافظت تركيا على حيادها بين طرفي الصراع منذ نشوبه في 4 ايلول 1980 وحتى توقفه في آب 1988 ، واحتفظت بعلاقات اقتصادية وسياسية متوازنة معهما خلال الحرب وترحيبها بقرار ايران المفاجئ في تموز 1988 بقبول قرار مجلس الامن الدولي رقم (598) [2] .

وفي الحقيقة لم يتم اختبار سياسة انقرة في الحياد المدروس بمثل هذه الشدة ولم تظهر هذه السياسة نتائج افضل كما ظهرت عليه في الحرب العراقية - الايرانية ، لان تركيا عززت علاقاتها مع العراق وايران في آن واحد قبل نشوب الحرب [3] ، وذلك بسبب تمتع تركيا بعدة سمات نابعة من اعتبارات جيوبولتيكية واقتصادية يصير معها من الاهمية بمكان تحليل طبيعة وابعاد عوامل وآفاق سياستها ازاء الحرب العراقية - الايرانية ، فتركيا تجمعها حدود برية مشتركة مع العراق وايران وتربطها بكل منهما شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية [4] .

ينبع الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية الذي اتسم بالحياد من المبادئ والاسس التي اعتمدتها السياسة الخارجية التركية والمتمثلة في مبدأ عدم التدخل في النزاعات، فقد ذكر المسؤولون الاتراك في تصريحاتهم حول هذه الحرب موقفهم الحيادي من الحرب القائمة بين العراق وايران ، وفي هذا الصدد اعلن الرئيس التركي (كنعان ايفرن) : ((نحن نأسف للحرب العراقية – الايرانية ونقلق من ذلك وان تركيا بذلت ولا زالت تبذل كل الجهود لانهاء هذه الحرب بالطرق السلمية ))[5] . كما اكد الرئيس التركي بان بلاده تعتزم الابقاء على محاولاتها المستمرة من اجل انهاء الحرب ، وقال في حديث للتلفزيون اليوغسلافي بأن تركيا تأمل ان تحقق نجاحا في هذا المجال ، وأشار بان بلاده تتابع عن قرب وقلق استمرار هذه الحرب التي بدأت تؤثر على السلام في المنطقة والعالم اجمع [6] .

واوضح ايفرن في زيارة رسمية لدولة قطر في الثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1986 ضمن جولة له في عدد من دول المنطقة في بيان ادلى به لدى وصوله إلى الدوحة وردا على سؤال حول الحرب العراقية – الايرانية والدور الذي يمكن ان تقوم به تركيا لانهاء الحرب بالطرق السلمية ، اعرب الرئيس التركي ايفرن عن اسفه العميق لاستمرار النزاع القائم مؤكدا ان هذه الحرب تعرض السلام والامن في المنطقة إلى الخطر وحذر من مخاطر تصعيد الحرب واحتمالات تدخل القوى الخارجية في المنطقة بسبب استمرار النزاع موضحا ان تركيا تتمسك بمبدأ الحياد [7] .

كما القى رئيس حزب الشعب الجمهوري بولند اجاويد كلمة في الكتلة البرلمانية وتطرق إلى التوتر القائم بين العراق وايران ، وقال ان تركيا لا يمكن ان تبقى خارجة عن منطقة الحرب

---

(1) زياد عزيز حميد الجلبي ، السياسة الخارجية التركية 1973-1983 ، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية – 1989) ، ص ص 60 –61 .
(2) معوض ، السياسة التركية والوطن العربي في الثمانينيات ، ص145 .
(3) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، ص222 .
(4) جلال عبد الله معوض ، (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مجلة التعاون ، العدد 12 ، الامانة العامة لدول الخليج العربي ، 1988 ، ص83 .
(5) الجلبي ، المصدر السابق ، ص166 .
(6) جريدة العراق (بغداد) ، العدد 6246 في تشرين الاول 1984 .
(7) جريدة السياسة (الكويت) ، العدد 6272 في كانون الاول 1986 .

الساخنة [1] ، واشار إلى ذلك بقوله ((ان جهودنا مع العراق وايران لا يمكن ان تغلق بسهولة ))[2] .

وبهذا الصدد صرح بولند اولصو رئيس الوزراء التركي ((اننا نشعر بالاسى الشديد ازاء الحرب الدائرة بين دولتين صديقتين وان من اكبر امنياتنا ان تنتهي تلك الحرب))[3] ، وأكد اولصو في مقابلة صحفية ((حاولنا جهدنا انهاء القتال لكننا لم نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية))[4] ، مشيرا في تصريح له نشرته صحيفة (صدن حوادث) التركية في 1981/3/15 بهذا الصدد (ان موقف الحكومة التركية من الحرب العراقية – الايرانية موقف سليم ولنا علاقات جيدة مع الدولتين )[5] .

كما ذكر رئيس الوزراء التركي (توركوت اوزال) ان تركيا تولي اهمية كبيرة للسلام والاستقرار في المنطقة ونتمنى ان يتوصل العراق وايران إلى حل عادل ودائم [6] ، وعبر رئيس الوزراء التركي (اوزال) عن اسفه وحزنه العميق لاستمرار الحرب العراقية – الايرانية والتي تؤدي إلى انهاء عقود المقاولين المتعاقدين وانخفاض نسبة التصدير الذي يؤدي إلى الانهيار الاقتصادي [7] ، وهذه المسألة واضحة في تصريحات (اوزال) ، إذ حددها في الآتي: ((اننا ننتهج سياسة محايدة ازاء دولتين متجاورتين وهذا الامر من اصعب الامور لان كلا الدولتين تريدان وقوف تركيا إلى جانبها ، ويجب ان نعتبر ذلك امرا طبيعيا)) ، وذكر اوزال ((اننا اعتمدنا هذا الموقف المحايد وهذا الامر غير سهل وحتى لو فكرنا بان احد الطرفين محق فاننا لن نتصرف بشكل آخر وفيما إذا وقفنا إلى جانب احد الاطراف فماذا ستستفيد تركيا من ذلك))[8] .

## ثانيا : موقف الصحافة التركية :

عقدت ندوة فكرية في انقرة في عام 1988 بمناسبة الحرب العراقية – الايرانية واشادت بمواقف العراق الرامية إلى وقف الحرب ، وحمل ثلاثة من الصحفيين الاتراك النظام الايراني مسؤولية الحرب العراقية – الايرانية التي دخلت عامها الثامن ، سواء من خلال بدئهم العدوان ضد العراق واصرارهم على الاستمرار في الحرب ورفضهم اية مبادرة سليمة لانهائها [9] . واوضح السيد كمال شكر كوالكي من صحيفة (يني اولص) بانه تعلم من الجنود العراقيين دروسا بليغة في الصبر والدفاع عن الوطن من خلال زيارته المتكررة إلى جبهات القتال [10] .

كما نددت الصحف التركية وبشدة بالحملة الاعلامية التي يشنها النظام الايراني ضد تركيا ووصفتها بأنها غير اخلاقية ، وقالت صحيفة (حريت) التركية ان المذياع الايراني وجه

---

(1) ابراهيم خليل العلاف ، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ، وقائع ندوة (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1987) ، ص9 .

(2) وزارة الخارجية العراقية ، قسم المعلومات والوثائق ، اخبار عن تركيا (الارشيف) ، التقرير الصحفي ، (انقرة – 1980) .

(3) العبيدي ، المتغيرات المؤثرة في الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية ، المصدر السابق ، ص17.

(4) المصدر نفسه ، ص18 .

(5) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، المصدر السابق ، ص64 .

(6) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة اضواء الانباء ، (تركيا) ، العدد 9 .

(7) The World Today, The Royal Inetitute of International Affairs, June, 1986, p. 101.

(8) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، ص223 .

(9) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الثورة ، العدد 6322 ، 1987.

(10) المصدر نفسه .

انتقادات شديدة لتركيا وموقفها من الحرب العراقية – الايرانية ، كما استنكرت صحيفة (كون آيدن) الهجوم الذي تشنه اجهزة اعلام النظام الايراني ضد تركيا [1] ، ووصفت صحيفة (ترجمان) التركية موقف النظام الايراني من قرار مجلس الامن الدولي حول ايقاف الحرب العراقية – الايرانية بانه موقف غير منطقي [2] .

وأكد السيد تورهان تومجين من مجلة (عكس) التركية الاسبوعية ان الحرب هذه فرضت على العراق من قبل نظام طهران منذ اليوم الاول لاستيلاء الامام الخميني على السلطة إذ بدأ تهديداته باحتلال العراق وقام بقصف المناطق السكنية في خانقين وزرباطية ونفط خانة واخترق طيرانه الساحة العراقية مئات المرات وأقدم على احتلال عدد من المخافر الحدودية [3] .

كما حملت جريدة (صدن حوادث) التركية النظام الايراني مسؤولية اشعال الجولة الاخيرة من حرب المدن وقالت الجريدة في مقال كتبه (كاموران اوزبير) ان الرد العراقي على الاعتداءات الايرانية كان في التركيز على ضرب الاهداف العسكرية والاقتصادية وهذا التصرف يؤشر الفروق الاخلاقية بين العراق وايران ، فالعراق استهدف المنشآت الاقتصادية المكرسة لتغذية آلة العدوان الايراني ووجه الطيارون العراقيون ضربة دقيقة إلى مصفى نفطي يبعد(10) كيلومترات عن طهران، وكانت هذه الضربة مفاجأة كبيرة للنظام الايراني[4].

كما اكدت صحيفة (جمهوريت) التركية بان القيادة العسكرية الايرانية تعيش حالة من اليأس بعد انهيار معنويات قواتها بفشل الهجوم الاخير على القوات العراقية في قاطع ميسان[5]، كما وصفت صحيفة (ملليت) التركية مدينة البصرة بأنها مدينة صامدة شامخة بوجه النظام الايراني العدواني وأشارت الجريدة إلى ان المدفعية الايرانية اصبحت لا تخيف اهالي البصرة الذين تعودوا النوم على اصواتها [6] .

وفي بيان صحفي دعا النائب التركي (مراد سوكمان اوغلوا) عضو مجلس النواب التركي إلى بذل جهود دولية استثنائية من أجل انهاء الحرب العراقية – الايرانية واحلال الامن والسلام في الشرق الاوسط [7] .

ان الرأي العام التركي لا يؤيد استمرار الحرب ويدعو إلى ضرورة انهائها ، وليس من المعقول ان تتجاهل الحكومة التركية ما يجري حولها ، وكتب الدكتور (عمر اوغلو) يقول: ((ان الرأي العام التركي يشجب استمرار هذه الحرب الطويلة بين الجارين المسلمين ، فضلاً عن ان الاتراك يعتقدون بالمثل القائل : انك لن تشعر بالامان عندما تلتهم النيران بيت جارك))[8] .

## ثالثا : الوساطة التركية :

ترتبط تركيا بعلاقات صداقة مع الطرفين العراقي والايراني ، لذلك فانها اتخذت موقفا محايدا من الحرب العراقية – الايرانية وحاولت وضع حد لهذه الحرب من خلال مساعيها في

---

(1) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الجمهورية ، العدد 6322 ، 1987.
(2) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الثورة ، العدد 6290 ، 1987 .
(3) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الثورة ، العدد 6322 ، 1987 .
(4) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الثورة ، العدد 6501 ، 1988 .
(5) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الثورة ، العدد 4668 ، 1983 .
(6) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الثورة ، العدد 6240 ، 1987 .
(7) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الجمهورية ، العدد 6442 ، 1987 .
(8) العلاف ، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ، المصدر السابق ، ص3 . للمزيد حول رفض تركيا باستمرار الحرب ، ينظر :
- وثائق مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، تركيا الحكومة الخامسة والاربعون من الحزب الواحد ... إلى الديمقراطية تحت حراسة العسكر ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات السياسية ، (بغداد – 1984) ، ص43 .

اطار منظمة المؤتمر الاسلامي وايضا من خلال اتصالاتها الثنائية مع كل من البلدين ، على ان جهود تركيا من أجل السلام باءت بالفشل وينبغي ملاحظة ان حياد تركيا اثناء هذه الحرب لم يوقف نشاطها التجاري مع الجانبين [1].

وحاول الاتراك من خلال هذا الدور التأكيد على موقفهم الحيادي من الحرب مستفيدين من حاجة العراق وايران إلى البضائع والتسهيلات التركية والى القيام بدور الوسيط الحيادي والسعي لحل النزاع العراقي - الايراني ، فقد جاء على لسان رئيس الوزراء التركي بان انضمام تركيا إلى لجنة الوساطة الاسلامية اعتقادا منها بأن اللجنة ستكون أكثر فعالية لوضع حد مبكر للحرب ، وان تركيا مصممة على ان تبذل جميع الجهود من اجل ايقاف الحرب[2] .

كما أكد وزير خارجية تركيا (وحيد خلف اوغلو) ((ان تركيا تبذل كل ما تستطيع سواء على المستوى الثنائي أو من خلال منظمة المؤتمر الاسلامي من اجل انهاء الحرب ، لكن للاسف لم تنجح لحد الآن)) [3] .

وذهبت بعض المصادر الدبلوماسية إلى .. ان تركيا تسعى للقيام بدور وساطة بين العراق وايران لانهاء الحرب وذلك لتخوف تركيا من تطور الحرب بحيث يكون مدخلا دوليا لاعطاء الاكراد دولة [4] ، ومن هنا جاءت مشاركة تركيا في لجنة المساعي الحميدة التي شكلها المؤتمر الاسلامي حول الحرب العراقية – الايرانية أو من خلال تحركهم المنفرد للتوسط في انهاء النزاع [5] ، وتواصل تركيا اقتراحها لكافة الاطراف المعنية التحلي بضبط النفس والاعتدال ، إذ صرح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية السفير (اينال باطور) فيما يتعلق بالحرب العراقية – الايرانية قائلا : ((تركيا تبذل الجهود لتلعب دورا ايجابيا فيما يتعلق بهذا الموضوع ))[6] .

وفي معرض حديث رئيس الجمهورية التركية (كنعان ايفرن) عن الحرب العراقية – الايرانية ، قال ايفرن ((إلى جانب الاضرار التي تلحقها هذه الحرب فهي وصلت إلى ابعاد خطيرة من شأنها توريط بعض الدول في هذه الحرب ولقد بذلت كل من تركيا والباكستان جهود مكثفة في هذا الاتجاه واننا نساند الجهود التي يوليها الامين العام للامم المتحدة))[7] .

وعقد الناطق باسم وزارة الخارجية التركية السفير (باطور) اجتماعا صحفيا رد من خلاله على سؤال متعلق بالزيارة التي قام بها وكيل وزارة الخارجية التركية السفير (نزهت قاندمير) إلى بغداد قائلا : ((ان الزيارة جاءت في اطار دعم تركيا لجهود السكرتير العام للامم المتحدة (بيريز دي كويلار) في طريق تطبيق قرار مجلس الامن رقم (598) واضاف قائلا : اردنا الاسهام في هذه الجهود وزيارة السيد (قاندمير) تمت من منطلق سياستنا القائمة على الحياد الايجابي واعلن (باطور) ان كلا من العراق وايران لم يطلبا من تركيا اداء دور الوسيط ويحتفظ

---

(1) العلاقات العربية – التركية (من منظور تركي) ، المصدر السابق ، ص314 .
(2) العبيدي ، المتغيرات المؤثرة من الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية ، ص15.
(3) وزارة الخارجية العراقية (الارشيف) ، صحيفة الراية ، (قطر) ، حوار مع وزير خارجية تركيا ، العدد 1603 ، شباط 1985.
(4) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ص67 .
(5) الجلبي ، المصدر السابق ، ص166 .
(6) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة اضواء الانباء (تركيا) ، العدد 32 ، 1987 .
(7) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة اضواء الانباء (تركيا) ، العدد 41 ، 1987 .

كل منهما برأيه بشأن كيفية تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم (598) [1] ، وقال (توركوت اوزال) رئيس الوزراء التركي بأن قيام تركيا باداء دور الوسيط في انهاء الحرب العراقية – الايرانية مرهون بموافقة الطرفين مسبقا على هذه الوساطة [2] .

وفي مقابلة صحفية للرئيس (كنعان ايفرن) قال ((حاولنا انهاء القتال لكننا لن نتمكن من تحقيق نتائج ايجابية [3] كما أكد وحيد خلف اوغلو وزير خارجية تركيا ان تركيا حاولت القيام بدور لانهاء الحرب ، واضاف ان العراق تجاوب بالطرق السلمية الا ان ايران لم ترغب في ذلك [4] ، وعن الوساطة في الحرب العراقية الايرانية اعطى الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي تصريحا صحفيا في انقرة اشار فيه إلى ضرورة ان يقوم اصدقاء العراق وايران بعمل شيء لوقف هذه الحرب وهذا ما نشعر به نحن أيضاً ، كما ان تركيا لا تستطيع ان تقوم بوساطة منفردة الا إذا طلب منها الفريقين المتنازعين [5] .

(1) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة اضواء الانباء (تركيا) ، العدد 25-88، 1987 .

(2) وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، اخبار عن تركيا ، التقرير الصحفي ، (انقرة – 1986) ، ص5 .

(3) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، ص225 .

(4) وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، اخبار عن تركيا ، التقرير الصحفي ، (انقرة – 1986) ، ص5 .

(5) صباح محمود محمد ، وثائق السياسة الخارجية التركية ، سلسلة الارشيف والتوثيق ، رقم 25 ، (بغداد – 1984) ، ص24 .

# المبحث الثاني
# حياد تركيا في الحرب العراقية – الايرانية (الاسباب والنتائج)

اولا : أسباب حياد تركيا في الحرب العراقية – الايرانية

تأثرت السياسة التركية بجملة متغيرات ساهمت في تكوين الاتجاه العام للسياسة التركية ، ومن ضمن المتغيرات المتأثرة على صعيد العلاقات الخارجية التركية :

1- ما يتعلق بالمستوى الدولي وبالذات العلاقات التركية – الامريكية .
2- ما يتعلق بالمستوى الاقليمي ويشمل :
   أ – العلاقات التركية الصهيونية – الايرانية .
   ب- العلاقات التركية العربية – العراقية [1] .
3- المستوى الداخلي : ويشمل الازمة الاقتصادية والضرورات الامنية ، والمشاكل التي يثيرها التكوين القومي للشعوب التركية [2] .

ولا يختلف اثنان في اعتبار ان الجغرافية من العناصر المميزة في تحديد القيمة الاستراتيجية لبلد ما خاصة إذا ما هيأت له الطبيعة الفرصة لان يشكل حلقة وصل ما بين منطقة واخرى أو مهيمنا على ممر له تأثيراته الخطيرة على المصالح الدولية أو ما شابه ذلك من الاعتبارات [3] . إذ تحتل تركيا مركزا جغرافيا مرموقا في غرب آسيا والزاوية الشمالية الشرقية من البحر المتوسط ، ويتألف غالبية سكان تركيا من الاتراك مع أقليات كردية وعربية في الاقسام الجنوبية الشرقية [4] .

استمرت الصلات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة بشكل ايجابي بعد تسلم الجنرال (كنعان ايفرن) السلطة في تركيا عام 1980 ، وتحققت اتصالات مهمة بينه وبين الرئيس العراقي صدام حسين ، وقد تحقق الكثير في مجالات التعاون المختلفة بين البلدين ، سواء على صعيد التعاون الامني والحدودي ، ام على صعيد العلاقات الاقتصادية [5] .

لقد ظهرت منذ اندلاع الحرب العراقية – الايرانية آراء مختلفة بصدد موقف الحكومة التركية من الحرب ، وفيما يلي رأيان مهمان ، اولهما للدكتور محمود علي الداؤد ، سفير العراق في تركيا خلال المدة 1972-1976 ، والرأي الثاني لطارق عبد الجبار جواد سفير العراق في تركيا خلال المدة 1984-1985 ، جاءا ضمن رسالة ماجستير ، قدمت إلى جامعة البكر بعنوان (انعكاسات الحرب العراقية – الفارسية على الخليج العربي) [6]*.

---

(1) صلاح ياسين داؤد ، السياسة الخارجية وآفاق التحرك العراقي ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – د.ت) ، ص1 .
(2) المصدر نفسه ، ص1 .
(3) قاسم خلف عاصي الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية 1923-1928 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1985) ، ص7 .
(4) محمود علي الداؤد ، (تركيا والخليج العربي) ، مجلة المنار ، العدد 13-14 ، (باريس– 1986) ، ص19.
(5) محمود علي الداؤد ، (تركيا والخليج العربي) ، ص19 .
(6) صلاح سليم علي ، (آراء في موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية) ، وقائع ندوة (تركيا والحرب العراقية – الايرانية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1987) ، ص1 .
(*) الرأي الاول للدكتور محمود علي الداؤد قوله : (في ضوء العلاقات الاقتصادية والسياسية المتنامية بين كل من العراق وتركيا والسعودية واقطار الخليج العربي الاخرى وفي ضوء المصالح الهائلة في تركيا في تنمية حجم العلاقات النفطية والتجارية مع المنطقة ، فان من مصلحة تركيا ان يسود الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ، ومن هذا المنطلق فان مصلحة تركيا ان تتوقف الحرب العراقية – الايرانية ويرى الدكتور

عزز من تطور العلاقات بين البلدين الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية، فبالرغم من الموقف الرسمي التركي باعلانه الحياد بموجب بيان وزارة الخارجية التركية في 1980/10/2 الذي اعلنت فيه : ان تركيا ستبقى على الحياد بين العراق وايران وانها لن تبادر إلى ارسال الاسلحة أو قطع الغيار إلى أي منهما ، كما لن تسمح بمرور الاسلحة إلى أي منهما عبر اراضيها أو اجوائها ، الا ان الموقف التركي اتسم بالايجابية لصالح العراق ، إذ قُدّمت تسهيلات متميزة له ، منها سرعة الموافقات التي تعطي لمرور الطائرات أو نزولها أو مرور الشاحنات أو في تشديد رقابتها الحدودية وسيطرتها على طرق التهريب من سوريا وايران والتجاوب الكامل مع طلبات الوفود التجارية [1] .

وهذا لا يعني ان تركيا قد قللت من علاقاتها مع ايران ، بل على العكس من ذلك ، فقد شهدت العلاقات التركية – الايرانية في السنة الاخيرة من الحرب 1988 تطورا واضحا وخاصة في النواحي الاقتصادية ، ومن جراء هذا التطور فقد ذكرت بعض الكتابات ان تركيا ترغب في بقاء نظام خميني في ايران ، لانه افضل لها من أي نظام آخر [2] . الا اني لا اتفق مع هذا الرأي بسبب اختلاف النموذج السياسي والموروث التاريخي لكل من ايران وتركيا ، فتاريخ الدولتين ايام الدولة الصفوية والدولة العثمانية يدل على التناقض الايديولوجي بينهما ، ومنذ قيام الثورة الايرانية عام 1979 اضحت هذه الثورة باعثا على بروز التوترات والازمات الدبلوماسية

---

الداؤد خطأ القائلين بان استمرار الحرب مفيد لتركيا لاسباب منها : ان النظام الايراني هو نظام سياسي في مقدمة اهدافه اختراق امن الدول الاسلامية المجاورة من أجل تصدير ما يسمى بـ (الثورة الاسلامية) )، اما الرأي الثاني لطارق عبد الجبار جواد سفير العراق في تركيا خلال عام 1984-1985 الذي قال : (أخذ التوجه التركي نحو الغرب يكون أكثر فعالية اثر مجيء حكومة الجنرال (كنعان ايفرن) اثر انقلاب 1980 ، وعدّهذا التوجه مجالا حيويا لتركيا لاحتياج المنطقة إلى عمالة وسوق لتصريف البضائع ومصدر للطاقة ومجال كبير لعمل الشركات التركية ، ان المتتبع للسياسة التركية يرى انها تتصرف على وفق مصالحها وخاصة مع العراق ، آخذة بنظر الاعتبار المصالح التجارية والاقتصادية التي تربطها بالعراق وخاصة انبوب النفط العراقي ، ان موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية كانت متمسكة بالحياد ، ويأخذ موقف تركيا من نظام خميني اتجاهين : الاول ، اقامة علاقات متوازنة مع ايران بما يحقق مصالحها الاقتصادية والتجارية ، اما الاتجاه الثاني فهو اقامة علاقات مع ايران ورفع اعتبارات تحقق بها مصالح الحلف الغربي هي كما يلي : (1) عدم حصر النظام الايراني في زاوية بحيث يستفيد طرف الصراع الستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية منه (2) العمل على منع تكرار تجربة افغانستان في ايران لان ذلك يهدد مصالح الغرب بشكل مباشر والامن القومي الامريكي الذي يعد أي تقرب سوفيتي لمنطقة الخليج العربي تهديدا للامن القومي الامريكي (3) كما تسعى تركيا إلى عدم تحقيق انتصار كبير لايران أو العراق لان انتصار أي من الطرفين قد يغير المعادلة بشكل كبير في ميزان القوى تخشى منه تركيا ان يؤثر على اهميتها في المنطقة .

- علي ، آراء تركيا في موقف تركيا من الحرب العراقية – الايرانية ، ص ص 6-7 . =

= أود الاشارة إلى ان الرأي الثاني لطارق عبد الجبار جواد السفير العراقي في تركيا خلال عام 1984-1985 أقرب إلى الحقيقة وذلك لاسباب منها ، ان استنزاف الدولتين المتحاربتين من الناحية العسكرية والاقتصادية هو في صالح تركيا خاصة من الناحية السياسية والتي ستؤدي في النهاية إلى مكاسب اقتصادية نتيجة الدمار والخراب الذي سوف يصيب الدولتين المتحاربتين وهذا ما يعزز موقفها السياسي من خلال الدور المرسوم لها في الستراتيجية الغربية وحلف شمال الاطلسي في اضعاف المنطقة العربية وبروز تركيا كقوة في المنطقة ، والدليل على ان من مصلحة تركيا استمرار الحرب هو ما صرح به مؤخرا توركوت اوزال لصحيفة ملليت التركية بتاريخ 1992/10/26 ، قوله (وكما كانت الحرب العراقية – الايرانية نعمة من الله على تركيا كذلك فان اندلاع ازمة الكويت وضرب التحالف الغربي للعراق نعمة اخرى من الله على تركيا بتعبير اوزال الحرفي ) ، والتصريح الثاني لاوزال والذي يؤكد استفادة تركيا من استمرار الحرب يقول فيه : (لولا الحرب العراقية – الايرانية لما كان لمشروع الكاب وخصوصا سد اتاتورك ان يبصر النور ، كذلك ضرب العراق بعد ازمة الكويت بمثابة عناية الهية ساعدتنا) .

(1) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ص63 .

(2) المصدر نفسه ، ص63 .

المتتالية بين البلدين فـ (تركيا العلمانية) تتهم ايران بدعم الاحزاب الاسلامية في تركيا ودعم ايران لحزب العمال الكردستاني التركي ، إذ تتحدث الصحف التركية عن وجود معسكرات للحزب في ايران ، وبالمقابل ترى ايران ان الحكومة التركية تمارس نهجا اقصائيا ضد النشاط الاسلامي باسم حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية ، فضلاً عن علاقات تركيا الوثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية ، وكذلك التنافس التركي الايراني وصراعهما على جمهوريات آسيا الوسطى .

وقد أدت ثلاث عوامل اساسية في اتخاذ تركيا موقفها الحيادي من الحرب العراقية – الايرانية منها :

1- العامل الاقتصادي ::

ترتبط تركيا بالدولتين المتحاربتين بعلاقات اقتصادية قوية ، فهما مصدر اساسي لنفطها وسوق لصادراتها الصناعية والزراعية ، وقد تطورت العلاقات معهما وتجسدت بمجموعة من الاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع الدولتين زاد من اهميتها للجانب التركي المشاكل الاقتصادية التي تعيشها تركيا ورغبة الحكام العسكريين في حل هذه المشاكل لاعطاء الشرعية لانقلابهم الذي جاء بعد ثمانية ايام من بدء الحرب العراقية – الايرانية ، إذ فرضت ظروف الحرب على البلدين السعي للتقارب مع تركيا مما ادى إلى تحسين الميزان التجاري لصالح تركيا مع البلدين [1] .

ان علاقات تركيا مع العراق وايران اكثر دقة وحساسية ، فقد اختارت الحياد في النزاع القائم بينهما منذ ايلول 1980 وهو موقف صعب للغاية [2] .

وقد استفادت تركيا من الحرب فقوت علاقاتها التجارية مع الدولتين المتحاربتين ولاسيما مع العراق الذي مد انابيب نفطه عبر تركيا لتصدير حوالي نصف مليون طن نهاية الحرب مما عاد عليها بربح مقداره (400) مليون دولار ، فضلاً عن الحصول على جزء من استهلاكها بسعر منخفض ، كما استفادت من مرور تجارة الترانزيت العراقية عبر اراضيها مما در عليها مئات الملايين من الدولارات ، وقد اعلنت تركيا موقف الحياد من الحرب حرصا منها على علاقاتها مع الدولتين المتحاربتين والمجاورتين لها [3] .

كما قامت تركيا باتباع سياسة التوازن بين العراق وايران منذ نشوب الحرب ولكن لاعتبارات سياسية واقتصادية ، وقد أدت تركيا دورها تجاه الحرب العراقية – الايرانية للحصول على المزيد من المساعدات الامريكية ، ففور اعلان الخارجية الامريكية قرار الحظر على ايران اعلنت تركيا مساندتها لذلك القرار آخذة بنظر الاعتبار حيادها المستفيد[4]، وتأثرت تركيا من موقفها من الحرب العراقية – الايرانية بمحددات اقتصادية تمثلت بقوة العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، فضلاً عن المكاسب الاقليمية والدولية الاقتصادية[5]. إذ يحتل كل من العراق وايران منذ نشوب الحرب بينهما مرتبة متقدمة نسبيا في التجارة الخارجية لتركيا وان كانت الحرب والمشكلات المادية التي يعاني منها طرفاها نتيجة زيادة الانفاق العسكري يؤدي إلى

(1) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ص64 .
(2) شؤون ستراتيجية ، تركيا مفاصلها الاقتصادية ، مؤسسة الدراسات والمشاريع الانمائية ، (فرنسا- د.ت)، ص33 .
(3) هيثم الكيلاني ، تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية التركية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية ، العدد 6 ، ط1 ، 1996 ، ص53 .
(4) خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991 ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – 1995) ، ص180 .
(5) المصدر نفسه ، ص184 .

تذبذب حجم هذه التجارة بين عام وآخر وتغطي العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكل من هذين البلدين مجالات اخرى مثل مشروعات نقل النفط والنقل والتعاون التقني والصناعي وأنشطة شركات الانشاءات والمقاولات التركية [1] .

ومما لاشك فيه ان المحدد الاقتصادي كان عاملا حاسما في العلاقات التركية مع كل من طرفي الحرب ، فهما يشكلان سوقا اساسيا للصادرات الزراعية والصناعية التركية وزاد من اهمية هذا السوق حجم التطور في العلاقات الاقتصادية بين تركيا وايران من جهة والعراق من جهة اخرى [2] .

ان حياد تركيا قد افادها من ناحية العقود التجارية مع الجانبين ، ففي عام 1982 بلغت الصادرات التركية إلى البلدين حوالي ربع الصادرات التركية أي ما يعادل أكثر من (مليار دولار)[3].

(1) معوض ، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ، ص84 .
(2) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991 ، ص184 .
(3) وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، تركيا جسر فوق مناطق مضطربة ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) ، ص12 .

2- العامل الدولي :

يقصد بالعامل الدولي المؤثرات الدولية على الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية ، فتركيا عضو في حلف شمال الاطلسي وذات علاقات متميزة مع الولايات المتحدة الامريكية واحدى ركائز التحرك الامريكي في المنطقة [1] .

وتتمتع تركيا بستراتيجية بالغة الخطورة والاهمية في الستراتيجية الغربية وحلف شمال الاطلسي ، وهذا ما نراه منطبقا على اهمية تركيا وانضمامها إلى الاحلاف والمعسكرات، كذلك نجد ان المعسكر الغربي قد استطاع استمالة تركيا إلى جانبه كي يستفيد من موقعها الجيوستراتيجي وليساهم من خلالها في اقامة القواعد العسكرية التي تحوي صواريخ نووية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي [2] .

وفي ضوء تطور النظرة الامريكية من الحرب العراقية الايرانية فان امريكا ترفض تقسيم ايران أو انهيارها عسكريا ، كما ترفض خروج العراق منتصرا في هذه الحرب ، وكذلك ليس من مصلحتها ان يهزم العراق من قبل نظام خميني الذي يرفع شعارات معاداة امريكا والدول الحليفة في المنطقة ، ان من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية في اطار هذه النظرة ان تقوم تركيا بدور مزدوج يقوم على توثيق العلاقات مع العراق من جهة وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع النظام الايراني بما يحول دون انهياره عسكريا واقتصاديا أو انتقاله إلى دائرة النفوذ السوفيتي من جهة اخرى ، وهذا يتطابق مع المصلحة التركية [3] . فضلاً عن كون تركيا عضو في حلف شمال الاطلسي مما يجعلها تلتزم بالسياسة الامريكية ولذلك فهي تسعى إلى اطالة امد الحرب من أجل استنزاف الدولتين بما يكفل المحافظة على السيطرة الامريكية المطلقة على الخليج العربي ، وفي هذا الاطار تقوم تركيا بدور في تأمين استمرار الحرب من خلال المحافظة على التوازنات القائمة بين الطرفين ، وقد تمكنت تركيا من اداء هذه المهمة بفعل موقفها الاقليمي أيضاً ودورها في الخطة الامريكية تجاه الخليج العربي وبالتالي فانها تشكل احدى بوابات الانفتاح العراقي والايراني على العالم الاوربي والولايات المتحدة الامريكية [4] .

ومن هنا جاء الموقف الحيادي لتركيا من الحرب العراقية – الايرانية ، وذلك لاعتقادها ان الموازنة المتناسقة بين الدور الرئيس للسياسة التركية وسياستها الاقليمية لن تكون في صالح السلام والاستقرار الاقليميين فحسب ، وانما في صالح تركيا وحلفائها الغربيين أيضاً. وقد اعطت السياسة الحيادية التي اتبعتها تركيا نتائجها الايجابية ، فالولايات المتحدة الامريكية فضلت النموذج التركي في التعامل مع الحرب، الامر الذي اعطى تركيا مزيدا من المصداقية كقوة اساسية في المنطقة من وجهة نظر الامريكيين الذين يريدون ان يطوروا علاقاتهم مع ايران في زمن ما بعد خميني [5] .

ان توجهات تركيا نحو الغرب وانتمائها لحلف شمال الاطلسي فرض عليها اتخاذ هذا الموقف المحايد ، فضلاً عن خشية الولايات المتحدة الامريكية من التغيرات الجذرية التي من الممكن ان تصيب منطقة الخليج العربي في حالة انتصار العراق ، لذلك فان الولايات المتحدة الامريكية ترى انه ليس من مصلحتها انتصار أي من طرفي الحرب وهذا الامر هو الذي اكده

(1) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ص68 .
(2) الونداوي ، المصدر السابق ، ص187 .
(3) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ص68 .
(4) جرجيس حسن ، تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه ، ط1 ، (د.م – 1990) ، ص80.
(5) الجلبي ، المصدر السابق ، ص165 .

(ريتشارد مورفي) مساعد وزير الخارجية الامريكي والذي اعلن أن (انتصار أي من طرفي النزاع غير ممكن ، وغير مرغوب فيه ستراتيجيا) [1] .

3- العامل الاقليمي :

يعاني الاتراك من مناطق معينة كانت قد استوطنتها اقليات تركية ، الا انها تقع خارج الحدود التركية ، وهو ما ذهب اليه الكاتب (فيليب روبنس) مثل قبرص وشمال العراق واذربيجان الفارسية ومقدونيا وبلغاريا ، ويمكن توقع رد فعل الاتراك الشديد جراء أي تغيير في مركز هذه المناطق ، والذي يمكن ان يفسر بكونه متعارضا ومصالح اتراك الخارج أو ما وراء البحار [2] .

ان دوام السلام هو اشارة مهمة للاتراك ، لانهم يدركون جيدا ان في أي نزاع رئيس حتى ولو كان في التحليل الاخير يصب في صالح تركيا فان تركيا يمكن ان تكون واحدة في ساحة الحرب الرئيسة ، إذ انها تقع بين الاتحاد السوفيتي من ناحية والبحر المتوسط ونفط المشرق العربي ودور الجوار الجغرافي وقناة السويس وافريقيا من ناحية اخرى [3] .

ويتمثل العامل الاقتصادي في كون تركيا جغرافيا تجاور طرفي النزاع وذات مصالح امنية مع كليهما ، فان حالة عدم الاستقرار الاقليمي تؤثر بشكل أو بآخر على الامن القومي التركي وخاصة فيما يخص مشكلة الاقليات في تركيا ، فتركيا لا ترغب باي وضع يؤدي إلى قيام كيان كردي منفصل في المنطقة يحرك الاقلية الكردية فيها ، خاصة وهو من أكثر المشاكل التي تواجه النظام التركي بعد ان اصبحت حقلا للحركات اليسارية والانفصالية ، لذلك ساعدت في حالات سابقة كلا من العراق وايران في القضاء على الحركات الكردية المسلحة التي حدثت في البلدين ، وقد تعهدت تركيا لايران في الاتفاقية التي عقدت بينهما في 1982/3/9 بحماية الحدود المشتركة بين البلدين ، وعدم السماح لقوى المعارضة الايرانية باستخدام الاراضي التركية [4] ، من جانب آخر فان المعاهدات والاتفاقيات الامنية التي قدمتها كلا من العراق وايران إلى تركيا تتضمن موافقة السلطات العراقية بفسح المجال للجيش التركي لاجتياح الاراضي العراقية (بحجة التفتيش على الانفصاليين الاكراد) وكانت تركيا تلجأ عند حدوث أي فتور في التبادل التجاري مع أي من الطرفين لممارسة ضغوط اشد وتميل إلى الطرف الاخر ، مما اضطر الطرفان إلى اعادة تقييم موقفهما من تركيا [5] .

وتزامنت الحرب العراقية – الايرانية مع سيطرة (الاوزالية) على مسرح السياسة التركية حكومة ورئاسة والبلدان المتحاربان هما بوابة تركيا إلى الشرق وانتصار أي منهما يمثل خطرا على الموقع الاقليمي التركي الذي يعاني اساسا من عبئ الخطرين السوفيتي واليوناني ، فلم يكن من مصلحة تركيا بوصفها نظاما سياسيا ذا توجه علماني غربي انتصار ايران بوصفها نظاما سياسيا يدعي الاسلام ، مما يؤثر على الحركة الاسلامية في الداخل التركي ، كما ان عراقا

(1) كوثر طه ياسين الدليمي ، العلاقات العراقية – التركية في المدة 1990- 1998 ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية – 2000) ، ص27 .
(2) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة 1945-1991 ، ص179.
(3) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة 1945-1991 ، ص179 .
(4) مجلس قيادة الثورة ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، ص67 .
(5) حسن ، المصدر السابق ، ص80 .

قويا جدا يخل بموازين القوى ، كما وجدت انقرة ان موقف الحياد هو الاكثر ملائمة لمصالحها ، كذلك رأت ايران والعراق فائدة مهمة في وجود علاقات حسنة مع الجار التركي [1] .

ولابد من القول ان النخبة السياسية والثقافية في تركيا لا تعد نفسها بوجه الاجمال (شرق اوسطية) فيما لا يبدي السكان أي اهتمام كبير بذلك ان تركيا مهما كانت وجهة نظر الشعب جزءا من نظام دول المشرق العربي والجوار الجغرافي قد لا تكون عنصرا مركزيا من الناحية الاقتصادية أو الجغرافية أو العنصرية ، لكنها تتأثر بتيارات المنطقة السياسية [2] .

ولابد لميدان الاهتمام المباشر لتركيا في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ان يكون مع الدول المتاخمة لها أي سوريا والعراق وايران ، ومن وجهة نظر تركيا تشترك هذه الدول الثلاث بخصائص محددة مثيرة للمشاكل ، إذ لجميع هذه الدول طموحات اقليمية قيادية وهذا يعني ان كل دولة تعمل بنشاط من اجل ترسيخ سيطرتها الاقليمية ، كما يعني ذلك ان هنالك اتجاها من قبل الدول الثلاث ينظر إلى تركيا بوصفها قوة اقليمية ، وكذلك كدولة رابعة منافسة لها على النفوذ الاقليمي [3] .

وأخيرا قام الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية برؤية نافذة لضرورات الاستقرار السياسي الاقليمي في منطقة المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، فلقد سعت الدبلوماسية التركية إلى ايقاف القتال بين العراق وايران مع عدم التورط فيها باي درجة من الدرجات ، لان استمرار الحرب كان خليقا باحداث المخاطر السياسية الاقليمية التالية :

1- خلق حالة من فراغ القوة في منطقة المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي (بالمعايير الجيوستراتيجية) نظرا لاستنزاف قوى الدولتين المتحاربتين ، وان استمرار الحرب كفيل بخلق تربة خصبة في المنطقة للجماعات اليسارية واليمينية على السواء [4] .
2- ان استمرار الحرب العراقية – الايرانية يتناقض من حيث آثاره مع السياسة العربية الايجابية النشطة لتركيا المعاصرة ، فالوطن العربي قد انقسم في مواقفه من تلك الحرب ، ويكفي ان نذكر سوريا وليبيا قد ساندتا بدرجات مختلفة ايران ضد العراق ، ومن ثم فان حياد تركيا كان ضرورة لاستمرار الروابط السياسية والمصالح الاقتصادية لتركيا مع عموم الدول العربية ، كذلك فان استمرار الحرب بعواقبها السياسية والامنية سابقة الذكر كان يمثل عقبة ضخمة في مسار علاقات تركيا بالوطن العربي والتي تقتضي استتباب السلام في الوطن العربي ، ومن أجل جميع تلك الاعتبارات المصيرية الملحة حافظت تركيا على حيادها الدقيق وعلى جهود دبلوماسية ولم تكن فعالة في انهاء الحرب للتوصل إلى ايقاف للقتال والى تسوية سلمية للصراع العراقي الايراني [5] .

## ثانيا : نتائج حياد تركيا في الحرب العراقية – الايرانية :

### - المكاسب التركية من العراق خلال الحرب :

(1) ميشال نوفل وآخرون ، العرب والاتراك في عالم متغير (من وجهة النظر العربية) ، ج1 ، ط1 ، (بيروت – 1993) ، ص140 .
(2) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة : ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر ، ط1 ، (بيروت-1993 ) ، ص62 .
(3) المصدر نفسه ، ص62 .
(4) العلاقات العربية التركية من منظور عربي ، ص144 .
(5) العلاقات العربية التركية (من منظور عربي) ، ص344 .

حققت تركيا مكاسب جمة من استمرار الحرب ولم تلق بثقلها السياسي والاقتصادي لانهاء حالة الصراع والحرب [1] وقد نجحت في المحافظة على حيادها طوال مدة الحرب العراقية – الايرانية ولكونها واصلت الحوار مع الدولتين الجارتين ، فان حجم التجارة التركية معهما ازداد بمقدار اربعة اضعاف [2] . ولهذا فان حيادها لم يكن دقيقا على الرغم من ارتياح تركيا إلى ان حيادها ينال رضا الطرفين ، فضلاً عن انها حققت في معاملتها المتساوية مع الطرفين اثناء الحرب زيادة هائلة في حجم التجارة مع البلدين إلى ما يقارب (المليار دولار)، بينما كان حجم تجارة تركيا مع هاتين الدولتين عدا النفط لا تزيد قبل الحرب عن (مليون دولار)[3] .

اما فيما يتعلق بالعراق وعلى الرغم من تمتع العراق بعلاقة اقتصادية متميزة مع تركيا وبسبب قرار الحكومة التركية بايقاف ضخ النفط العراقي عبر اراضيها حققت تركيا مزايا وفوائد كبيرة من العراق بمد انبوبين لنقل النفط العراقي من كركوك عبر الاراضي التركية إلى مصفاة (دورت يول) على الساحل التركي المطل على البحر المتوسط ، وقد انشئ الانبوب الاول عام 1977 ، والثاني عام 1987 وينقل الاول (مليون برميل) يوميا والثاني (نصف مليون برميل) يوميا ، إذ وصلت العائدات التركية من الانبوبين (250) مليون دولار في عام 1987 ، فضلا عن مساهمة العراق في حل مشكلة البطالة في اليد العاملة التركية ، وما كانت تشكله من عبء ثقيل على الاقتصاد التركي فقد ساهم العراق بتشغيل (15) ألف عامل تركي من اصل 135 ألف عامل تركي يعملون في البلدان العربية [4].

واخيرا لا بد من القول ان نقطة الانطلاق الحقيقية في الانتعاش الاقتصادي التركي كانت في عام 1980 ، فعندما اصبحت موانئ العراق وكذلك العديد من موانئ ايران غير امينة وغير صالحة للاستعمال اخذت كل من بغداد وطهران تتطلع بشكل متزايد إلى تركيا لتكون الطريق لمرور مستورداتها ؛ فقد استوردت السلع ومن كافة الانواع ، منها كميات ضخمة من الحبوب وانواع المواد الغذائية والاخشاب والتجهيزات الطبية ، وفي ذلك الوقت كانت كميات هائلة من النفط الخام والمنتجات النفطية جرى تصديرها من جانب كلا البلدين عبر الاراضي التركية [5] .

ولم تكن تركيا مع ذلك مستعدة بشكل جيد لاستيعاب حجم التجارة الهائل الذي انهال عليها ، ولذلك باتت الموانئ شديدة الازدحام والطرق معرضة للتشقق ، كما برهنت خطوط سكك الحديد عن عجزها في تأدية مهامها وخشيت ان تفقد علاقاتها الاقتصادية ، لذلك قامت الحكومة التركية بوضع خطة شاملة للنقل أمدها (عشر سنوات) وبتشجيع من البنك الدولي[6]*.

- المكاسب التركية من ايران خلال الحرب:

---

(1) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة 1945-1991 ، ص185 .
(2) مصطفى ارغورسيل ، البحث عن دور تجاري كجسر بين الشرق والغرب ، في الاوضاع في تركيا ومستقبلها ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) ، ص57 .
(3) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة 1945-1991 ، ص185.
(4) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة 1945-1991 ، ص185 .
(5) وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، نك تدري ، تجديد شبكة النقل لتعزيز تجارة الترانزيت ، ترجمة : مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) ، ص ص 60-61 .
(6) المصدر نفسه ، ص61 .
(*) وفي الفصل الرابع سنبين بالتفصيل حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال الحرب العراقية – الايرانية .

حرصت تركيا على اقامة علاقات مع ايران تؤمن لها مصالحها وخاصة الاقتصادية، إذ احتلت ايران المركز الثالث في حجم الاستيرادات الايرانية من تركيا بعد العراق الذي احتل المركز الثاني بعد المانيا ، ففي عام 1980 بلغت قيمة استيرادات ايران من تركيا اكثر من (800) مليون دولار ، اما اعوام 1976 و 1977 و 1978 فان مجموع قيمتها لا تتجاوز فيه قيمة هذه الصادرات (28) مليون دولار لنفس الاعوام ، ارتفع هذا الرقم في عام 1981 ما قيمته (233) مليون دولار ، اما في عام 1982 فبلغ ما يقارب (238) مليون دولار ، فضلاً عن توقيع اتفاقية ثنائية بين تركيا وايران في آذار 1982 تقرر ان تقوم ايران بتزويد تركيا بما يتراوح ما بين (60-100) الف برميل من النفط يوميا ، وعدت هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات التي تعقدها ايران مع دولة خارجية وقد وصف (بهزاد بنولي) وزير الصناعات الثقيلة الايراني الذي وقع الاتفاقية عن الجانب الايراني بأنها أكبر الصفقات التي وقعتها ايران مع اية دولة اجنبية [1] .

واثناء الحرب اتسع التفاعل الاقتصادي بين تركيا وايران [2] ، وامتد التعاون الاقتصادي التركي الايراني في مجالات منها الاتفاق الذي ابرم بين الحكومة التركية وشركات النقل البحرية لنقل النفط من جزيرة (خرج) الايرانية إلى تركيا ، وفي مجال النقل البري وتجارة الترانزيت إذ تنقل الشاحنات التركية سنويا ما لا يقل عن ثلثي تجارة الترانزيت الايرانية من الموانئ التركية المطلة على البحر الاسود [3] . وفي انقرة تم في 27 آب 1988 التوقيع على اتفاقية تتعلق باقامة التعاون المشترك بين تركيا وايران في مجالات النفط والغاز الطبيعي والطاقة والبتروكيمياويات [4] .

وخلال عامي 1982-1983 انقلب وضع الميزان التجاري التركي واصبح لصالح تركيا ويعزى هذا إلى زيادة الاستيرادات من تركيا بسبب الحرب العراقية – الايرانية واتباع تركيا سياسة التوجه نحو تقوية وتعضيد علاقاتها الاقتصادية مع ايران والتزامها موقف الحياد من الحرب [5] .

ان تركيا ادعت التزام موقف الحياد تجاه الحرب العراقية – الايرانية ، وبنفس الوقت سعت إلى تقوية علاقاتها الاقتصادية مع العراق وايران ، إذ هي تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية وتحقيق أكبر فائدة ممكنة لاقتصادها ، وعد عام 1980 عاما بارزا في سير العلاقات الاقتصادية التركية الايرانية وخصوصا بعد اجتماع وزراء خارجية البلدين واستمر التطور في العلاقات خلال الاعوام 1981 و 1982 و 1983 و 1984 وتجسد بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية [6] ، واستفادت تركيا من الحرب العراقية – الايرانية في تطوير اقتصادها وزيادة مكانتها الاقليمية ، ومن المكاسب التركية الاخرى فكانت عن طريق توريد السلاح إلى ايران [7] .

---

(1) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991 ، ص190 .
(2) روبنس ، المصدر السابق ، ص69 .
(3) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية، ص230 .
(4) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة اضواء الانباء (تركيا) ، العدد 36 ، 1988 .
(5) نهى عبد الكريم فرحان ، التطورات الراهنة للعلاقات الاقتصادية التركية – الايرانية ، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية ، (بغداد – 1985) ، ص11 .
(6) فرحان ، المصدر السابق ، ص22 .
(7) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط 1945-1991 ، ص193 .

واخيرا يمكن تقويم الموقف التركي من الحرب العراقية – الايرانية بأنه جسد مصلحة تركيا ومنفعتها على الرغم مما كانت تمتلكه من مزايا تتيح لها امكانية موقفها من اجل انهاء الحرب بين البلدين [1] .

(1) المصدر نفسه ، ص193 .

# الفصل الثاني
## تأثير المشكلة الكردية في العلاقات بين تركيا والعراق 1980 – 1990

### المبحث الاول
المشكلة الكردية في تركيا والعراق 1980 – 1990

أولا : المشكلة الكردية في تركيا

ثانيا : المشكلة الكردية في العراق

### المبحث الثاني
تأثير المشكلة الكردية في العلاقات العراقية – التركية

# المبحث الاول
# المشكلة الكردية في تركيا والعراق 1980 – 1990

## أولا : المشكلة الكردية في تركيا:

انتهت الحرب العالمية الاولى بهزيمة الدولة العثمانية والمانيا وحلفائها وأدت إلى تقسيم الدولة العثمانية بين دول الحلفاء وخاصة بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليونان ، كما اصبحت المضايق التركية منطقة منزوعة السلاح تحت ادارة الحلفاء ، ولم يبق من تلك الدولة سوى الاناضول (آسيا الصغرى) واجزاء معينة من ارمينيا وكردستان في آسيا ، فضلاً عن بقع صغيرة من اوربا حول استنبول [1] ، وارغم الحلفاء حكومة استنبول على توقيع معاهدة (سيفر Severes) عام 1920 التي قضت بانتزاع القسم الشرقي من تركيا بما في ذلك مناطق قارص واردهان وارضروم وقيام دولتين مستقلتين كردية وارمينية جنوب الاناضول ، واعطاء منطقة (كيليكيا) لفرنسا وحظيت اليونان بمدينة (ازمير) وغرب الاناضول (تراقيا الشرقية) بما في ذلك (ادرنة) و (غاليبولي) وكانت حصة ايطاليا المناطق الواقعة إلى جنوب غربي الاناضول من (بورصة) إلى قيصرية واخضعت المضايق (البسفور) و (الدردنيل) لرقابة لجنة دولية ولم يبق لتركيا بموجب هذه المعاهدة سوى قطعة صغيرة من الارض تبلغ مساحتها نحو (120) الف كيلومتر مربع [2] .

لقد استثير الاتراك باحتلال اليونانيين لمدينة ازمير عام 1919 ، بدعم من قوات الحلفاء وتركزت انظار الوطنيين الاتراك على شخص مصطفى كمال الذي انسحب مع القوات العثمانية والالمانية من سوريا وقد رفض السلطان العثماني طلبه باعادة تنظيم الجيش العثماني واصدر أمرا بحله ، ومع ذلك تمكن مصطفى كمال من تنظيم بقايا الجيش في الاناضول ودعوته للوطنيين الاتراك حوله ، واصدر في آب 1919 بيان (ارضروم) أكد فيه مبدأ حق تقرير المصير ونص على المحافظة على حدود تركيا (أي المناطق التي تحتوي على اغلبية تركية) واحتوى البيان على عشر نقاط قام على اساسها مبادئ حرب التحرير التي خاضها فيما بعد أهمها ما يتعلق بالحدود والاستقلال الوطني وحماية السلطنة والتصدي لقيام دولة كردية واخرى ارمينية على اراضي تركيا ، وعدم اطاعة اوامر الحكومة المركزية إذا ما تعارضت مع الادارة الوطنية وتشكيل حكومة مؤقتة وقد اصبحت هذه النقاط اساسا لمؤتمر عقد في (سيواس) في ايلول 1919 حضره مندوبون من كافة انحاء تركيا [3] .

اتخذ مصطفى كمال من انقرة قاعدة له ، واعلن ان الحكومة المؤقتة هي الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا ، واصدر اوامره لكافة الدوائر والمؤسسات المدنية والعسكرية بهذا الخصوص وشكل في ايار 1920 برلمانا جديدا تحت اسم (المجلس الوطني التركي الكبير) الذي أقر الدستور الجديد للبلاد ، وقرر رفض كافة المعاهدات والاتفاقيات والعقود والالتزامات التي ابرمتها حكومة استنبول بعد 16 آذار 1920 محتفظا لنفسه بالحق الاوحد في عقد الاتفاقيات والمعاهدات واقرار القوانين [4] .

---

(1) السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي ، 1945 – 1967 ، ص9 .
(2) المصدر نفسه ، ص9 .
(3) السبعاوي ، تركيا وقضايا المشرق العربي ، 1945 – 1967 ، ص10 .
(4) المصدر نفسه ، ص11 .

سعى مصطفى كمال إلى تنظيم المقاومة الوطنية وتزويدها بالاسلحة والمعدات العسكرية ، وبعد ان تمكن عصمت اينونو من ايقاف الزحف اليوناني في معركتي اينونو في كانون الثاني - نيسان 1920 وتمكن كاظم قره بكير من هزيمة الارمن في الشرق ، قرر مصطفى كمال التوغل نحو الغرب لمواجهة اليونانيين المدعومين من قبل الحلفاء الذين حاولوا اجتياح الاناضول وتمكن من هزيمتهم في اول معركة كبرى معهم على نهر سقاريا في ايلول 1920 ، وقد اضطرت الدول الكبرى إلى اعادة النظر بمواقفها ، فأعلنت اعترافها بحكومة مصطفى كمال في انقرة [1] .

وقد واصل الاتراك دحرهم لليونانيين وحققوا نصرا ساحقا عليهم في معركة (دوملي بينار) المشهورة واستعادوا افيون قره حصار في آب 1920 ، تبعتها معارك صغيرة اخرى استعاد خلالها الاتراك مدينة ازمير في 9 ايلول 1922 وبموجب هدنة (مودانيا) الموقعة في 11 تشرين الاول 1922 بين تركيا والحلفاء ، وتم الاتفاق على انهاء العمليات الحربية بين القوات التركية واليونانية وتسليم استنبول والمضايق (البسفور والدردنيل) وتراقيا الشرقية ومارتزا إلى تركيا ، وفي 17 تشرين الثاني 1922 دخلت قوات مصطفى كمال مدينة استنبول وسط احتفال جماهيري كبير ، وتم بذلك تحرير كافة التراب التركي من الاحتلال الاجنبي[2].

يقطن الشعب الكردي في الاقسام الجنوبية الشرقية من تركيا ، وتتفق اغلب المصادر على ان مساحة كردستان تركيا تبلغ 194.400 كم$^2$ ، ويشير آخر إلى ان مساحتها 230 الف كم$^2$ أي تشكل ما نسبته 30% من المساحة الكلية لتركيا [3] ، ويشكل الكرد ثاني اكبر مجموعة قومية بعد الاتراك في الجمهورية التركية ، ويقدر عددهم نحو (10) ملايين نسمة [4] ، اما موطنهم فهو شرق وجنوب شرق الاناضول ، ويعرف باسم (كردستان تركيا) ومع ان المنطقة ذات موارد طبيعية ، الا انها تعد أكثر المناطق فقرا وتخلفا في تركيا ، ويرتبط هذا الوضع بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المتعاقبة من خلال سوء التوزيع المتعمد للمشاريع الصناعية وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وطرق المواصلات في المنطقة الكردية [5] .

وفضلا عن هذا الواقع الاقتصادي الصعب ، فان الكرد في تركيا محرومون من الحقوق الثقافية والسياسية فقد اتبعت الحكومات التركية المتعاقبة سياسة قائمة على انكار وجود أي قوميات غير تركية في البلاد ، وفي هذا السياق تم انكار وجود الكرد كشعب في تركيا وأطلقت عليهم تسمية (اتراك الجبال) [6] .

تعود المشكلة الكردية إلى زمن الحرب العالمية الاولى ، فمع انتهاء هذه الحرب وتفكك الدولة العثمانية بدأت آمال الشعب الكردي في التطلع لاقامة دولة كردية خاصة بعد اعلان مبادئ الرئيس الامريكي ويلسون والتي تضمنت حق الشعوب في تقرير مصيرها، واعترفت معاهدة سيفر 1920 والتي تم بمقتضاها تقسيم تركة الدولة العثمانية بالحقوق السياسية الكردية ، إذ نصت المادة (62) منها على تعيين لجنة دولية تتولى الاشراف على اقامة منطقة كردية تتمتع بحكم ذاتي برعاية عصبة الامم في جنوب تركيا وشرقي نهر الفرات، وقاوم مصطفى كمال نصوص

---

(1) المصدر نفسه ، ص12 .
(2) المصدر نفسه ، ص12 .
(3) صبرية احمد لافي ، (الاكراد في تركيا) ، في خلاصة بحوث معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، ج2، (بغداد – 1985) ، ص33 .
(4) Online forum, Who are the Kurds, www.SAFAA.htm, p.1.
(5) خليل علي مراد ، (المشكلة الكردية في تركيا وتأثيرها في العلاقات مع العراق وسوريا وايران) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل ، 1996) ، ص 3 .
(6) المصدر نفسه ، ص 3 .

هذه المعاهدة وتوصل إلى اتفاق مع الاكراد يقضي بتعاونهم معه في التخلص من القوات الفرنسية واليونانية التي كانت تحتل غرب البلاد، ثم ما لبث ان انقلب عليهم وسحق تطلعاتهم القومية ، ثم جاءت معاهدة لوزان عام 1923

لتعترف بالدولة التركية الجديدة على حساب الاكراد . وقام مصطفى كمال بالغاء الخلافة الاسلامية التي كانت بمثابة الرابطة الروحية بين الاتراك وغيرهم من الشعوب الاسلامية ، ومنع استخدام اللغة الكردية في التحدث ، وقد تعرض الاكراد منذ ذلك الوقت لمذابح عديدة في تركيا [1].

وتعد انتفاضة الشيخ سعيد بيران Piran عام 1925 العلامة الاولى للسخط والاستياء الذي نسب إلى الاسلاميين وقد استمرت طيلة ايام الخلافة إلى ان جاء مصطفى كمال وقضى عليها ، اما فيما يتعلق بامتيازات الاقطاع فقد تزعزت اوصالها ، بسبب اعادة تنظيم الجمهورية ، وقد تأكد للجميع بما فيهم مصطفى كمال ان لبريطانيا يدا في تبديد هذه الامتيازات [2] . ولم يحظ حدث في تاريخ تركيا المعاصر باهتمام المراقبين السياسيين محليا وعالميا على النحو الذي نالته الحركة الكردية المسلحة عام 1925 ، وذلك لما ترتب عليها من تطورات في السياسة الداخلية التركية اولا ، وما تركته من اثار على سياسة ومصالح تركيا الخارجية ثانيا [3]. ان حركة عام 1925 لم تظهر بالشكل الذي خرجت فيه بغتة ولم تنضج في يوم واحد بل تظافرت عوامل عدة دفعتها إلى السطح وفي تحديد عام لهذه العوامل يتضح ان تخلف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كردستان تركيا يأتي في مقدمتها، ولم يكن للعامل السياسي دور اقل شأنا من الذي سبق ذكره في التفاعلات التي تمخضت عنها حركة 1925 [4].

ان الانتفاضة الثانية كانت انتفاضة اجري داغ Agri Dagh ، وقد نظمت وهي مدعومة ومزودة بجميع اللوازم والتقنية العسكرية من قبل ضباط اكفاء جهز جنودها باسلحة حديثة تحت امرة المركز الوطني (خويبون) الذي كان يخطط وينظم لتنفيذ الاهداف المطلوب تحقيقها [5].

وقامت الحكومة التركية بدورها بتجهيز فيلقين من الجيش في نيسان 1930 تحت امرة صالح باشا ، بدأت المعركة والقيت قنابل حارقة على القرى من قبل الجيش التركي دون تمييز وبصورة عشوائية ، ولما لم يكن هناك تكافؤ في المعركة ، فقد اصبحت جميع اشكال المقاومة مستحيلة ، مما اضطر زعماء الاكراد من التراجع واللجوء إلى ايران [6].

وفي عام 1930 اعلن رئيس الحكومة التركية عصمت اينونو ( إن للامة التركية وحدها الحق في المطالبة بالحقوق العرقية في هذا البلد وليس لاي عنصر اخر هذا الحق ) ، وتصل سياسة التعالي العنصري ذروتها في تصريح وزير العدل التركي محمود اسد في العام نفسه بقوله :( لن اخفي عليكم مشاعري ان التركي هو السيد والمعلم الوحيد لهذا البلد واولئك الذين ليسوا من جذر تركي صافي ليس لهم سوى حق واحد في هذا البلد الحق في ان يكونوا خدما وعبيدا ) [7].

وكان من جراء ذلك ان انفجرت انتفاضة دير سيم عام 1937 تلك الانتفاضة التي قادها الشيخ رضا الذي كان يسعى من خلالها إلى مقاومة سياسة الحكومة التركية هذا وبما ان

---

(1) محمد سعد ابو عامود ، (الدولة الكردية بين الفكر والحلم والواقع) ، مجلة السياسة الدولية ، (ملف خاص بالمسألة الكردية ) ، ع 135 ، (القاهرة-1999) ، ص 85 .

(2) توماس بوا ، تاريخ الاكراد ، ترجمة : محمد تيسير ميرخان ، ط1 ، دار الفكر ، (دمشق ، 2001) ، ص 199 .

(3) الجميلي ، المصدر السابق ، ص 132 .

(4) المصدر نفسه ، ص 134 .

(5) بوا ، المصدر السابق ، ص 199 .

(6) بوا ، المصدر السابق ، ص 200.

(7) محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ( قلق الهوية وصراع الخيارات ) ، ط1 (بيروت 1997) ، ص95.

الانتفاضة قد اتسع نطاقها وانتشارها واشتد عودها ، فقد تدخل الجيش التركي بحشوده الضخمة لاخمادها وكانت نهاية العملية بشكل مأساوي ونفذت الاعدامات وحكم على احد عشر متهما بالموت في 14 / 11 / 1937 من قبل محكمة الجنايات في مدينة ( العزيز ) ونفذ الحكم في اليوم التالي على اعواد المشانق ، وشطب اسم ( ديرسيم ) الذي اصبح مشؤوما من الخريطة التركيةو وحل محله اسم ( تونجلي ) ومنذ ذلك الحين بدا ان كردستان التركية قد سكنت حتى ان الصحفيين الغربيين استنتجوا من ذلك ان القومية الكردية في تركيا قد تلاشت نهائيا [1] .

وتعكس هذه الاجراءات ذات الطابع الامني الا يدولوجية الرسمية الكمالية في نظرتها إلى المسألة الكردية في تركيا على انها مشكلة عصاة وسفاكي دماء ، ان استخدام القوة من قبل الدولة التركية لمواجهة الحركة الكردية المسلحة من دون تناول العوامل الاخرى للمسألة هو من ( ثوابت ) الايدولوجية الكمالية التي ترى في ممارسة القمع ضد الاقليات عاملا يحول دون تفسخ الدولة بل هو بتعبير وزير الخارجية التركي ( توفيق رشدي آراس ) اثناء انتفاضة ديرسيم عام 1937 وذلك في عبارته الشهيرة ( لقد تم تمدين العصاة بالقوة ) [2] .

وفضلا عن ذلك فان الكرد في تركيا محرومون من الحقوق الثقافية والسياسية وقد بلغ الامر إلى منع الكرد من تسمية اطفالهم باسماء كردية ، ومع دخول تركيا مرحلة التعددية الحزبية عام 1946 ، ووصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة 1950 - 1960 خفف الحظر اللغوي قليلا اذ سمح بالتحدث باللغة الكردية في العلاقات الخاصة ، الا ان المطبوعات الكردية بقيت محظورة [3] .

واعلن جمال كورسيل قائد الانقلاب العسكري عام 1960 في تصريح لصحيفة (اسويجة) بتاريخ 16 / تشرين الثاني / 1960 انه (إذا لم يركن اتراك الجبال -أي الاكراد- المنحرفون إلى الهدوء فان الجيش لن يتردد في قصف مدنهم وقراهم وتدميرها وسيكون حوض من الدماء يغرقون فيه هم وبلادهم ) [4].

ويؤشر عام 1963 البدايات الاولى لدخول الحركة الكردية مرحلة التنظيم الحزبي بالمفهوم الحديث للاحزاب ، كما انه يشكل البدايات الاولى لانقسام الجماهير الكردية بين مختلف التيارات الحزبية والايديولوجية سواء اليمينية أو اليسارية ، ويعد الحزب الديمقراطي الكردستاني اول تنظيم بين صفوف الاكراد في تركيا ، إذ تأسس عام 1963 من قبل المحامي فائق بوجاك (نائب مدينة اورفه) ، وسعيد الجي (محاسب في ديار بكر) ، وكان تأثير اكراد العراق واضحا في الشعار الذي رفعه الحزب الجديد (الحكم الذاتي والاداري والثقافي للشعب الكردي في كردستان تركيا ضمن اطار الجمهورية التركية) [5].

ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين كانت تركيا تموج بالافكار والنشاطات الثورية ، واكثرها ذات طابع ماركسي اتخذت من الجامعات والمنتديات الفكرية آنذاك منابر لها ، لم تستبعد هذه الحركة الفكرية والثورية من تأثيرها في الشباب الكردي الذي قدم إلى المدن من اريافهم وقراهم ، اما طلبا للعلم أو بحثا عن فرص عيش اكثر ضمانا ، هنالك تأثروا بالتيارات الفكرية القومية والاجتماعية وما كان يطرح من تحليلات تنهج نهجا ماركسيا ،

(1) بوا ، المصدر السابق ، ص201.
(2) نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ( قلق الهوية وصراع الحضارات ) ص 95.
(3) مراد ، المشكلة الكردية وتأثيرها في العلاقات مع العراق وسوريا وايران ، ص 4 .
(4) نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول ( قلق الهوية وصراع الحضارات ) ص 97.
(5) سعد ناجي جواد ، (الاكراد في تركيا) ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل ، د .ت) ، ص 7 .

وهذه المرحلة بمثابة مرحلة تكون جنيني لفكرة تمحور موضوعها الرئيس حول المشكلة الكردية في تركيا وافاق حلها [1].

وتعد المرحلة الثانية الواقعة ما بين 1973 – 1977 ، مرحلة نقل وتطبيق المنهج الماركسي – اللينيني بشكل مستقل في كردستان تركيا ، فمنذ عام 1973 توصل التيار المتنامي إلى نتيجة مفادها ان حل القضية الكردية سيتوقف على مدى تطبيق المبادئ الماركسية ، لذلك شهدت مدة السنوات الخمس عملية بلورة للافكار التي كان يؤمن بها انصار هذا التيار وينادي من اجل تحقيقها من خلال اقدامه على ترك المدن والعودة إلى القرى والارياف فيما سمي لديهم (عملية العودة إلى الوطن) [2].

وتعد المرحلة الثالثة 1977-1980 مرحلة تأسيس حزب العمال الكردستاني ويتحدث عبد الله اوجلان * الامين العام للحزب عن البدايات فيقول : (بدأ نضال الحزب ايديولوجيا ، وكان شفهيا وليس كتابيا ولم يمتلك التنظيم اسما فبعضهم كان يسميه (ثوار كردستان) والبعض الاخر يسميه (الابوجيين) ، لقد بدأ نضالنا في شهر نيسان 1973 بكلمتين (كردستان مستعمرة) ، ويمضي اوجلان بالقول : بدأ الحزب نضاله بـ (5-6) اشخاص ، وفي عام 1978 تشكلت مئات المجموعات في الولايات الكردية ، ومع حلول عام 1978 فكرت تلك المجموعات في اعلان الحزب وعقدت اجتماعا في مدينة ديار بكر ، وفي 27 تشرين الثاني من العام نفسه قرروا تأسيس الحزب ، وفي شتاء السنة نفسها أعد البيان التأسيسي وشكلت اللجنة التحضيرية وتم اعلان الحزب رسميا خلال شهري شباط – آذار 1979 باسم حزب العمال الكردستاني (بارتيا كاركه راني كوردستان) ويعرف اختصارا P.K.K. نسبة إلى الاحرف الاولى من اسمه باللغة الكردية [3] .

وبسبب امكانيات الحزب الضئيلة من حيث التجهيز والاستعداد وعدم امكانية الاستمرار في نشاطه داخل تركيا ، وتصاعد هجمات الجيش التركي خلال سنتي 1979-1980 ، اتخذ الحزب قراره بالخروج من تركيا ، فاتقلت قيادته من ديار بكر إلى اورفه ، وفي تموز 1979 عبرت الحدود إلى سوريا ولبنان [4] .

وفي 12 ايلول 1980 حدث انقلاب عسكري قاده الجنرال (كنعان ايفرن) رئيس اركان الجيش واطاح بحكومة (سليمان ديميريل) وجرى حل المجلسين (النواب والشيوخ) ، كما حلت الاحزاب وكل المنظمات المهنية وحدثت عملية اعتقال واسعة النطاق [5] .

---

(1) رعد عبد الجليل مصطفى ، (صراع الاستيعاب والانفصال: تجربة حزب العمال الكردستاني في تركيا)، في الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ، مجموعة باحثين ، (بغداد ، 1989) ، ص 113 .

(2) وصال نجيب عارف العزاوي ، القضية الكردية في تركيا ، (دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993) ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد – 1994) ، ص155 .

(*) عبد الله اوجلان : ولد عبد الله اوجلان من اسرة فلاحية فقيرة في قرية (اومرلي) التابعة لولاية (اورفه) عام 1948 ، انتمى إلى جمعية الثقافة العالي عندما كان طالبا في جامعة انقرة ، اضطر إلى ترك الدراسة بسبب نشاطه السياسي ، ومن خلال مؤلفاته يبدو انه مطلع على تاريخ الحركات التحررية في العالم وعلى التاريخ العثماني ، للمزيد ينظر :

- عبد الفتاح علي يحيى (حزب العمال الكردستاني نشأته وتطوره) ، خليل علي مراد وآخرون (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1993) ، ص1.

(3) العزاوي ، القضية الكردية في تركيا ، دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993 ، ص157 .

(4) المصدر نفسه ، ص157 .

(5) وصال نجيب العزاوي ، (الاحزاب السياسية في تركيا بين الديمقراطية والاشكالية السياسية) ، مجلة ام المعارك ، العدد11 ، (بغداد – 1997) ، ص152 .

كان لهذا الانقلاب تأثيراته على الاكراد القاطنين في كردستان التركية ، ولقد تعرض الاكراد بعد الانقلاب العسكري 1980 إلى اساليب عسكرية ، إذ ان الجيش التركي والوحدات الخاصة كانت تقوم بشن غارات على جميع القرى وتعتقل الناس دون تمييز بين الرجال والنساء والاطفال ، إذ تمت محاكمة الفي شخص في آن واحد [1] .

وفي 15 تموز 1981 عقد حزب العمال الكردستاني مؤتمره الاول ، واتخذ قرار باعادة التنظيم والعودة إلى الوطن ، وفي آب 1982 عقد مؤتمره الثاني في دمشق وأرسل بعض المجموعات المسلحة إلى داخل تركيا تمركزت في القسم الشرقي منها ، وفي سنة 1983 تمركز المئات من مقاتلي الحزب في اقليم بوتان (جزيرة ابن عمر) [2] .

وفي اوائل تموز 1983 نقل مراسل صحيفة (واشنطن بوست) جوناثان راندل عن دبلوماسي تركي قوله : (سوف تبقى مشكلة القومية الكردية تلازمنا كمشكلة الفقر والاتراك يعرفون هذه الحقيقة دائما )[3] .

وتزايد نشاط الاكراد في مطلع ثمانينيات القرن العشرين وحدثت العديد من المصادمات المسلحة بين القوات التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني ، ادت إلى مقتل (16) جنديا تركيا ، وذكر مصدر قضائي ان مدعي المحكمة العسكرية في ديار بكر طالب بانزال عقوبة الاعدام بـ (6) من الاكراد وزج (54) شخصا بالسجون [4] .

وشهد عام 1984 حربا داخلية بين القوات التركية ومقاتلي حزب العمال الكردستاني، ومع ان رحى تلك الحرب تدور اساسا في المناطق الكردية ، الا انها امتدت إلى مدن تركية في وسط وغرب البلاد والى خارج تركيا أيضاً ، وقد ادت تلك الحرب الدائرة إلى وقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة ، فضلاً عن تأثيرها على علاقات تركيا الخارجية [5] .

إذ يقوم حزب العمال الكردستاني منذ عام 1984 بحرب عصابات مكثفة ضد قوات الحكومة التركية في مسعى لاستقلال المناطق الكردية [6] .

ومنذ 15 آب 1985 تشهد تركيا دورة عنف لا سابق لها بين الجيش التركي والمسلحين الاكراد ، اسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الطرفين [7] .

ان عناصر الامن المشتركة متوفرة بين العراق وتركيا ، فللعراق حدود مشتركة مع تركيا بطول (331) كم ، ولا يشكل العراق أي تهديد مستقبلي للأمن التركي ، بل على العكس من ذلك اوجد العراق اتفاقا وقتيا بينه وبين تركيا يسمح بموجبه لقوات البلدين بالتحرك لمسافة محدودة داخل الحدود الدولية للبلد الآخر عند نقاط الحدود المشتركة بينهما لمطاردة المتسللين من العناصر الكردية وغيرها من العناصر المسلحة وسمي (المطاردة الساخنة)، وقد نص المحضر المشترك الذي وقعه وزير خارجية العراق وتركيا ببغداد في 15 تشرين الاول 1984 على

---

(1) وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، الفاشية التركية كديمقراطية عسكرية ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1982) ، ص15 ، للمزيد ينظر :
- احمد عبد الباقي احمد ، الدور السياسي للقوميات في تركيا (الاكراد دراسة حالة) ، رسالة ماجستير ، (الجامعة المستنصرية – 1989) ، ص85 .
(2) يحيى ، المصدر السابق ، ص1 .
(3) مراد ، المشكلة الكردية في تركيا وتأثيرها في العلاقات مع العراق وسوريا وايران ، ص1 .
(4) مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، جريدة الانباء الكويتية ، العدد 3933 ، 1986 .
(5) خليل علي مراد ، (القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق ، 1984 – 1999)، وقائع ندوة (العلاقات العراقية – التركية الواقع وآفاق المستقبل) ، مجموعة باحثين ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1999) ، ص18 .
(6) محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط1 ، (بيروت – 1998) ، ص54 .
(7) نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات) ، ص96 .

التأكيد على علاقات الصداقة وحسن الجوار القائمة بين البلدين الجارين ، والوضع الامني في منطقة الحدود المشتركة ، وعلى مجموعة من الاجراءات لمواجهة الاعمال المسلحة التي تقوم بها عناصر كردية مسلحة [1] .

وقد تضمن المحضر المشترك ما يأتي :

1- الاتفاق على مكافحة تلك العناصر المسلحة انطلاقا من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين الجارين .
2- الاتفاق على القيام بالاجراءات المطلوبة على اساس التعامل بالمثل ، فقد يسمح لقوات متابعة أو مطاردة من احد الطرفين لملاحقة الفئات المسلحة في اراضي الطرف الآخر في حالة الضرورة القصوى ولمسافة (5) كم ، ولمدة لا تتجاوز (5) أيام .
3- الاتفاق على التنسيق وتبادل المعلومات الخاصة بضمان الامن والاستقرار في مناطقها الحدودية [2] .

وقد سمح بموجب هذا الاتفاق دخول قوات تركية إلى منطقة (هاكاري) تقدر بوحدة قوات خاصة من (بولو) شمال غربي تركيا ، وكتيبة مظليين من مدينة (قيصري) قامت بتحقيق اهدافها المرسومة في ضرب المجموعات المسلحة والعصابات التي كانت تقوم باعمال تخريبية على الحدود العراقية – التركية [3] .

وعلى الصعيد الامني تأسس عام 1985 ما سمي نظام (حماة القرى) ويشمل مجموعات مسلحة من ابناء العشائر الكردية الموالية للدولة ، وبعد عامين على تأسيس نظام (حماة القرى) قررت الحكومة التركية عام 1987 اخضاع محافظات جنوب شرق الاناضول لنظام حال طوارئ [4] ، وقد استمر العمل باتفاق (المطاردة الساخنة) لغاية صيف 1988، عندما الغته تركيا من جانب واحد ، بعد ان استندت اليه ثلاث مرات 1987 و 1988 ثم

عادت تركيا وطلبت تجديد الاتفاق في عام 1989 ، لكن العراق رفض الطلب [5] .

## ثانيا : المشكلة الكردية في العراق

يعيش الاكراد الذين يشكلون اكبر الاقليات عددا في شمال العراق في محافظات السليمانية واربيل والتأميم ونينوى ودهوك ، وكانت هنالك مجموعات من هؤلاء الاكراد تقوم باعمال مسلحة ضد السلطة المركزية ، لذا جردت الحكومات المتعاقبة حملات عسكرية ضدها[6].

وقد استمرت الحركات المسلحة الكردية ضد السلطة المركزية ، الا انها كانت دائما تنتهي بالفشل ، وذلك لاعتمادها على الدعم الاجنبي ، إذ تغلب في معظم الحالات المصالح الدولية

---

(1) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص19 .
(2) المصدر نفسه ، ص20 .
(3) المصدر نفسه ، ص21 .
(4) نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات) ، ص95 .
(5) مراد ، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984-1999 ، للمزيد عن اتفاقية المطاردة الساخنة ينظر :
- ابراهيم خليل احمد العلاف ، (السلوك السياسي الخارجي التركي ازاء العراق بعد ام المعارك) في ابراهيم خليل العلاف وآخرون (سياسة تركيا الخارجية تجاه الوطن العربي) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1998) ، ص ص 29-30 .
(6) مهدية العبيدي ، العلاقات العراقية - التركية 1968-1980 ، ص42 .

للدول المساندة لهم على مصالح الاكراد والذين لم يكونوا الا وسيلة ضغط على الحكومات المتعاقبة من قبل اطراف دولية عديدة ، كما اتخذت الدول الغربية المسألة الكردية للمساومة فيما بينها [1] .

وهناك مسائل اسهمت في تبلور المشكلة الكردية منها: اولا : العزلة الجغرافية ، إذ يعيش الاكراد في منطقة تتسم بالانفصال الجغرافي ، ومن ثم العزلة عن بقية انحاء العراق ، الامر الذي يؤثر على درجة التفاعل بين الاكراد والعرب ماديا وثقافيا ، ثانيا : التنوع الثقافي، تعد وحدة الثقافة عاملا هاما لتحقيق التكامل القومي للمجتمع ، بيد ان العراق يشكوا من التنوع الثقافي واللغوي بين العرب والاكراد [2] .

ارتبطت القضية الكردية في بداية الامر باحد علماء الدين المتنفذين الذي كان له سلطة واسعة في منطقة السليمانية بحكم امتلاكه اراض كبيرة ، الا وهو الشيخ (محمود الحفيد البرزنجي)، وقد سعى البريطانيون خلال الحرب العالمية الاولى إلى كسب ود الاكراد وكان ذلك جزءا من خططهم لتقويض سلطة الاتراك وتحجيم دعامتهم ، لاسيما بعض الشخصيات الكردية في لوائي كركوك والسليمانية وخاصة الشيخ محمود الحفيد ، وكان للشيخ محمود علاقاته المتينة بالاتراك ، كيف لا وهم الذين نصبوه حاكما على مدينة السليمانية بعد اندحارهم في الحرب العالمية الاولى ، إذ اعلن القائد العثماني (علي احسان باشا) استسلامه للقوات البريطانية وكانت القوات البريطانية على مقربة من الموصل بعد اعلان هدنة (مودرس Moudros ) 1918 ، فبقيت المناطق الكردية خارج نطاق مناطق الاحتلال البريطاني فطلب من الشيخ محمود البقاء في هذه المناطق ، وقد اتصل هذا بالبريطانيين بعد سماعه اخفاقات العثمانيين وعقدوا معه اتفاقا وافق فيه على قبول المساعدة والحماية البريطانية، مما ساعد على امتداد سيطرته إلى اقسام اخرى من كردستان خارج السليمانية وعين له الانكليز الرائد (نويل) حاكما سياسيا ومستشارا له ، كما انهم خصصوا لهم راتبا شهريا وجعلوا اللغة الكردية اللغة الرسمية في الادارة المحلية [3] .

وكان للشيخ محمود طموحات استقلالية ادت إلى ان يصطدم مع بعض زعماء الاكراد وبالانكليز أيضاً ، وثار على الانكليز في 20 آذار 1919 ، ولكن في حزيران 1919 تمكن الانكليز من اسره ونفيه إلى الهند ، وبدأ الانكليز بعد اخمادهم للحركة من اعادة النظام إلى مدينة السليمانية بعد ان اصبحت تحت حكمهم المباشر [4] .

وتشكل المشكلة الكردية مشكلة جوهرية حيرت الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 ، ويرى الاكراد ان لهم الحق بدولة مستقلة في الدولة العراقية ، وتم استغلال هذه الرغبة من قبل القوى الخارجية بهدف الابقاء على الدولة العراقية مفككة وضعيفة [5] .

---

(1) المصدر نفسه ، ص42 ، للمزيد ينظر .
- باسيل نيكتن ، الاكراد ، دراسة في تاريخهم واحوالهم ، ترجمة مجموعة من الكتاب ، دار الروائع ، (بيروت – 1958) .

(2) احمد السيد تركي ، (القضية الكردية في العراق) ، مجلة السياسة الدولية ، (ملف خاص بالمسألة الكردية)، العدد 135 ، (القاهرة-1999) ، ص117 .

(3) عامر سلطان قادر الاسحاقي ، العراق وعصبة الامم 1920 – 1939 ، رسالة ماجستير ، (جامعة الموصل – 2000) ، ص78 .

(4) المصدر نفسه ، ص79 .

(5) Tim Niblock, IRAQ: the Contemporaty state Croom Helm, London, Conberra and Centre fro Arab Gulf Studies, Exetersnl, p. 47.

ان تطور المشكلة الكردية في العراق ما بين عامي 1921 – 1968 عكست هذا التفاعل المستمر بين محتوى السياسة الداخلية والبيئة العالمية ، كما ان طموحات الاتراك والبريطانيين قد ساعدت على خلق الوضع الذي جعل بعض الاكراد العراقيين غالبا ما يكونون في يكونون في حركة مسلحة مستمرة ، وفي عام 1920 قام الشيخ محمود البرزنجي بعصيان قبلي من اجل الانفصال للمناطق الكردية ، وفي عام 1927 تظاهر البرزانيون ضد اجراءات الحكومة المركزية في تأسيس مراكز الشرطة في الجبال وقادت حركة مسلحة ضد الحكومة المركزية، وبينما سحقت هذه الحركة في عام 1930 اعلن البرزانيون في العام 1943 القيام بحركة مسلحة بأمر من الملا مصطفى البرزاني ، ونجح الجيش العراقي في سحق هذه الحركة ، وتم ابعاده مع العديد من اتباعه إلى كردستان ايران والتي كان المسيطر عليها هو الجيش السوفيتي ، وكان يدعم جمهورية (مهاباد) الكردية الزائلة [1] .

وشهدت المدة المحصورة 1947- 1958 تقسيما مهما في الحركة الكردية ، بقيت القومية الكردية حية بين طبقة الاكراد المثقفين والذين كانوا قد انتقلوا من القرى والمدن الكردية الصغيرة إلى المدن الكبيرة ، مثل بغداد والسليمانية واربيل [2] .

وبعد القضاء على الملكية وقيام النظام الجمهوري في العراق وبمجيء عبد الكريم قاسم إلى الحكم عام 1958 حدث تغيير جوهري في سياسة الحكومة نحو الاكراد ، فقد اطلق عبد الكريم قاسم سراح السجناء الاكراد وسمح للملا مصطفى البرزاني بالعودة من منفاه في الاتحاد السوفيتي ، وأكد نوايا حكومته الحسنة نحو كل الاقليات والقوميات عند لقاءه وفدا من الاكراد جاء لزيارته [3] .

ومع بداية الحركة الكردية المسلحة في ايلول 1961 نجح البرزاني تدريجيا في التغلب على الانقسامات الكردية القبلية واستغل البرزاني طبيعة المناطق الوعرة الشاهقة ، ولجأ لاساليب حرب العصابات متجنبا أي مجابهة رئيسة مع الجيش [4] . وفي اواخر ايلول 1961 اعطى عبد الكريم قاسم الامر بضرب قرية (برزان) مسقط رأس الملا مصطفى البرزاني وقادة الحزب الكردستاني [5] .

وبعد الاطاحة بعبد الكريم قاسم في عام 1963 وجهت الحكومة الجديدة بقيادة عبد السلام عارف واحمد حسن البكر نداء إلى زعماء الاكراد لوقف القتال والدخول في مفاوضات، غير ان هذه المفاوضات تعثرت لاصرار الاكراد على الحكم الذاتي والنص صراحة على ذلك في الدستور وارسال صورة منه إلى الامم المتحدة ، وان يمثل رئيس الجمهورية نائبا كرديا عنه في الشمال وتكوين مجلس وزراء محلي ، ولم توافق الحكومة العراقية على مطاليب الاكراد وتجدد القتال مرة اخرى [6] .

وفي عام 1968 تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي من العودة إلى الحكم ، كان حل المسألة الكردية في جوهر اولوياته ، إذ شرع الحزب ومنذ البدء إلى الاعلان عن رفضه لفكرة

---

(1) Tim Niblock, op cit, p. 48.
(2) Ibid, p. 49.
(3) Ibid, p. 48.
(4) الدار العربية للوثائق ، ملف العالم العربي ، ع-1 / 1901 .
(5) Niblock, Op. Cit, p. 48..
(6) تركي ، المصدر السابق ، ص119 .

تبني الحل العسكري والشروع في ايجاد حل سلمي ودائم لهذه المسألة وقطع دابر التدخلات الخارجية الايرانية والصهيونية والامريكية التي تحصل عبر بوابة المسألة الكردية[1].

وكانت المسألة الكردية اكثر المعضلات التي واجهت الحكومة العراقية لذلك اصدرت وفي 11 آذار 1970 صدر البيان الذي اعترف (بالوجود الشرعي للقومية الكردية) على ان يتكرس هذا الاعتراف نهائيا في نصوص الدستور المؤقت ، واقر البيان جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية ، فاوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة ، كما اوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والادبية والسياسية وتأسيس مديرية عامة للثقافة الكردية [2].

ونرى امتعاض تركيا من منح العراق الحكم الذاتي في منطقة كردستان العراق ، وفرضها الاحكام العرفية في منطقة جنوب شرق تركيا ، وهي تنتظر الفرصة المؤاتية لزعزعة الاستقرار في شمال العراق ، وانهاء تجربة الحكم الذاتي لكي لا تستمر بوصفها سابقة يمكن المطالبة بتجربة مماثلة لها في تركيا من ناحية ، واحتواء اكراد العراق لكي يكونوا ضمن دائرة سيطرتها ونفوذها ، واستنزاف قدرات السلطة الوطنية وأكراد العراق على حد سواء [3] .

وبعد قيام الثورة الايرانية عام 1979 عاد التقارب بينها وبين الاكراد وازداد بعد اندلاع الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 ، إذ ايدت بعض القبائل الكردية ايران في حربها ضد العراق [4] .

دخلت الحركة الكردية في بداية الثمانينيات مرحلة جديدة اثر نشوب الحرب العراقية الايرانية عام 1980 ، وخلال مرحلة الحرب العراقية – الايرانية سعى الكيان الصهيوني إلى الاستفادة من الظروف القائمة إذ وجد فيها فرصة مناسبة لاختراق الامن الوطني العراقي من خلال استثمار بعض المسلحين في شمال العراق ، بما يؤدي إلى استنزاف قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية [5] .

وبعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية في آب 1988 كانت هنالك فرصة لرأب الصدع وصياغة علاقات جديدة بين الحكومة المركزية والفصائل الكردية الا ان ذلك لن يحصل بسبب تصاعد التدخلات الخارجية [6] . وقد وجه العراق اهتمامه بترسيخ السلطة الوطنية في منطقة الحكم الذاتي ولتحقيق ذلك بسرعة لجأت القوات المسلحة العراقية إلى مواجهة الحركة المسلحة في المنطقة [7] .

وعلى الرغم من ذلك كان الموقف التركي ايجابيا من الحملة الاعلامية ضد العراق اثر العمليات العسكرية التي استهدفت عودة الامن والاستقرار لمنطقة الحكم الذاتي عام 1988 بعد وقف اطلاق النار بين العراق وايران ، وقيام الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوربية

---

(1) دهام محمد العزاوي ، (المسألة الكردية في العلاقات العراقية – التركية) ، بحث مقدم إلى مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1996) ، ص6 .

(2) احمد عبد الرحيم مصطفى ، (الاكراد والوحدة الوطنية في العراق) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد23 ، (القاهرة-1971) ، ص38 .

(3) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي ، (ستراتيجية تركيا المقبلة وتأثيرها على الامن الوطني العراقي)، وقائع ندوة (العلاقات العراقية التركية الواقع وآفاق المستقبل) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1999) ، ص45 .

(4) تركيا ، المصدر السابق ، ص119 .

(5) محمد جبير ، البؤرة ، من صفحات التآمر الاجنبي في شمال العراق ، (بغداد – 2000) ، ص24 .

(6) دهام العزاوي ، المسألة الكردية في العلاقات العراقية – التركية ، ص8 .

(7) روبنس ، المصدر السابق ، ص80 .

باتهام العراق باستخدام الاسلحة الكيمياوية ، فقد نفى المسؤولون في وزارة الخارجية التركية والاطباء الاتراك صحة هذه الادعاءات [1] .

وقالت وزارة الخارجية التركية ان الخبراء الطبيين الاتراك الذين فحصوا الفارين الذين عبروا عبر إلى الاراضي التركية ، لم يجدوا أي دليل على استخدام القوات العراقية للاسلحة الكيمياوية ضدهم ، ونقلت وكالة رويتر عن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية (اينال باتو) قوله للصحفيين الاتراك بأن الخبراء الطبيين لم يرو أثرا أو دليلا على استخدام اسلحة كيمياوية ، وقال المتحدث التركي ان الحكومة التركية سترفض أي طلب من الامم المتحدة لارسال مجموعة من الخبراء الطبيين لفحص الاكراد العراقيين بحثا عن ادلة حول مزاعم استخدام الاسلحة الكيمياوية [2] .

وبعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية (استخدام الاسلحة الكيمياوية من قبل العراق ضد الاكراد في الشمال) أكدت المصادر التركية عدم صحة الادعاءات التي تتهم العراق وصحة تقارير الاطباء الاتراك في هذا المجال ، ولقد اثبتت البحوث والفحوصات العامة التي اجريت عدم وجود ما يشير إلى صحة ما ذهبت اليه الادعاءات القائلة باستخدام الاسلحة الكيمياوية [3] .

وفي عام 1989 جرت انتخابات المجلس التشريعي العراقي في منطقة الحكم الذاتي وحضر تلك الانتخابات أكثر من (100) صحفي من امريكا ومصر وتركيا وهولندا واسبانيا وانكلترا واليابان بدعوة من الحكومة العراقية [4] . وذكرت وكالة الانباء العراقية الرسمية ان الاكراد العراقيين في شمال العراق قد أدلوا باصواتهم لغرض انتخاب مجلس تشريعي جديد يمنح حكما ذاتيا لاقليمهم الجبلي ، واضافت الوكالة ان المنطقة لم تشهد أي حادث عنف [5] .

---

(1) ذنون يونس الطائي ، دور المرتكزات الجغرافية السياسية في العلاقات العراقية – التركية ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الموصل – 1977) ، ص245 .
(2) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة العراق ، ع3849 ، في 1988/9/15.
(3) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية - التركية ، ص262 .
(4) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة جمهوريت (تركيا) ، 1989.
(5) سفارة الجمهورية العراقية ، الدائرة الصحفية (انقرة) ، رقم 248 في 1989/9/12.

# المبحث الثاني
# تأثير المشكلة الكردية في العلاقات العراقية – التركية

تعد المشكلة الكردية احدى المشاكل التي تشكل عقبة تعترض مسار العلاقات العراقية – التركية ، ففيما يخص تركيا تعد المشكلة الكردية واحدة من المشاكل التي استعصت على نظام الحكم في تركيا ، حيث العمق التاريخي للمشكلة ولجوء النظام إلى استخدام القوة العسكرية لقمع المطالب القومية الكردية ، ويقطن الاكراد في تركيا في المنطقة الجنوبية والجنوبية الشرقية في منطقة يسميها الاتراك اليوم بالاناضول الشرقية والجنوبية ، وهي منطقة رغم احتوائها على مصادر طبيعية وموارد مائية ، الا انها تعاني من تخلف اقتصادي، وتطور بطيء في الحياة الاجتماعية والثقافية [1] .

ومن بين جارات تركيا الثلاث في الوطن العربي ودول الجوار ، ان العراق هو الدولة الوحيدة التي يمكن ان تكون لها معها علاقات متوازنة ، وتركيا في نظر العراق هي الجسر البري المباشر الذي يصله باوربا وبالمقابل ان فائدة تركيا الاقتصادية المؤذنة بقيام العلاقات التجارية المتطورة كبيرة ، فيما يكون العراق طريقا مهما لنقل الصادرات إلى الخليج العربي واحتمال التعاون العراقي التركي يزداد قوة ، لان العقبات الاساسية بينهما اقل ، والتقاء المصالح اقوى مما هي عليه بين سوريا وتركيا ، فتركيا لا تحتل ارضا يعدها العراق خاصة به ، على الرغم من قلق العراق حيال استمرار التعلق التركي بالموصل ، الا ان ذلك لم يؤد إلى الشعور بالاغتصاب والاساءة كما هو الحال في سوريا [2] ، وخلافا لايران فان العراق ليس على خلاف ايديولوجي مع الفلسفة الكمالية للنظام التركي ، وربما كان العراق غير مرتاح لعضوية تركيا في حلف الناتو ، لكنه يعد علمانية الدولة امر يخص تركيا [3] .

ان نقطة الالتقاء الرئيسة المصلحية بين العراق وتركيا فضلاً عن التجارة هناك المشكلة الكردية ، فمن بين الدول الخمس التي تضم عددا كبيرا من السكان الاكراد فان العراق وتركيا هما الدولتان اللتان عانتا أكثر مما عانته الدول الاخرى من الحركة المسلحة الكردية ويشعران بالخطر الشديد من جراء هذه المشكلة ، مما يجعلهما اكثر ميلا لتبادل المساعدة [4] .

اما فيما يتعلق بنشاط حزب العمال الكردستاني وبداية عملياته المسلحة ، فقد تزامنت مع تطورات مهمة على مستوى العلاقات العراقية – التركية من جهة وعلى المستوى الاقليمي من جهة اخرى ، وادت إلى تزايد تأثير القضية الكردية في العلاقات بين الدولتين ، فقد شهدت العلاقات العراقية – التركية تقدما كبيرا وبشكل خاص في المجال الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات ، وتجسد ذلك بالشروع منذ عام 1973 بتنفيذ مشروع انبوب النفط العراقي – التركي لنقل النفط من حقول كركوك إلى ميناء يومورتاليك التركي على البحر المتوسط وقد وصلت طاقة ذلك المشروع إلى (1.5) مليون برميل يوميا [5] .

ان حزب العمال الكردستاني والذي يعرف اختصارا P.K.K. يختلف بطبيعته وتنظيمه واسلوبه في العمل السياسي التنظيمي والمسلح عن الاحزاب الاخرى ، والتنظيمات السياسية

---

(1) حنان فاضل اسماعيل ، التوجهات السياسية التركية حيال العراق وسوريا في التسعينات ، رسالة ماجستير، (بغداد – 2000) ، ص126 .
(2) روبنس ، المصدر السابق ، ص74 .
(3) المصدر نفسه ، ص74 .
(4) روبنس ، المصدر السابق ، ص74 .
(5) مراد ، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على العلاقات مع العراق 1984-1999 ، ص23 .

الكردستانية الاخرى ، فهو يعد نفسه الممثل الحقيقي للكرد وانه حركة تحررية عصرية قومية مستقلة ، لذا اتسمت علاقاته في اغلبها تقريبا بالجفوة والبرود والتوتر وحتى المعاداة والقتال والمواجهة المسلحة احيانا ، وبعد ان قام انصار هذا التيار بتأسيس حزب العمال الكردستاني اتخذوا منذ عام 1979 موقفا معاديا تجاه التنظيمات السياسية الكردية وهاجموها وانتقدوا برامجها ونشاطاتها السياسية [1] .

ومنذ ايلول 1980 اصبحت النشاطات الكردية في تركيا واضحة فضلاً عن قيام الحرب العراقية – الايرانية [2] إذ استدعت هذه التطورات تعميق الروابط السياسية بين العراق وتركيا بفعل القلق المشترك حيال القضية الكردية ، وخلال مدة طويلة من الحرب تخلى العراق بالفعل عن مساحات واسعة من الشمال للنشاطات الكردية وحصر سيطرته بالمناطق ذات الاهمية الاستراتيجية في الشمال وهي مدينة السليمانية ومناطق انتاج النفط حول كركوك وانابيب النفط التي تصل العراق بتركيا ، وبذلك بقي قسم كبير من شمال العراق مسرحا محتملا لحزب العمال الكردستاني ، وأقر العراق بمخاوف تركيا في هذا المجال وحيال المحاولات المتكررة للحركة المسلحة لبعض القبائل الكردية العراقية ، أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني [3] .

ظلت العلاقات السياسية سائدة بين تركيا والعراق ، ففي الحرب العراقية – الايرانية 1980-1988 وقفت تركيا على الحياد ولم يكن لدى العراق ما يشكوا منه من الموقف التركي ، بل على العكس فان تركيا ظلت طيلة الحرب تزود العراق بالكثير من السلع الاستهلاكية ، وبذلك قدمت تركيا للعراق مميزات ستراتيجية مهمة في وقت الشدة [4] .

ويعد الموقف التركي ازاء قضايا الامن الحدودي مع العراق ايجابيا بشكل عام ، إذ اكدت الحكومة التركية وبمناسبات عديدة احترامها لوحدة العراق الوطنية النابعة من علاقات المودة والصداقة التي تربط البلدين والتي تقوم على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ولهذا لم يتح المجال للمشكلة الكردية ان تتطور سلبيا إلى درجة تخلق معها سوء التفاهم بين العراق وتركيا [5] .

وعمدت القوات التركية المسلحة إلى استخدام اتفاقية عام 1984 والتي تسمى بـ (المطاردة الساخنة) لابقاء حزب العمال الكردستاني في موقف دفاعي ، واتصلت الحكومة العراقية بزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) في محاولة لعقد اتفاقية بأمل التخلص من الضغط على الشمال بوساطة التفاهم مع احدى مجموعتي الحركة المسلحة الكردية ، وبدا كأن الحكومة العراقية واتحاد الكردستان الوطني كانتا على وشك التفاهم ، إذ قام وزير الخارجية التركي (وحيد خلف اوغلو) بزيارة بغداد بصورة غير متوقعة في حزيران 1984 ، وبناء على قول حزب الاتحاد الوطني الكردستاني هدد الموفد التركي بان التفاهم يدفع تركيا إلى وقف خط النفط واقفال الحدود بوجه الواردات العراقية وعلى الفور توقفت المفاوضات بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحكومة العراقية وعاد الاتحاد الوطني الكردستاني إلى سياسة المواجهة[6].

---

(1) العزاوي ، القضية الكردية في تركيا : دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993 ، ص165 .

(2) وصال العزاوي ورواء زكي يونس ، العلاقات الاقليمية لتركيا ، دراسات ستراتيجية ، العدد 34 ، (بغداد – 2002) ، ص36 .

(3) روبنس ، المصدر السابق ، ص74 .

(4) العلاقات العربية – التركية (من منظور تركي) ، ص306 .

(5) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص19 .

(6) روبنس ، المصدر السابق ن ص77 .

وازاء تصاعد نشاط المسلحين الاكراد خلال السنوات 1984-1987 اصدرت الحكومة التركية مشروعا في تموز عام 1987 سمي (مشروع اوزال) اعطي بموجبه صلاحيات واسعة جديدة لبعض لبعض حكام المناطق الكردية التي استهدفتها نشاطات حزب العمال الكردستاني ، فضلاً عن تقديم مكافآت تشجيعية للعاملين في الاجهزة الامنية في تلك المناطق واعتماد الاساليب التكنولوجية المتقدمة لمواجهة النشاطات المسلحة [1] .

والملاحظة التي ترد على هذا المشروع هي ان هذا المشروع يمثل الاتجاه العسكري إلى ناحية الاتجاهات القديمة التي لا تعترف بالوجود العنصري أو الثقافي الكردي ، وتنظر إلى عناصر الحزب ونشاطاته باعتبارهم مجرد اشقياء وقطاع طرق ، أو انهم في احوال اخرى انفصاليون ولهذه الكلمة مضامينها الخطرة بالنسبة للمواطن التركي سياسيا وتاريخا ، فهي تحمل معنى التهديد الشيوعي وخيانة الوطن وتمزيق الدولة والوطن التركي تكفي من اجل ردع الناس اتراكا أو اكرادا من تداول افكار من هذا النوع ، أو المجاهرة بتأييد مثل تلك المجموعات [2] .

ومنذ انتخاب (توركوت اوزال) رئيسا للجمهورية التركية عام 1989 اكد رغبة تركيا في اقتلاع ما سماهم (الارهابيون – الانفصاليون الاكراد) وهدد بتعقبهم اينما كانوا ، وقال : (لن نخفف ضغوطنا على المتمردين واذا لزم الامر ستطول ايدي تركيا لتصل اليهم في مخابئهم)[3] . وقد سبق للجيش التركي تنفيذ عمليات عسكرية محدودة داخل الاراضي العراقية كانذار لمثل هذه المجموعات والتي بلغت ثلاث عمليات حتى عام 1988 [4] .

وازاء تطور الاحداث الكردية بشكل سريع ومكثف خلال الثمانينيات ، قدم حزب اليسار الديمقراطي مشروعا لحل المشكلة الكردية ، إذ يؤكد برنامج الحزب على حل المشكلة بشكل اكثر جذرية آخذا بنظر الاعتبار معالجة المساوئ التي راكمتها السنين طوال اجراءات الانظمة القسرية من اجل تحقيق هذا الغرض ، جاء مشروع الحل على شكل برنامج يأخذ في اعتباره ثلاث مراحل قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ، وهذه تشمل الادارة العرفية ، وتكثيف جهود القوات المسلحة لحماية الحدود وان يتم صرف النظر إلى اقامة الوحدات العسكرية الخاصة بالعنف المضاد وتقوية الجندرمه الخاصة بكل قرية ، والاعتماد بشكل خاص على خبرة وتدريب الدول الغربية في مجال مقاومة الارهاب ، كما قدم البرنامج تصوره الخاص بمستقبل المنطقة وذلك من خلال المباشرة بالتخطيط الحضري والاقليمي ، وتحقيق مشاريع واستثمارات صناعية وتأكيد الحاجة العامة للاصلاح الزراعي ، كما تضمن البرنامج اتخاذ اجراءات صارمة بحق المنظمات الانفصالية المؤيدة من الخارج [5] .

وخلال مدة الحرب العراقية – الايرانية والتي ادت إلى ازدياد حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا بشكل غير مسبوق ، إذ كانت مئات الشاحنات تمر عبر خط الحدود بين الدولتين يوميا ، وفي ضوء ما سبق فان عمليات حزب العمال الكردستاني يمكن ان تؤثر على تلك المصالح الاقتصادية المهمة بين الدولتين ، خصوصا وان انشغال الجيش العراقي بالحرب في الجبهة الشرقية كان على حساب بقاء المناطق النائية من كردستان العراق وخاصة تلك المتاخمة للحدود مع تركيا خارج السيطرة أو المراقبة الفعالة من جانب القوات المسلحة العراقية ، الامر

(1) جواد ، الاكراد في تركيا ، ص15 .
(2) العزاوي : القضية الكردية في تركيا : دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993 ، ص186 .
(3) جواد ، الاكراد في تركيا ، ص15 .
(4) المصدر نفسه ، ص15 .
(5) جواد ، المصدر السابق ، ص17 .

الذي كان يعني امكانية استفادة حزب العمال الكردستاني من تلك المناطق في عملياته الموجهة ضد الاهداف التركية [1] .

وعزز ذلك اقامة حزب العمال الكردستاني علاقات وثيقة مع الحزبين الكرديين الرئيسين في كردستان العراق أي (الحزب الديمقراطي الكردستاني) الذي يتزعمه مسعود البرزاني (والاتحاد الوطني) الذي يتزعمه جلال الطالباني ، وكان الحزبان قد استأنفا القتال ضد القوات العراقية المسلحة مستفيدين من الدعم الايراني لهما ابان الحرب العراقية – الايرانية ، وقد نشرت الصحف التركية في اثناء تلك الحرب اخبارا عن قيام الكرد في تركيا والعراق بقطع الطريق البري بين الدولتين لعدة ساعات احيانا والاستيلاء على الشاحنات واحراقها [2] .

وعن علاقة حزب العمال الكردستاني مع الاحزاب التركية فقد يرى الحزب ان الحياة الحزبية التركية ضرب من الزيف ، لان القول الفصل في النظام التركي يعود دوما للولايات المتحدة الامريكية والجيش التركي هو الذي يدير السياسة في الاساس والاحزاب السياسية ، والتكتيكات السياسية الاخرى ليست في الحقيقة الا تابعة للجيش [3] .

ولان تركيا تواجه حركة مسلحة يشنها مقاتلون اكراد في الجنوب الشرقي هناك من مجموع عدد المواطنين الاكراد الذي يبلغ زهاء عشرة ملايين نسمة [4] ، وهنا لابد من الاشارة إلى حقيقة مهمة للغاية ، وهي الانتباه إلى اسلوب الادارة التركية في تعاملها مع القضية الكردية ، فمنذ ظهور حزب العمال الكردستاني واعلانه بدء الكفاح المسلح عام 1984، نلاحظ ان الادارة التركية لم تفرق بين ظاهرتين مختلفتين ، هما ظاهرة حزب العمال الكردستاني وعملياته المسلحة ، والتي تمثل افرازات الجسد التركي ، وتشكل هاجسا وقلقا لتركيا يوميا ، والظاهرة الثانية المشكلة الكردية بحد ذاتها ، باعتبارها منذ عهودها الاولى وحتى حلها بشكل سلمي وديمقراطي تتماشى مع نظامها الديمقراطي الذي تتباهى به [5] .

وهنالك جدل مستمر بين المؤسستين العسكرية والسياسية حول الطريقة المثلى لمعالجة القضية الكردية ، مع عدم اغفالنا لحقيقة الترابط الفعلي بين المؤسستين ومدى ارتباط واقع العمل السياسي في تركيا بالستراتيجية التي تعتمدها المؤسسة العسكرية التركية ، وحاولت السلطات التركية احتواء المشكلة الكردية عبر سلسلة ذات طابع امني ومشاريع اقتصادية في جنوب شرقي الاناضول والتي يغلب عليها الوجود الكردي [6] .

اما على الصعيد الامني فقد تأسس عام 1985 أي بعد سنة من بدء العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني ما سمي بنظام (حماة القرى) ويشمل مجموعات مسلحة من ابناء العشائر الكردية الموالية للدولة مهمتها حراسة القرى في الجنوب الشرقي من هجمات حزب العمال الكردستاني [7] .

اما على الصعيد الاقتصادي فقد حاولت السلطات التركية منذ مطلع الثمانينيات مقاربة المسألة الكردية من زاوية اخرى اقتصادية لمواجهة المشكلة الكردية التي كانت تتفاقم في ظل

---

(1) مراد ، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها في العلاقات مع العراق 1984-1999 ، ص24 .
(2) المصدر نفسه ، ص24 .
(3) العزاوي ، القضية الكردية في تركيا : دراسة في التطور السياسي للقضية الكردية منذ بدايتها حتى عام 1993 ، ص165 .
(4) اورهان كولوغلو وآخرون ، العلاقات العربية التركية (حوار مستقبلي) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، (بيروت – 1995) ، ص354 .
(5) العزاوي ويونس ، المصدر السابق ، ص34 .
(6) المصدر نفسه ، ص34 .
(7) المصدر نفسه ، ص33 .

الحرمان والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، هو احد العوامل الرئيسة لتصاعد ما تطلق عليه الادارة التركية (الارهاب الانفصالي) الكردي ، وكان مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب) يؤمل ان يؤدي إلى وقف النزيف السكاني والهجرة إلى مناطق غرب تركيا [1] .

اما على الصعيد العسكري فقد قررت الحكومة التركية المضي قدما في تعزيز الحل العسكري للمشكلة الكردية التي تركت أثرا سلبيا على وضع الاقتصاد التركي ، ومشاريع الاستثمار ولاسيما تلك المتعلقة بمشروع الغاب كما تزايد الانفاق العسكري على شراء الاسلحة، ولاسيما طائرات الهليكوبتر الضرورية لعمليات تمشيط الجبال التي اختبأ فيها المقاتلون الكرد ، وقد اشترت تركيا (400) طائرة هليكوبتر باسعار خيالية [2] .

اما على الصعيد السياسي فان انفتاح تركيا على اكرادها داخليا وعلى اكراد العراق خارجيا ، ففي عهد (توركوت اوزال) تحديدا حاولت تركيا معالجة القضية الكردية بذهنية جديدة عبر تحقيق بعض الحقوق الثقافية للاكراد [3] .

ولاجل اجتثاث جيوب المقاومة المتبقية ، فان الجيش التركي قد حصل على العون نتيجة اتفاق غير معلن مع العراق ، وقد صرح وزير الداخلية التركي (يلدرم اكبولوت) : ان المحادثات جارية للقيام بعملية عسكرية في دولة مجاورة [4] .

(1) العزاوي ويونس ، المصدر السابق ، ص34 .
(2) المصدر نفسه ، ص34 .
(3) المصدر نفسه ، ص34 .
(4) الاوضاع في تركيا ومستقبلها ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، سلسلة الدراسات السياسية ، (بغداد – 1985) ، ص66 .

# الفصل الثالث

## مشكلة المياه وأثرها في العلاقات العراقية – التركية 1980 – 1990

### المبحث الاول

مشكلة المياه وأثرها في العلاقات العراقية – التركية قبل مشروع الغاب

أولا : جذور المشكلة وتطوراتها (في المعاهدات والاتفاقيات)

1- معاهدة لوزان الاولى 23 كانون الاول 1920
2- معاهدة لوزان الثانية 24 تموز 1923
3- معاهدة الصداقة وحسن الجوار 29 آذار 1946
4- بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني (انقرة 1971/1/17)
5- البروتوكول الثلاثي 1980

ثانيا : الموقف القانوني لمشكلة المياه

1- الموقف التركي 2- الموقف العراقي 3- موقف جامعة الدول العربية

### المبحث الثاني

مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب) وأثره في العلاقات العراقية – التركية

اولا : نبذة عن مشروع الغاب

ثانيا : أهداف مشروع الغاب

1- الاهداف الاقتصادية 2- الاهداف السياسية 3- الاهداف الامنية

ثالثا : سلبيات مشروع الغاب وانعكاسات ذلك على العلاقات العراقية - التركية

رابعا : مشروع الغاب والكيان الصهيوني

### المبحث الثالث

تأثير مشكلة المياه في العلاقات العراقية – التركية 1980-1990

# المبحث الاول
# مشكلة المياه وأثرها في العلاقات العراقية – التركية
# قبل مشروع الغاب

## أولا : جذور المشكلة وتطوراتها (في المعاهدات والاتفاقيات):

تعد المياه أساس الحياة ، لذا فان جميع الحضارات على وجه الكرة الارضية من بدء الخليقة كانت تقوم على ضفاف الانهار وقرب مصادر المياه ، ومع تطور الحضارة الانسانية توسعت الحاجة للمياه ، فلم تعد مقتصرة على الشرب والري ، بل تطورت إلى مجالات كثيرة كالملاحة والاستخدامات الصناعية وتوليد الطاقة [1] ، وانطلاقا من هذه الاهمية أصبحت المياه مشكلة تعاني منها دول العالم التي تتقاسم الانهر المشتركة ، خاصة تلك الواقعة أسفل ووسط النهر والتي تتأتى مشاكلها من خلال تحكم دول المنبع بمقادير ونسب تطلق إلى دول ما بعد المنبع متذرعة بحاجتها المتصاعدة للتنمية والبناء [2] .

وفي هذا السياق برزت مشكلة المياه بين تركيا ودول الجوار العربي (العراق وسوريا) بعد انهيار الدولة العثمانية في اواخر الحرب العالمية الاولى ، وتوقيع الحلفاء مع حكومة السلطان محمد الخامس في استنبول معاهدة (سيفر 1920) ، والتي جعلت تركيا تحتفظ بأراض عربية كحوضي نهري سيحان وجيحان ومنحدرات المياه على سفوح طوروس الجنوبية (بلاد مرعش وديار بكر) ، ثم عقدت الحكومة التركية مع فرنسا بصفتها الدولة المنتدبة على سوريا اتفاقية (انقرة 1920) تخلت فيها فرنسا لتركيا عن اراض جديدة شملت (عينتاب ، كلس ، اورفه ، ماردين ، جزيرة ابن عمر) ، وجرى ترسيم الحدود سياسيا إلى الجنوب من خط الحدود الطبيعي وطالبت تركيا بالموصل والاسكندرونة [3] .

وبسبب حرص بريطانيا المنتدبة على العراق على حقول النفط في الموصل ، فقد اعترفت تركيا بكون الموصل منطقة عراقية ، بموجب المعاهدة العراقية - التركية – البريطانية 1926 وغنمت تركيا الاسكندرونة بالاتفاق مع فرنسا عام 1939 ، وهكذا سيطرت تركيا على اعالي دجلة والفرات ، نظرا لتوسع خطط التنمية في جميع دول المنطقة ، فقد شكل الماء محورا للنزاعات وأساسا في سياسات الدول وعلاقاتها فيما بينها ، وهكذا اصبح الصراع الجغراسياسي (الجيوبولتيكي) القائم في المنطقة واسعا [4] .

وسرعان ما شعر البريطانيون الذين كانوا يسيطرون على كل من العراق وفلسطين وشرقي الاردن ومثلهم الفرنسيون الذين كانوا يحتلون كلا من سوريا ولبنان بضرورة الاسراع إلى عقد معاهدات واتفاقيات صداقة وحسن الجوار من أجل تحقيق اهدافهم ومصالحهم الاستعمارية بالدرجة الاولى [5] .

---

(1) يوسف ابراهيم الجهماني ، ثرثرة فوق المياه (تركيا – سوريا – العراق) ، ط1 ، (دمشق – 1999) ، ص5.
(2) كنعان منصور خليل ، (السدود التخزينية ووسائل حمايتها في تحقيق الامن المائي الوطني) ، جامعة البكر للدراسات العسكرية ، (بغداد – د.ت) ) ، ص 2 .
(3) هيثم الكيلاني ، (قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ، (مصر – 1998) ، ص1 .
(4) الكيلاني ، المصدر السابق ، ص1 .
(5) مامون كيوان ، (الخلاف المائي التركي السوري العراقي خلفياته وابعاده) ، مجلة شؤون عربية ، العدد 87 ، (القاهرة – 1996) ، ص127 .

عقدت عدة معاهدات واتفاقيات بين دولتي الانتداب فرنسا وبريطانيا (نيابة عن سوريا والعراق) وتركيا ، منها معاهدات الحدود والسلام وهي تشمل فقرات عن نهر الفرات ، فضلاً عن المعاهدات والاتفاقيات الخاصة لمياه النهرين ، وكان هدفها الاساس حماية المياه من تصرف انفرادي أو تحكم بالمياه تلجأ له دولة المجرى الاعلى ، وقد عقدت هذه المعاهدات والاتفاقيات تطبيقا لمبدأ حسن الجوار واستنادا إلى القواعد العامة للقانون الدولي في مجال المياه [1] ، ونشير إلى المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت وكان العراق وتركيا طرفان فيها :

1- معاهدة لوزان الاولى 23 كانون الاول 1920 :

عقدت دولتا الانتداب (بريطانيا وفرنسا) في 23 كانون الاول 1920 معاهدة عرفت (معاهدة لوزان الاولى) ، تناولت عدة مسائل مختلفة من بينها قضية الحدود بين سوريا والعراق ، وكيفية الاستفادة من المياه الجارية في انهار المنطقة ، ويكتنف هذه المعاهدة غموض كبير فيما جاءت به من بنود وبخاصة ما ورد في بندها الثالث من وجوب حماية حقوق ومصالح دول المصب (العراق) من اية مشاريع قد تنشأ لاستغلال المياه من قبل دولتي المنبع والوسط [2] ، واتسمت المعاهدة أيضاً بعدم الشمول حالها كحال المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بعدها ، ويلاحظ عليها بعدها عن صميم الموضوع الذي عقدت من أجله ، لقد جاء عقد المعاهدة في زمن لم تنل فيه الدولتان سوريا والعراق استقلالهما بعد [3] .

2- معاهدة لوزان الثانية 24 تموز 1923 :

وقعت هذه المعاهدة بين تركيا من جهة ودول الانتداب من جهة اخرى ، وقد اكدت هذه المعاهدة على ما يتعلق باقتسام المياه الدولية على :

أ – وضع الاسس والمعايير والقواعد للحفاظ على حقوق الدول المائية .

ب- اكدت على وجوب عقد اتفاقيات بين دول حوضي دجلة والفرات لضمان حقوق كافة الاطراف .

ج – ان أي مشاريع ري أو زراعة أو توليد للطاقة الكهرومائية تقام في احدى الدول وعلى نهر الفرات يجب ان لا تؤثر على انسياب المياه للاطراف الاخرى [4] .

ومن الوجهة القانونية يستند الموقف العراقي إلى معاهدة لوزان والتي جاء في مادتها (109) ، انه : (عند عدم وجود شروط تخالف ذلك فاذا نتج عن تثبيت الحدود الجديدة نظاما هيدروليكيا : القنوات - الفيضانات - الري - الصرف) [5] ، كما تلزم المعاهدة تركيا بوجوب اخطار كل من سوريا والعراق كلما رغبت بالقيام باعمال انشائية على نهري دجلة والفرات[6]

(1) الكيلاني ، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق ، ص7 .
(2) ريان ذنون محمود العباسي ، مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق 1921- 1975 ، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل – 2000) ، ص204 ، للمزيد ينظر :
- عز الدين علي الخيرو ، الفرات والقانون الدولي ، وزارة الاعلام ، السلسلة الاعلامية رقم 65 ، (بغداد – 1976) ، ص237 .
(3) العباسي ، المصدر السابق ، ص ص 20 –21 .
(4) سحر عبد المجيد المجالي ، (الاتفاقيات الدولية لاحواض الانهار المشتركة : الاطار التاريخي) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين) ، مركز دراسات المستقبل ، جامعة اسيوط ، (مصر – 1998) ، ص30 .
(5) عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص448 .
(6) الجهماني ، المصدر السابق ، ص89 .

3- معاهدة الصداقة وحسن الجوار 29 آذار 1946 :

من المعاهدات التي سعت إلى ايجاد نوع من التنظيم الخاص بمسألة مياه نهري دجلة والفرات هي معاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين العراق وتركيا [1] . إذ اعترفت تركيا بموجب البرتوكول الملحق بهذه المعاهدة بحق العراق بالانتفاع من نهري دجلة والفرات، وعلى العراق ان يقوم بمراقبة الهيدرولوجية على طول نهري دجلة والفرات ، كما تلزم المعاهدة تركيا من جانبها بتقديم التسهيلات للفرق العراقية [2] .

4- برتوكول التعاون الاقتصادي والفني (انقرة 1971/1/17):

وقع هذا البرتوكول بين العراق وتركيا ونصت مادته الثالثة على ان :

أ – تجري السلطات التركية المختصة اثناء وضع برنامج ملئ خزان كيبان جميع المشاورات التي تعد مفيدة مع السلطات العراقية بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه .

ب- يشرع الطرفان في اسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الاطراف المعنية [3] .

5- البروتوكول الثلاثي 1980 :

جرت الكثير من المباحثات والمفاوضات الخاصة بتقسيم مياه دجلة والفرات ، لا مجال للخوض فيها ونذكر منها المفاوضات الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا في انقرة عام 1972 ، وكذلك زيارة الرئيس السابق احمد حسن البكر لتركيا في العام نفسه، والمفاوضات الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا في انقرة عام 1973 والمباحثات الثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا في انقرة عام 1974 ، كذلك مفاوضات الوفدين العراقي والتركي في انقرة 1974 [4] .

وقد وقع البروتوكول الثلاثي عام 1980 كلا من تركيا والعراق وانضمت اليه سوريا عام 1982، وينص على ضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة والمعقولة التي تحتاجها كل من البلدان الثلاثة من الانهار المشتركة بينهما ، علما ان هذا البروتوكول وقعه العراق ومن ثم سوريا بناء على طلب تركيا ، وعلى الرغم مما تضمنه من اعتراف تركي بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات باعتبارهما من النهرين المشتركين بين الدول الثلاث ، الا ان مواقف تركيا العملية والتصريحات التي يطلقها قادتها تتناقض مع مضمون الاتفاقيات السابقة وروح الصداقة وحسن الجوار [5] .

## ثانيا : الموقف القانوني لمشكلة المياه :

تجدر الاشارة إلى حقيقة ان الموقف القانوني الدولي لنهري دجلة والفرات لم يتحدد الا منذ عشرينيات القرن العشرين [6] ، ويعود تاريخ اول محاولة لوضع اطار قانوني للعلاقة المائية بين العراق وتركيا على عام 1923 ، إذ نصت المادة 909 من اتفاقية لوزان المعقودة بين الحلفاء

(1) العباسي ، المصدر السابق ، ص132 .
(2) المجالي ، المصدر السابق ، ص31 .
(3) الكيلاني ، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق ، ص8 .
(4) العباسي ، المصدر السابق ، ص ص 175-190 ، للمزيد عن تفاصيل المباحثات والمفاوضات التي جرت بين الدول الثلاث بشأن المياه ينظر : المصدر نفسه .
(5) المجالي ، المصدر السابق ، ص31 .
(6) الكيلاني ، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق ، ص6 .

وتركيا في تموز 1923 على انه : (عند عدم وجود احكام مخالفة يجب عقد اتفاق بين الدولة المعنية من أجل المحافظة على الحقوق المكتسبة لكل منهما ، وأوضح أن هذه المحاولة كانت غير مباشرة أي ان العراق لم يكن طرفا في صياغتها ، بل هي جزء من اتفاقية بين الحلفاء الطرف المنتصر في الحرب العالمية الاولى وتركيا احد اطراف المعسكر المهزوم في تلك الحرب) [1] .

وقد اكدت جمعية القانون الدولي اربعة مبادئ خلال دورتها الثامنة والاربعين التي عقدت في نيويورك عام 1958 وهي :

1- كل نظام للانهار والبحيرات ينتمي لحوض صرف واحد تجب معاملته كوحدة متكاملة وليس كأجزاء منفصلة .
2- فيما عدا الحالات التي تنص عليها اتفاقيات أو ادوات اخرى أو عرف ملزم للاطراف المعنية ، فان كل دولة مطلعة على النظام لها الحق في نصيب معقول ومتساو في الاستخدامات المفيدة لمياه حوض الصرف .
3- على الدولة المشاركة في حوض النهر احترام الحقوق القانونية للدول المشاركة فيها .
4- يتضمن التزام الدول المشاركة في الحوض باحترام حقوق شريكاتها والالتزام بعدم تجاوز حقوق باقي الدول المشاركة في الحوض [2] .

وقد فصلت قواعد هلسنكي 1966 في مادتها الرابعة والخامسة في ماهية النصيب العادل والمعقول لكل دولة في الاستخدامات المفيدة لمياه النظام المائي الدولي [3] .

ان مشكلة المياه القائمة في عملية تقسيم الحصص المائية سواء في مياه دجلة بين العراق وتركيا ، أو في مياه نهر الفرات بين الاطراف الثلاث العراق وتركيا وسوريا ، ويمكن ان تحل على اساس تقسيم المياه بطريقة عادلة ومعقولة وبتنسيق متكامل للمشروعات على نهري دجلة والفرات وترتيب الاولويات إذ يجري تقسيم المياه حسب نسب معقولة تتفق عليها الاطراف المعنية بصيغة لا تؤدي إلى الاضرار بمصالح أي طرف من هذه الاطراف[4].

اما فيما يخص مواقف الدول المتشاطئة فهو يؤخذ من محاضر الاجتماعات في اللجان المشتركة بين العراق وسوريا وتركيا ومن تصريحات بعض المسؤولين فيها وأدبيات وسائل الاعلام ، ويمكن ايجاز هذه المواقف وبما يأتي :

1- الموقف التركي :

ترى تركيا ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين ، وينطبق عليهما وصف الانهار العابرة للحدود Transboundary Rivers ولتركيا حق السيادة على مياهها وان المباحثات حول وضع النهرين يجب ان لا تتركز على موضوع قسمة المياه ، وانما على موضوع الاستخدام الامثل ، وان هذين النهرين اللذين ينبعان من اراضيها يشكلان مصدرا طبيعيا خاصا بها [5] ، ولهذا ترفض تركيا مبدأ (اقتسام المياه) وتطرح مبدأ (استخدام المياه) وفقا لدراسات

(1) محمد بديوي الشمري ، التعطيش السياسي : تفصيل في مسألة المياه في العراق ، ط1 ، (بغداد – 2001) ، ص75 .
(2) الجهماني ، المصدر السابق ، ص86 .
(3) المصدر نفسه ، ص86 ، للمزيد عن تفاصيل قواعد هلسنكي لعام 1966 ينظر :
- الملاحق في (ادارة مجاري المياه الاقليمية والعابرة للحدود ، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق) ، وزارة الخارجية التركية ، (د.م – 1997) ، محفوظ في مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل.
(4) ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية في مجال النفط والمياه 1970 – 1983 ، ص9 .
(5) الكيلاني ، قضية نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق ، ص13 ، للمزيد ينظر :

ميدانية لمشاريع الري في كل من سوريا وتركيا والعراق ، كما انها تعطي الافضلية لاستثمار مشاريع الري لمبدأ الاستخدام الامثل الكفوء للمياه ، ويتسم الموقف التركي من هذه المشكلة بتغليب المصلحة الوطنية على أي اتجاه اخر من ناحية والتصرف من منطق (البقاء للاقوى) من الناحية الاخرى [1] .

وفي الحقيقة لم تكن تركيا ترغب في الوصول إلى أي حل لهذا الخلاف المائي ، لكونها تريد مساومة العراق الذي يعد اغنى دول المنطقة بالنفط والتي هي بأمس الحاجة اليه، فعن طريقه يتم تجهيزها بما تحتاجه من هذا المورد مقابل ابداء نوع من المرونة والتساهل مع مشكلة المياه المشتركة [2] .

وترى تركيا انه هنالك الكثير من التبديد والضياع في طريقة استخدام المياه من قبل العراق وسوريا ، فلا توجد مشاريع ري ولا تتوافر اساليب زراعية ، كما ان نسبة كبيرة من مياه النهرين تذهب هدرا في الخليج العربي دون ان ينتفع منها احد [3] .

2- الموقف العراقي :

يرى العراق ان نهري دجلة والفرات هما نهران دوليان * وفقا للقواعد القانونية الدولية[4] ، وقد ابدى العراق احتجاجه أكثر من مرة على اصرار الحكومة التركية الاستمرار في تنفيذ مشاريعها المائية الكبرى على نهري دجلة والفرات لما لها من تأثير خطير على حقوق العراق في مياه النهرين [5] .

كان من أهم النقاط التي ركز عليها العراق هي مسألة دمج حوضي دجلة والفرات واعتبارهما حوضا واحدا ، فمنذ قيام الوفد التركي بطرح هذه المسألة خلال مباحثاته مع الجانب العراقي عام 1964 ظل العراق يرفض رفضا قاطعا البحث فيها ويتجنب ادراجها في برنامج المحادثات [6] .

يعد العراق ان حوضي دجلة والفرات هما حوضان دوليان ، وان البلدان المشتركة بالحوض الاول (دجلة) هي ليست نفسها الدول المشتركة في حوض (الفرات) ، فضلاً عن ان لكل حوض خواصه الهيدرولوجية واقسامه التضاريسية [7] .

---

- جابر ابراهيم الراوي ، المركز القانوني لنهر الفرات واستغلال مياهه وفقا لقواعد القانون الدولي ، بحث مطبوع بالرونيو ، (بغداد – 1975) .

(1) خالد محمد عبد الحليم الاصور ، (حقوق وسوريا والعراق دولتي المصب مع تركيا دولة المنبع في التوزيع العادل لمياه دجلة والفرات) ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث بعنوان (المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين)، مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، (مصر–1998)، ص15.

(2) العباسي ، المصدر السابق ، ص 204 ، للمزيد ينظر :

- قيس محمد نوري ، الدور التركي وتعامل العراق معه ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، بحث سياسي ، رقم 3 ، ص9 .

(3) مجموعة باحثين ، العرب والاتراك (الاقتصاد والامن الاقليمي) ، ترجمة فاتن خليل البستاني ، تقديم علي اومليل ، سلسلة الحوارات العربية الدولية ، ص 69 .

(*) يعرف النهر الدولي انه : هو النهر الذي يفصل بين دولتين أو اكثر أو الذي يعبر أراضي دولتين أو اكثر .

(4) الاصور ، المصدر السابق ، ص8 .

(5) ايمن عبد الحميد البهلول ، الاطماع الخارجية في المياه العربية (الحروب القادمة) ، ط1 ، (دمشق – 2000) ، ص65 ، للمزيد عن تأثير المشاريع التركية على العراق ينظر :

- نبيل محمد سليم يونس ، (الابعاد السياسية لمشاريع تركيا المائية) ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، بحث سياسي رقم 13 .

(6) العباسي ، المصدر السابق ، ص199 .

(7) المصدر نفسه ، ص200 .

وناقشت وزارتا الخارجية والري الموقف التركي من جوانبه المختلفة وقدمت تفنيدا علميا لكل الافتراضات الواردة فيه ، ولاهمية هذه المناقشة نورد نصها في ادناه :

أ – فيما يخص السيادة المطلقة تدعي تركيا انها تمتلك حق السيادة المطلقة على مياه دجلة والفرات داخل اراضيها ، لكن الممارسة القانونية الدولية تؤكد ان النهر المشترك المار عبر اراضي اكثر من دولة ، هو ملك جماعي لهذه الدول ، لذا لا يحق لاية دولة ان تقوم باي عمل من شأنه حرمان الدول الاخرى ،

ب- اما فيما يخص عدم الاعتراف بالصفة الدولية للنهرين فان القانون الدولي بمختلف مصادره عرف النهر الدولي بانه النهر الذي تقع اجزاء منه في دول مختلفة .

ج – اما بشأن عدم اعتراف تركيا بالحقوق المكتسبة ، فان موقف القانون الدولي واضح ، وان معظم المعاهدات الدولية تنص على حماية الاستعمالات القائمة في كل البلدان المتشاطئة[1].

د – اما فيما يخص مفهوم الاستخدام الامثل للمياه فان تركيا تعارض مبدأ القسمة لتحديد حصص المياه للبلدان الثلاثة ولتطبيق هذه الخطة تقترح تركيا تشكيل عدة لجان فرعية مهمتها اجراء دراسات تفصيلية في البلدان الثلاث عن واقع الموارد المائية والزراعية واصناف التربة والتخطيط الهندسي للمشاريع الحالية والمستقبلية وجدواها الاقتصادية ووضع معايير محددة للاراضي التي تخصص لها المياه .

هـ-اما في مجال عد حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا ، فتصر تركيا على اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضا واحدا وليسا حوضين منفصلين [2] .

3- موقف جامعة الدول العربية :

يتسم موقف جامعة الدول العربية منذ البداية بالحرص على كل ما من شأنه تعزيز العلاقات الاخوية والروابط التاريخية بين تركيا وسائر الدول العربية وخاصة سوريا والعراق باعتبار ان هذه العلاقات ذات جذور ممتدة عبر التاريخ ، والمناداة بتوفير الظروف المناسبة التي تساعد الاطراف المعنية إلى التوصل إلى الاتفاق المنشود بينهم بشأن أي من الخلافات وأهمها المياه مع الدعوة إلى وجوب التمسك بالمبادئ الدولية لحسن الجوار والتعامل بحسن نية في اطار مبدأ عدم الاضرار بالغير [3] .

وقد دعت جامعة الدول العربية من خلال عدة قرارات لوزراء الخارجية العرب والمؤسسات المالية الدولية التي تقدم قروضا لتمويل المشروعات المائية التركية للتوقف عن ذلك لحين الدخول في مفاوضات ثلاثية (تركية - عراقية - سورية) بشأن التوصل إلى اتفاق يضمن قسمة عادلة للمياه وفق احكام القانون الدولي ومساندة الجامعة العربية لموقف كل من سوريا والعراق بوجوب النظر إلى نهري دجلة والفرات على انهما نهران دوليان [4] .

---

(1) الشمري ، المصدر السابق ، ص ص 62 – 63 .

(2) الشمري المصدر السابق ، ص63 ، للمزيد ينظر :

- محمود علي الداؤد ، (مخاطر المشاريع المائية التركية المقبلة على مياه نهر الفرات وعلاقات الجوار) ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9-10 ، (بغداد- 1999) ، ص47 .

- فكرت نامق عبد الفتاح ، (الخلاف المائي التركي السوري العراقي خلفياته وابعاده واحتمالات المستقبلية)، مجلة دراسات ستراتيجية ، العدد 5 ، (بغداد – 1998) ، ص488 .

(3) الاصور ، المصدر السابق ، ص13 .

(4) المصدر نفسه ، ص13 ، للمزيد عن تفاصيل مشكلة المياه في نظر القانون الدولي ينظر :

- محمد منيب الرفاعي ، (المياه بين تركيا وسوريا والعراق من وجهة نظر القانون الدولي) ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 9-10 ، (دمشق – 2002) .

# المبحث الثاني
# مشروع جنوب شرق الاناضول (الغاب) وأثره في العلاقات العراقية – التركية

## اولا: نبذة عن مشروع (الغاب):

يعد مشروع جنوب شرق الاناضول المعروف اختصاراً بمشروع الـ GAP أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية والاقليمية [1] ، إذ شهدت منطقة جنوب شرق تركيا تحقيق جملة مشروعات مائية كبيرة متعددة الاغراض والنتائج شملت سلسلة من سدود المياه والخزانات وانفاق الري ونظم الاقنية ومحطات كهربائية يطلق عليها باللغة التركية اختصارا بـ GAP Gunegdogu Anadoly Progesi ، لاستغلال نهري دجلة والفرات [2] .

وقبل المباشرة بتنفيذ هذا المشروع كانت مناطق الجنوب الشرقي من تركيا تعاني من الجفاف ونقص المياه [3] ، وينقل لنا تقرير فرنسي صورة أكثر مأساوية عن مدينة ديار بكر ، ففي شوارع هذه المدينة في جنوب شرق الاناضول تجد الاطفال في كل مكان يسيرون بثياب رثة واجسام وسخة ، وهؤلاء الاطفال مجبرون على الاسهام في كسب مورد لعائلاتهم [4] .

يقع هذا المشروع في الاجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا المحاذية لحدودها مع سوريا والعراق ليغطي كل مقاطعات مدينتي (اورفه وماردين) إلى جانب اقسام مهمة من مقاطعات (غازي عينتاب وآدي يامان وشانلي اورفه وسعرت) ، مساحتها 9.5% من اجمالي مساحة تركيا ويخضع لخطة طويلة الامد لتغيير معالم المنطقة ضمن سلسلة حلقات منظمة يجري ربط بعضها ببعض ويتكون من (13) مشروعا أساسيا للري وانتاج الكهرباء عن طريق انشاء (22) سدا على النهرين منها (18) سدا على الفرات و (4) سدود على دجلة واقامة (17) محطة للطاقة الكهرومائية على النهرين ومشاريع اخرى في قطاعات مختلفة[5].

ترجع الجذور الاولى للتفكير بمشروع الغاب إلى سنة 1930 ، حين ظهرت مؤسسة الكهرباء التركية ، وفي سنة 1936 بدأت التحريات الاولية بالمسح الهيدرولوجي على نهر الفرات ، وفي سنة 1937 وضعت دراسة خاصة بانشاء سد كيبان في منطقة جنوب ملتقى فرات صو ومراد صو [6] . وتبلغ مساحة المشروع (73.863) كم$^2$ وتعادل عشر مساحة تركيا تقريبا [7] .

---

(1) عبد العزيز شحاذة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه سوريا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت – 2000) ، ص161 .

(2) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية - مستقبل الجوار المائي العربي ، دراسات ستراتيجية ، العدد 10 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، 1997 ، ص15.

(3) محمد نور الدين ، حجاب وحراب -الكمالية وأزمات الهوية في تركيا ، ط1 ، (بيروت – 2001) ، ص83 .

(4) كريم محمد حمزة ، (الابعاد الاجتماعية لمشروع الـ GAP التركي (عدد خاص بالمياه) ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد 7 ، (بغداد – 2000) ، ص51 .

(5) السبعاوي ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية ، ص15 .

(6) ابراهيم خليل العلاف ، تركيا ومشروع جنوب شرق الاناضول وتأثيراته السلبية على العراق ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، (جامعة الموصل – 1998) ، ص1 .

(7) عبد الستار سليمان حسين ، (مشروع جنوب شرق الاناضول :الجوانب الفنية) ، مجلة دراسات اجتماعية (عدد خاص بالمياه) ، العدد 7 ، (بغداد – 2000) ، ص24 .

والمشروع سيؤدي (من الجانب التركي) إلى انتزاع 10% من مجموع الرقعة التركية (75.000) كم$^2$ من براثن الجفاف ويستهدف هذا المشروع اصلاح منطقة جنوب شرق الاناضول عبر سلسلة من مرافق الري وتوليد الطاقة الكهربائية [1] . وقد برز حرص تركيا على توظيف هذا المشروع في تعزيز مكانتها الاقليمية في المنطقة ودورها كجسر بين اوربا وهذه المنطقة [2] .

يتضمن مشروع الغاب انشاء مجموعة من المشاريع الاروائية والسدود والمحطات الكهرومائية والخزانات والانفاق والقنوات وتقدر كلفتها بحدود (30) مليار دولار ، ويعد سد أتاتورك احد أكبر السدود في العالم ، وقد انجز عام 1990 ، وتبلغ سعة الخزان (48.7) مليار متر مكعب وان سعة المحطة الكهرومائية فيه تبلغ (2400) ميكاواط ، ويعد انتاج الطاقة السنوي (8900) مليون كيلوواط / ساعة وهناك مشاريع قيد الانشاء ، منها سد قرقميش وسد بيرجيك ومشروع اديمان كاهتا ومشروع غازي عينتاب وكلها على نهر الفرات[3].

اما المشاريع المقامة على نهر دجلة فأبرزها مشروع دجلة قدال قزي ومشروع باطمان ومشروع كارذان ومشروع جزرة ، ويتحدث المسؤولون الاتراك عن النتائج التي ستترتب عليها انجاز المشروع ويذكرون انها ستؤدي إلى احداث ثورة زراعية [4] .

## ثانيا : أهداف مشروع (الغاب)

اولت الحكومة التركية اهتماما متزايدا لسد الفجوة بين اقاليم البلاد في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، واهتمت بادارة المناطق الاقل تقدما حتى اولت عام 1971 في اطار منظمة التخطيط الوطنية اهتماما فائقا بتغطية مناطق شرق وجنوب شرق الاناضول، كما اتخذت في اطار منظمة التخطيط عدة تدابير واجراءات لتنمية مناطق جنوب شرق الاناضول واستغلال طاقاتها الانمائية الضخمة ، وضمن هذا السياق جاء مشروع جنوب شرق الاناضول [5] .

إذ شهدت المنطقة منذ اوائل السبعينيات تنفيذ مشروعات كبيرة ومتعددة من حيث الاهداف والنتائج [6] ، ولقد بالغت النشرات الرسمية التركية وتصريحات المسؤولين الاتراك في تقدير قيمة مشروع الغاب وانعكاساته المستقبلية على المجتمع التركي في تلك المنطقة البعيدة عن مركز السلطة ، فالرئيس التركي (الاسبق) سليمان ديميريل يقول : (ان مشروع الغاب لا يخترق الجبال بل العصر كله ) ويضيف : (انه زمن للمعركة المفتوحة مع البطالة والفقر والحرمان) [7]

---

(1) حميد الجميلي ، (الاطماع التركية بمياه دجلة والفرات : البعد الاقتصادي السياسي) ، مجلة آفاق عربية ، العدد 9-10 ، (بغداد- 1999) ، ص42 .

(2) نافذ ابو حسنة ، (الابعاد السياسية لمشكلة المياه في الشرق الاوسط) ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 89 ، (الاردن- 1992) ، ص41 .

(3) العلاف ، المصدر السابق ، ص1 .

(4) المصدر نفسه . للمزيد عن تفاصيل انشاء السدود والمشاريع التركية لمشروع الـ GAP ينظر:
- أ. كارون ، (نظرة عامة حول انشاء السدود ومحطات التوليد الكهرومائية في تركيا) ، ترجمة صلاح سليم علي ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، بحث مترجم برقم 38 .
- المجالي ، المصدر السابق ، ص ص 37-38 .
- المنصور ، المصدر السابق ، ص ص 165 – 170 .

(5) كاميران اينان ، (تقرير عن مشروع جنوب شرقي الاناضول : الغاب) ، (حلقة دراسية) ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد 3 ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، (جامعة الموصل –1989) ، ص1.

(6) حاتم مهدي زغير الدفاعي ، أثر مشكلة المياه على العلاقات العراقية – التركية ، (الجامعة المستنصرية – 2001) ، ص55 .

(7) العلاف ، المصدر السابق ، ص1 .

، ويحقق المشروع مزايا عدة لتركيا ، كتوفير المياه اللازمة لري ما يعادل 20% من المساحة الكلية لاراضيها الزراعية [1] ، وما يزال المسؤولون الاتراك يصرون على ان مشروع جنوبي شرقي الاناضول ، بانه مشروع تنموي كبير يستهدف في حالة انجازه توفير القاعدة الضرورية لاحداث تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية [2] . ويهدف المشروع إلى ما يأتي :

1- الاهداف الاقتصادية :

للمشروع منفعة اقتصادية كونه سيزيد من مساحة الاراضي المروية بنسبة الثلث ، وسوف يضاعف انتاجها من الكهرباء ، فضلاً عن انه سيصبح حافزا لنشوء نشاطات ومشاريع اقتصادية [3] ، ويعد من المشاريع الزراعية والصناعية في تركيا ، وتصفه المصادر التركية بانه سيؤدي إلى تطور مثير في حياة عدة ملايين من الاتراك يقطنون منطقة جنوب شرق الاناضول [4] ، كما انه يغطي المجالات التالية :

**أ – توليد الطاقة الكهرومائية :**

ان توليد الطاقة الكهرومائية احتل جل اهتمام النظام السياسي التركي ، فالنفط إلى جانب الفحم من أهم وأرخص المصادر المنتجة للطاقة ، ولما كانت تركيا تفتقر إلى الموارد الكافية من النفط والفحم لجأت إلى الاستفادة من موارد الطاقة الكهرومائية ، إذ تقدر احتياطاتها من الفحم الصلب (1376) مليون طن ، بينما تمتلك تركيا كميات محدودة من النفط

(1) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت – 1998) ، ص193 .

(2) العلاف ، المصدر السابق ، ص1 .

(3) مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، المياه في الشرق الاوسط – الواقع والتحديات ، الامارات العربية المتحدة، (ابو ظبي ، د.ت) ، ص50 .

(4) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، (ابعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرقي الاناضول التركي (الغاب) في الامن القومي العربي) ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، ص4 .

لا تزيد عن (280) مليون برميل حسب تقديرات عام 1983 [1] .

ولازدياد طلب تركيا على الطاقة وعدم تمكنها من استيراد النفط بالكميات التي تحتاجها لارتفاع اسعاره ، دفعها ذلك إلى انشاء مزيد من السدود والخزانات لتوفير طاقة بديلة عن النفط ولتخفيف العبء عن كاهل الاقتصاد التركي الذي وصل العجز إلى ميزان مدفوعاتها عام 1980 إلى 47% من قيمة الواردات [2] .

لقد وصل الانتاج في تركيا بعد شروعها في بناء السدود والمشاريع في عام 1984 إلى (14) مليار كيلوواط/ساعة سنويا [3] ، وبذلك تستطيع تلبية احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وتصدير الفائض [4] ، فضلاً عن ايجاد فرص واسعة للايدي العاملة التركية بعد تنفيذ مشروع الـ GAP في ميدان الزراعة والخدمات المرتبطة بها [5] .

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي ستترتب على تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول بالآتي :

- سيزيد من رقعة الارض الزراعية في تركيا بـ (1.7) مليون هكتار وستحصل تركيا سنويا على (442) مليار ليرة تركية من عائد منتوجاتها الزراعية و (940) مليار ليرة تركية من الطاقة الكهربائية .
- سيتحسن الوضع المعاشي للسكان في جنوب تركيا ومعظمهم من الاكراد ، مما يحقق الهدف السياسي للمشروع وهو انهاء تمرد الاكراد بسبب فقرهم [6] .

**ب- مبادلة النفط بالمياه :**

ان استخدام الاتراك لسلاح المياه للحصول على النفط العربي وبالذات النفط العراقي، لم يكن جديدا وانما جرت الاشارة عليه علنا وضمنا من لدن المسؤولين الاتراك منذ اوائل السبعينيات ، فقد صرح (توركوت ازوال) حينما كان المشاور الاقدم في وزارة الطاقة والمصادر الطبيعية التركية قائلا : (ان ما يهم تركيا هو توليد الطاقة الكهربائية بواسطة سد كيبان باقرب وقت ممكن ، وذلك لحاجتها الماسة اليها ، في حين ان ما يهم العراق في هذا المجال هو الحصول على ما يكفيها من المياه لسد حاجة المزارعين ، وبما ان العراق غني بنفط الوقود والغاز الطبيعي الذي يمكن بواسطتهما توليد الطاقة فيصبح والحالة هذه بالامكان اعطاء كمية اكبر من الماء في

---

(1) محمد جواد علي المبارك ، أثر المياه في العلاقات بين الدول : دراسة في مكامن الصراع أو التعاون بين دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد – 1994) ، ص41 ، للمزيد ينظر :

- عبد العزيز محمد حبيب ، (ازمة الطاقة في تركيا) ، مجلة الامن القومي ، العدد 1 ، (بغداد – 1985) ، ص145.
- عبد القادر بودقة ، (ازمة الطاقة في تركيا) ، (حلقة دراسية) ، رقم 2 ، الجامعة المستنصرية، ص3.

(2) المبارك ، المصدر السابق ، ص41 .

(3) جون كولارز ، (مشكلة الطاقة وضرورة اللجوء إلى الموارد المائية في تركيا) ، اوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية ، العدد 1 ، (جامعة الموصل – 1987) ، ص119 .

(4) مجذاب بدر العناد ، (ازمة المياه العربية: مشاكلها وتأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية) ، مجلة شؤون عربية ، العدد 86 ، (القاهرة- 1996) ، ص52 .

(5) المصدر نفسه ، ص 53 .

(6) عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية - التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت – 1999) ، ص125 ، للمزيد ينظر :

- ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، ص81 .

مدة الخزن (كيبان) وينجم عن ذلك طبعا تأخير ملئه مقابل بيع النفط العراقي باسعار منخفضة)[1] .

وذهب الرئيس التركي السابق (اوزال) إلى ابعد من ذلك ، حينما صرح للاذاعة البريطانية قائلا : (بان العراق ان لم يصدر النفط عبر الاراضي التركية فانه لن يكون هناك ماء للعراق)[2] .

**ج – المكاسب المالية :**

ان تصدير المياه تجارة رائجة في مختلف انحاء العالم وان لم تأخذ اشارة واضحة اليها ببيانات التبادل التجاري ، إذ قلما نجد بلدا لا يشرب مياها معدنية مستوردة ويبلغ استيراد دول الخليج العربي من هذه المياه (100) مليون دولار يوميا ، بل ان زجاجة من هذا النوع من المياه تباع بثلاثة اضعاف قيمتها من النفط [3] . وقد وجدت تركيا ان علاقاتها مع هذه الاقطار تحد من اعتماد تركيا كليا على جهات معينة وتوفر لها دعما ماليا واقتصاديا [4] .

2- الاهداف السياسية :

ان التحكم بمصادر المياه ومحاولة احتكار بيعها إلى اقطار الخليج العربي لا تخلو من غايات سياسية ترتبط بمصالح تركيا الاقتصادية ، ان الذي يتتبع خطوات السياسة المائية التركية لابد له ان يتساءل عن الاهداف التركية من وراء ذلك ، وهل انها تهدف حقا إلى احداث تنمية في مناطقها الفقيرة ، ام هناك اهدافا سياسية اخرى [5] .

تشير المعلومات إلى انه في حالة انتهاء تركيا من بناء السدود على روافد نهري دجلة والفرات داخل أراضيها الاقليمية فان ذلك سيمكنها حتما من التحكم بنسبة كبيرة من مياهها ، لاسيما نهر الفرات ، ومما يخشى منه ان تتصرف تركيا تصرفا تعد من خلاله السدود المائية في اراضيها منافذ للضغط والاختراق السياسي للاقطار العربية المجاورة ، وقد شرعت تركيا بتنفيذ مشروعها في جنوب شرق الاناضول في ظل ظروف سياسية عربية واقليمية ملائمة منها :

- الخلاف السياسي بين العراق وسوريا الذي انعكس على عدم اتفاق القطرين على موقف موحد تجاه قضية المياه والسدود والخزانات المائية .
- قيام الحرب العراقية - الايرانية منذ عام 1980 واستمرارها ، والذي ادى إلى تعميق الخلاف السوري العراقي ، بسبب وقوف الحكومة السورية إلى جانب ايران [6] ، فضلاً عن التأثير على بلدان منطقة المشرق العربي من خلال التحكم بالمياه وفرض الشروط التي تناسبها ، الا ان من اهداف تركيا غير المعلنة السعي إلى ابتزاز العراق مستقبلا من خلال العمل على مبادلة النفط بالمياه [7] .

---

(1) المبارك ، المصدر السابق ، ص43 .
(2) المصدر نفسه ، ص45 .
(3) المبارك المصدر السابق ، ص46 .
(4) المصدر نفسه ، ص46 .
(5) المصدر نفسه ، ص51 .
(6) السبعاوي ، ابعاد ومؤثرات جنوب شرق الاناضول التركي (الغاب) في الامن القومي العربي ، ص15.
(7) العناد ، المصدر السابق ، ص53 .

لقد ارتبط مشروع الغاب ببعض التوجهات السياسية في تركيا ، فبالرغم من ادعاء الاتراك بان دوافع هذا المشروع انمائية ، الا اننا نرى ان الدوافع السياسية واضحة للعيان ، فكثيرا ما تلجأ تركيا إلى تسويغ سياستها المائية باختلاف الاوقات مع الدول المتشاطئة، ففي سنة 1987 مثلا ربط الرئيس التركي الراحل (اوزال) بين منح سوريا (12) مليار متر مكعب من المياه بوقف سوريا لدعمها حزب العمال الكردستاني .P.K.K وتحاول أيضاً اقحام الكيان الصهيوني في قضية المياه [1] ، فضلاً عن مشروع الـ GAP يصبح في اهداف تركيا السياسية المتعلقة بقيام دور اقليمي في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي بعد انتهاء الحرب الباردة[2] ، وتنطلق تركيا في تعاملها مع مسألة المياه من حسابات سياسية ستراتيجية وليست فنية في ضوء الاهتمام المتزايد بالموارد المائية عالميا واقليميا ، ويمكن القول ان سياسة تركيا في هذا المجال جعلت مسألة المياه وسيلة لمواجهة المتغيرات الدولية والاقليمية للحصول على موقع فعال ومؤثر في ما يسمى بـ (النظام الدولي الجديد) [3].

وهذا كله يؤكد الهدف الحقيقي لسياسة تركيا وتهديدها الخطير للامن القومي العربي، فالفرات هو حبل الوريد لـ (13) مليون عراقي وسوري ، ومن خلال فن مزج الماء بالسياسة ، فتركيا الغنية بالمياه والفقيرة نفطيا تسعى من وراء ورقة الفرات إلى تحقيق مصالحها على حساب حقوق العراق ودول عربية اخرى ، والولوج إلى غايات سياسية اخرى وهو ما اكده الاتراك انفسهم ليعبروا بذلك عن النيات الحقيقية لسياسة تركيا المائية التي تمثل بحق صورة لعودة الروح إلى الدولة العثمانية على حساب الوحدات السياسية العربية [4] .

3- الاهداف الامنية :

تعاني منطقة جنوب شرق الاناضول من عدم الاستقرار وفقدان الامن بسبب تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تضم تركيبة قومية ودينية ومذهبية غير متجانسة [5] ، والتي أدت إلى قيام حركات وتنظيمات سياسية فيها تدعو إلى الانفصال عن تركيا وبخاصة في صفوف الاكراد [6] . وفي مقال سياسي ورد في مجلة قضايا السلم والاشتراكية العدد التاسع في ايلول 1986 بقلم حيدر كوتلو بعنوان (الماركسية في التطبيق هي البحث الخلاق) قوله : (يجب صيانة حق الامة الكردية في رغبتها بالانفصال وتكوين دولتها المستقلة)[7] .

ولهذا يعتقد المسؤولون الاتراك بان حل هذه المشكلة وغيرها من المشاكل الامنية في منطقة جنوب شرقي تركيا يمكن تحقيقها من خلال مشروع الـ GAP ، إذ سيؤدي هذا المشروع بتصورهم إلى توطين المواطنين الاكراد وبلورة مجتمعاتهم على نحو ثابت ومستقر والعدول إلى مطاليبهم الانفصالية التي تقمع بشدة [8] . كما يؤدي هذا المشروع إلى امتصاص نقمة الاكراد والمستائين في مناطق مشروع الـ GAP التي تعد من افقر المناطق التركية ، لذلك وضعت تركيا

---

(1) العلاف ، المصدر السابق ، ص1 .
(2) المنصور ، المصدر السابق ، ص165 .
(3) الناصري ، السياسة الخارجية التركية ازاء الشرق الاوسط للمدة 1945-1991 ، ص171 .
(4) حسين علي غيشون ، مشكلة المياه في الوطن العربي وأثرها في امنه القومي ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1992) ، ص150 .
(5) Walter Laquear, Communis, and Nationalism in the Middle East, 2nd Edition, London, 1989, p.38.
(6) السبعاوي ، ابعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الاناضول ، ص6 .
(7) نديم البتكين ، تركيا بوابة ستراتيجية للامبريالية العالمية ، (د.م – د.ت) ، ص337 .
(8) السبعاوي ، ابعاد ومؤثرات مشروع جنوب شرق الاناضول ، ص6 .

من بين اهداف المشروع ان تحكم سيطرتها على المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية من البلاد لخشيتها من الحركات الكردية المسلحة من خلال توفير فرص العمل لسكان تلك المناطق في قطاع الزراعة والصناعات الزراعية [1] ، ووضع حد لحالة الحركة المسلحة التي يقوم بها الاكراد من خلال نشاطات حزب العمال الكردستاني الكردي وسيكون ذلك عن طريق تنمية المنطقة واحداث تغيير ديموغرافي فيها إلى درجة ان احد الباحثين عد المشروع (اداة تتريك اقتصادية)[2] .

وفي هذا السياق فان لتوفير فرص العمل والنهوض بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان هذه المناطق اهمية اخرى سياسية لتركيا من حيث امكانية تطويق الحركة الكردية المسلحة الذي يشنها حزب العمال الكردستاني منذ شهر آب 1984 [3] .

ويلاحظ ان الاتراك كانوا قد عدّو (هدف القضاء على الارهاب) احد اهم اهداف المشروع ، فكما قال وجيهي اوزال : (ان مشروع الغاب سيمحو الارهاب الانفصالي ، وتتفق جميع الاحزاب السياسية التركية على الانعكاسات الايجابية التي قد يخلقها المشروع لجهة تخفيف حدة التوتر العرقي الداخلي) ، ومن جانب آخر كان سليمان ديميريل قد وصف المشروع بأنه : (رمز المعركة المفتوحة مع البطالة والفقر والحرمان) [4] .

ولعلنا لا نضيف شيئا إذا قلنا ان فعل التنمية هو (فعل سياسي) ابتداء ، غير ان الفعل التنموي في مشروع الغاب كان سياسيا لصالح السياسة وليس لصالح المجتمع وتراثه الحضاري [5] .

## ثالثا : سلبيات مشروع الغاب وانعكاسات ذلك على العلاقات العراقية - التركية :

يعد مشروع الغاب الذي صممته تركيا وباشرت في تنفيذه دون استشارات شاملة مع سوريا والعراق ، وتهدف من خلاله إلى ان تكون قوة اقتصادية كبرى في المنطقة ، مما سيؤثر سلبيا على حساب حقوق سوريا والعراق في مياه الفرات ، ومن الممكن ان يؤدي بعد الانتهاء منه إلى حدوث كارثة مائية في سوريا ، والى نشوب أكثر من كارثة مائية في العراق، إذ سينخفض نصيب الاولى من المياه بنسبة 40% ، والثانية بنسبة 80% وهذا يتعارض مع القانون الدولي الذي لا يبيح لتركيا السيطرة على مياه نهري دجلة والفرات لاغراض سياسية واقتصادية [6] .

ومن الآثار السلبية للمشروع انه سيستهلك كميات كبيرة من المياه تقدر بنصف المعدل السنوي لايراد نهر الفرات ، ان اجمالي وارد نهر الفرات عند الحدود التركية – السورية هو (30) مليار متر مكعب ، فان الاحتياج المائي للمشاريع التركية على الفرات عند اكمالها سيكون نحو (15.106) مليار متر مكعب ، وكذلك عند انجاز الجانب السوري مشاريعه الاروائية التي تستهلك مياها قدرها (6.7) مليار متر مكعب ، فان ما سيصل من مياه إلى الحدود العراقية – السورية سيكون نحو (8.45) مليار متر مكعب كمعدل (بضمنها المياه الراجعة من المشاريع الاروائية في كل من تركيا وسوريا) وبنوعية مياه رديئة تبلغ ملوحتها نحو (1300) جزء

(1) المنصور ، المسدر السابق ، ص65 .
(2) العلاف ، المصدر السابق ، ص1 .
(3) المنصور ، المصدر السابق ، ص171 .
(4) حمزة ، المصدر السابق ، ص52 .
(5) المصدر نفسه ، ص42 .
(6) السبعاوي ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية ، ص17 .

بالمليون ، في حين يقدر الاحتياج المائي في حوض الفرات عند مساحة (4) ملايين دونم مع الاحتياجات الاخرى بـ (21) مليار متر مكعب سنويا ، ويلاحظ حصول نقص بمقدار (12,5) مليار متر مكعب سنويا ، اما معدل وارد نهر دجلة عند الحدود العراقية – التركية فهو (21) مليار متر مكعب [1] .

فضلاً عن انها تؤثر سلبا على نوعية المياه الواردة إلى العراق واحتمال تلوثها لاسباب منها ، زيادة ملوحتها واحتوائها على ملوثات كيمياوية بسبب استخدام الاسمدة في الزراعة ، فضلاً عن التأثيرات السلبية للسدود والمشاريع الاروائية التي تقيمها تركيا ، واحتمالات تأثيرها المباشر على مجمل العلاقات السياسية بين البلدين خاصة ان قضية المياه تبرز على الصعيد الدولي تحديا جديدا يمكن ان يهدد الامن والاستقرار في المنطقة ، واستخدام المياه كسلاح سياسي وورقة ضغط للمساومة على وضع حلول لمشكلات أخرى [2] . وللوقوف على مدى تأثير مشروع الغاب على قسمة العراق وسوريا من المياه كما ونوعا، ذكر الخبير الامريكي (توماس ناف) : ان انجاز هذا المشروع في تركيا وسد أتاتورك بشكل خاص سيؤدي إلى خفض امدادات مياه نهر الفرات إلى سوريا بنسبة 40% والى العراق بنسبة 80% وحتى 90% حسب مصادر اخرى ، فضلاً عما يسببه المشروع من جراء ما سينتج من السدود ومشاريع الري من حبس كبير من الطمي الذي تحمله المياه وازدياد في نسبة ملوحتها وتلوثها بالاسمدة الكيمياوية والمبيدات [3] .

ونتيجة لنقص الموارد المتوقع بعد انشاء السدود والمشاريع الاروائية في كل من سورية وتركيا سيتعذر تأمين الكميات المطلوبة منها لارواء المساحات الزراعية في القطر العراقي وسيترتب على ذلك حرمان الاراضي والمشاريع القائمة والتي ستقام مستقبلا وخاصة في حوض نهر الفرات من المياه اللازمة ، فضلاً عن نوعيتها الرديئة وسيترتب على ذلك نتائج سلبية اهمها هجرة السكان من الريف إلى المدينة ، وانخفاض كبير في الانتاج الزراعي وازدياد مشكلة التصحر وتأثر الحالة الصحية والنفسية لمستخدمي مياه النهرين والمشاريع الصناعية القائمة عليها [4] .

ومن الجدير بالذكر ان لمشروع الغاب جوانب اخرى تؤثر سلبا في آمال تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الاوربي ، إذ ان الاخير يخشى مما سيلحق بمصالح منتجيه الزراعيين من اضرار بتأثير زيادة الانتاج الزراعي التركي عند اكتمال هذا المشروع الضخم[5].

اما الصعوبات التي تواجه المشروع ، فبعد استكمال القسم الاعظم منه بسدوده ومحطاته الكهربائية ، يبدو ان هذه المناطق امام مشكلة من نوع مضاد ، وهي توافر المياه بكثرة لكن دون امتلاك المزارعين ثقافة زراعية ، تتيح لهم الاستخدام السليم لهذه النعمة التي بدأت تتحول إلى نقمة ، فالتربة الجافة سابقا تتحول مع فائض المياه إلى تربة موحلة ومالحة وتتراجع نوعيتها ويقل عطاؤها [6] .

كما اكد وزير الدولة السابق المسؤول عن مشروع الغاب (صالح يلديريم) انه لا يرى مسألة الملوحة خطيرة في هذه الآونة لكنها قابلة لان تكون كذلك في حال عدم اعتماد اساليب

(1) حسين ، المصدر السابق ، ص35 .
(2) المصدر نفسه ، ص37 .
(3) مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، المصدر السابق ، ص51 .
(4) حسين ، المصدر السابق ، ص37 .
(5) المنصور ، المصدر السابق ، ص173 .
(6) نور الدين ، حجاب وحراب -الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، ص83 .

صحيحة للمياه ، ويعتقد يلديريم ان المشكلة الحقيقية التي تواجه المشروع هي مسألة التمويل ويقول : انه إذا استمر الوضع في المشروع على ما هو عليه الآن فلن ينتهي قبل مرور سبعين أو تسعين سنة [1] .

ويقول احد مسؤولي الغاب (ان الزمن ضدنا يجب ان نوقف الزمن ونحوله لمصلحتنا) كما تطرق الباحث الامريكي دايفيد جودسون إلى المشاكل الاجتماعية المصاحبة للمشروع والمتمثلة بشكل رئيس في حالة التخلف والجهل المستشرية في جنوب شرق الاناضول والتي ستحد من الاستفادة من المشروع ، مثل مشكلة الصراع الكردي – التركي المستمر منذ عقد ونصف والذي اوقع عشرات الآلاف من القتلى وأدى إلى فرض حالة الطوارئ لسنين طويلة في المنطقة [2] .

كما ان هناك مشكلة توزيع الاراضي بعد ان تم التراجع عن قانون اصلاح الاراضي عام 1984 واعيد الملاكون مرة اخرى إلى اراضي جنوب شرق الاناضول ، إذ يتوقع الباحثون ان يزيد المشروع من حالة التفاوت الاجتماعي ويحدث خللا جديدا في التوازنات وذلك في ضوء التوزيع غير العادل للاراضي ، الامر الذي يحول المشروع إلى مصدر لنزاعات جديدة [3] .

وعلى الصعيد التقني يدور حديث في اوساط المسؤولين عن مشروع الغاب حول بقاء مساحات زراعية دون مياه وتعرض شبكة الري للهدر بحيث تذهب نصف المياه هباء ، وذلك بسبب ان شبكة ري الغاب ستكون مكشوفة مما يعرض قسما كبيرا منها للتبخر [4] .

## رابعا : مشروع الغاب والكيان الصهيوني :

كان مقررا لمشروع الغاب الاضخم في تاريخ تركيا ان ينتهي خلال العام 2010 على ان يتم تأمين مبلغ (مليار وثلاثمائة) مليون دولار كل عام ليصل اجمالي نفقات المشروع منذ بدايته في مطلع الثمانينيات نحو (35) مليار دولار إلى (40) مليار دولار ، لكن العجز التركي عن الاستمرار في تأمين هذه المبالغ جعل تركيا تتطلع إلى مصادر خارجية للتمويل في مرحلة ما بعد السدود ، أي مد الاقنية واستثمار الاراضي وما يتصل بذلك من مشاريع صناعية وتجارية في تركيا ، وفي السنوات الاخيرة لم تعد امامها للمساعدة على مختلف الصعد سوى الكيان الصهيوني [5] .

ويرى دبلوماسي تركي كبير ، قوله : (ان البلاد الوحيدة المماثلة لنا في الشرق الاوسط هي اسرائيل)[6] .

اصبح الكيان الصهيوني في نظر غالبية الكماليين الاتراك مدعومين من المؤسسة العسكرية واذرعتهم الاعلامية هو النموذج في الديمقراطية وفي الاصلاح الاقتصادي وخفض التضخم والتقدم التكنولوجي وبالتالي لم يجد الاتراك حلولا للمشكلات التي يواجهها مشروع الغاب سوى الكيان الصهيوني ، ووجود البلدين في جغرافية واحدة يجعل هذا التعاون محكوما بالنجاح [7] .

---

(1) المصدر نفسه ، ص83 .
(2) البهلول ، المصدر السابق ، ص46 .
(3) البهلول المصدر السابق ، ص46 .
(4) المصدر نفسه ، ص47 .
(5) نور الدين ، حجاب وحراب – الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، ص84 .
(6) روبنس ، المصدر السابق ، ص102 .
(7) نور الدين ، حجاب وحراب – الكمالية وازمات الهوية في تركيا، ص84 .

وواقع الامر يشير إلى ان التأثير الصهيوني في المشاريع المائية التركية اضحى واضح المعالم منذ سنوات عدة ، أي منذ ان اقحم الكيان الصهيوني نفسه في مشروع الغاب التركي [1] . فقد ساهمت شركات لانظمة الري في الكيان الصهيوني بما مجموعه (43,020) مليون دولار امريكي لمشروع الغاب [2] .

فقد صرح مصدر صهيوني قائلا : (تنظر اسرائيل إلى مشروع الغاب باهتمام متزايد وهي مستعدة للمساهمة وتقديم الخبرات والتكنولوجيا الاسرائيلية في مجال تطوير الزراعة في هذا المشروع)[3] . وبدأ أول المشاريع وبحكم حاجة تركيا إلى توسيع تقنيات الري مع الشركتين الاسرائيليتين NAAN و NETAFIM في مجال الري بالتنقيط واعطاء خبراء اسرائيليين من الشركتين المذكورتين دورات تدريبية للمزارعين في مشروع الغاب ومساعدتهم على استخدام الاجهزة الجديدة في الزراعة [4] .

وتتطلع تركيا بتعاونها مع الكيان الصهيوني إلى دعم مالي اسرائيلي كبير ، سواء في اطار استثمارات مباشرة أو تقديم المساعدات والقروض لاقامة عدد من السدود الاضافية أو الايعاز للمؤسسات المالية الغربية التي يهيمن عليها رجال المال اليهود للقيام بهذا الدور [5] .

ان الكيان الصهيوني يتعامل مع المشاريع المائية التركية من خلال تقديم الخبرات والتقنية في مجال تطوير الزراعة ضمن مشروع الغاب [6] ، ويبدو ان الرغبات المتبادلة بين تركيا والكيان الصهيوني قد بُدئ بتطبيقها فعلا ، إذ قام وفد زراعي ضم فنيين وزراعيين اتراكا من منطقة (اضنه) بزيارة الكيان الصهيوني ثلاث مرات متتالية عام 1989 ، وكان وفدان آخران من المنطقة نفسها برئاسة (عز الدين اوزجو) قد زارا الكيان الصهيوني للغرض نفسه ، وصرح اوزجو قائلا : (تعد اسرائيل من افضل البلدان في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وبامكان تركيا الاستفادة من الخبرات الاسرائيلية إلى ابعد مدى في مشروع الغاب وان التنسيق جار بين الطرفين لوضع برنامج عمل مشترك)[7].

وتظهر هذه التطورات جانبا من التعاون المتزايد بين تركيا و الكيان الصهيوني، وتسعى تركيا من خلال تعاونها الزراعي مع الكيان الصهيوني إلى تحقيق ثروة زراعية تمكنها من تحويل منطقة الغاب إلى عملاق تصدير في مطلع القرن الحادي والعشرين[8].

ولا يقتصر النشاط الصهيوني في منطقة الغاب على مشاريع الاستثمار والمساعدات الزراعية ، فاللقاءات لا تنقطع بين الوفود الصهيونية ومسؤولي المحافظات والبلديات الجنوبية الشرقية في تركيا ، ولا يشك احد في ان تعزيز العلاقات التركية – الصهيونية في منطقة حيوية مثل جنوب شرق تركيا هو احدى اوراق الضغط على دول الجوار الجغرافي ومنها العراق وسوريا [9] ، واخيرا فان الكيان الصهيوني يدرك اخفاقات مشروع الغاب وخصوصا في المجالات الهندسية والتمويلية ، إذ وجدت فيه بيئة صالحة لنشاطها ، وقد شهدت العلاقات التركية

(1) السبعاوي ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية ، ص28 .
(2) حسين ، المصدر السابق ، ص34 .
(3) السبعاوي ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية ، ص28 .
(4) نور الدين ، حجاب وحراب – الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، ص85 .
(5) طلال محمد كداوي ، (الابعاد الاقتصادية للاتفاق العسكري التركي الصهيوني) ، مجلة دراسات سياسية ، العدد 2 ، (بغداد – 1999) ، ص38 .
(6) المصدر نفسه ، ص38 .
(7) السبعاوي ، اسرائيل ومشاريع المياه التركية ، ص29 .
(8) نور الدين ، حجاب وحراب – الكمالية وازمات الهوية في تركيا ، ص86 .
(9) المصدر نفسه ، ص86 .

– الصهيونية تطورا مهما مع تأسيس مجلس العمل التركي الصهيوني ويبدو ان اهم مجالات التعاون بين تركيا و الكيان الصهيوني سيتركز على القطاع الزراعي ، فبعض النخب التركية معجبة بسياسة الكيان الصهيوني الزراعية (ارض اقل – ماء أقل – انتاج اكثر) ولذلك اقترح (يالين ايريز) رئيس المجلس المذكور تطبيق التكنولوجية الصهيونية في منطقة المشروع ، ويقول المسؤولون الاتراك ان الاسرائيليين يقترحون القيام باستثمارات في مجال الصناعات التي تعتمد على الزراعة وفي موضوع خدمات البلدين الكبيرة مثل البيئة والبنى التحتية [1] .

(1) حمزة ، المصدر السابق ، ص56 ، للمزيد ينظر :
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، (التأثير الاسرائيلي في المشاريع المائية التركية وانعكاساتها على الامن القومي العربي) في عبد الرزاق عبد الحميد شريف وآخرون (الموارد المائية لدول حوضي دجلة والفرات – واقعها وأفاقها المستقبلية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1993) .

# المبحث الثالث
## تأثير مشكلة المياه في العلاقات العراقية – التركية 1980-1990

تحتل العلاقات العراقية – التركية مكانا بارزا في جداول الاعمال لدى كل حكومة جديدة في انقرة ، انطلاقا من الاعتبارات المصلحية بين الطرفين [1] ، وقبل الحديث عن تأثير مشكلة المياه على العلاقات العراقية – التركية ، لابد من الاشارة إلى موقف العراق تجاه ازمة مياه نهري دجلة والفرات ، إذ يرتكز موقف العراق في هذه الازمة على مجموعة من المبادئ سبق ذكرها (فقد قام العراق بمباحثات نهر الفرات واحاطة الجانب التركي بتفاصيل موقف العراق ورفض فكرة بحث موضوع مياه نهر دجلة ضمن مباحثات تقسيم مياه نهر الفرات)[2].

وفي هذا السياق جرى الاستناد إلى المباحثات العراقية – التركية على ما ورد في برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا لسنة 1971 والذي ينص على ان : (يشرع الطرفان في اسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء من الفرات وبمشاركة جميع الاطراف المعنية) [3] .

ان مشكلة المياه القائمة في عملية تقسيم الحصص المائية سواء منها في مياه نهر دجلة بين العراق وتركيا وفي مياه نهر الفرات بين الاطراف الثلاثة العراق وتركيا وسوريا ، على الرغم من عدم التوصل إلى حل شامل يرضي العراق ويحق له حقوقه التاريخية المكتسبة في مياه النهرين ، ولكنها تبقى بحدود أن هذين النهرين هما من الانهار الدولية من وجهة النظر التركية ، إذ انهما يجريان في أكثر من دولة واحدة ، فان لكل دولة من هذه الدول حقوقها وان هذه المشاكل يمكن ان تحل على اساس تقسيم المياه بطريقة عادلة ومقبولة ، وبتنسيق متكامل للمشروعات على نهري دجلة والفرات وترتيب الاولويات بحيث يجري تقسيم المياه حسب نسب معقولة يتفق عليها بين الاطراف المعنية بصيغة لا تؤدي إلى الاضرار بمصالح أي طرف من هذه الاطراف [4] .

وفي عام 1980 عقد اجتماع بين العراق وتركيا في انقرة ، وكان هذا الاجتماع على مستوى رؤساء الوزراء ، وقد تم خلاله التوقيع على بروتوكول نص على تشكيل لجنة فنية مشتركة اوكلت اليها مهمة اعداد تقرير فني يرفع إلى الحكومات وتحدد فيه الكمية المناسبة والمعقولة التي يحتاجها البلدان من مياه الفرات على حد تعبير البروتوكول [5] .

ووضع مخطط عام وشامل يربط عددا من المشروعات المائية ممهدا السبيل بذلك إلى مشروع جنوب شرق الاناضول الكبير ، وأدى قلق الدولتين النهريتين الاخيرتين نتيجة ضخامة المشروع إلى تشكيل لجنة تقنية ثلاثية عام 1980 ، ودلل قبول تركيا على الاشتراك في هذه المحادثات على انها لا ترى في الفرات نهرا تركيا ، بل تعترف بأن للعراق وسوريا حقا فيه [6] .

---

(1) عايدة العلي سري الدين ، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية – الاسرائيلية ، ط1 ، (بيروت – 1997) ، ص87 .

(2) جمهورية العراق ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ، مباحثات مياه نهر الفرات ، رقم الملف 520700/373 بتاريخ 1973/7/21 ، العدد 2880 ، الوثيقة رقم 38 ، ص48 .

(3) جمهورية العراق ، وزارة الري ، مباحثات مياه نهر الفرات بتاريخ 1973/8/9 ، العدد 5388 ، الوثيقة رقم 9 ، ص13 .

(4) ابراهيم ، المصدر السابق ، ص90 .

(5) مروان عبد الله ، العراق قلق على الفرات وتركيا مطالبة بالحكمة والروية ، مجلة الوطن العربي ، العدد 150 ، (باريس- 1990) ، ص20 .

(6) روبنس ، المصدر السابق ، ص109 .

ان اللجنة المشتركة إلى شكلت في العام 1980 لم تستطع ان تنجز تلك المهمة، وسبب ذلك يعود إلى موقف الجانب التركي الذي حاول منذ بداية تشكيلها ، حرفها عن مهمتها الاساسية على اساس ان هدفها هو وضع اسس ما اسماه بـ (الاستخدام الامثل للمياه) وفي سياق الاساس المذكور سيتوجب على اللجنة الدخول في العديد من المتاهات والتشعبات، وفي صميم السياسة الاقتصادية والزراعية للبلدان الثلاثة ، الامر الذي ينتج عنه صعوبات ومشاكل بالغة التعقيد ، مما يبعد اللجنة وبالتالي عن هدفها الاساس الذي شكلت من اجله [1] .

ان المتتبع لاهداف السياسة المائية التركية يلمس بصورة واضحة ان الاتراك سائرون على طريق بناء جملة من السدود الضخمة ، ففي تصريح للرئيس التركي الاسبق (كنعان ايفرن) اثناء استقباله نائب الرئيس العراقي عام 1981 (ان تركيا عازمة على مواصلة خططها ببناء السدود) ، مما يعني ان تركيا قد استبعدت الاعتراف بالحقوق للاطراف الاخرى[2] .

وبهذا التوسع المفتعل تهدف تركيا إلى فرض امر واقع عند تفسير بروتوكول 1982 الذي يشير إلى ضرورة التوصل إلى كمية المياه العادلة التي يحتاج اليها كل من البلدان الثلاثة من الانهار المشتركة ، وذلك من خلال طرح مسألتي الحاجات المستجدة والطابع غير الدولي للنهرين [3] .

ان دراسة التطور في العلاقات المائية بين العراق وتركيا يظهر ان عامل المياه لم يؤثر بشكل واضح على علاقات البلدين السياسية ، وذلك ربما يكون بسبب الاعتماد المتبادل تجاريا بين البلدين ولظروف العراق العسكرية ، فمدة الثمانينيات شهدت اجتماعات اللجنة الثلاثية الفنية ، والتي عقدت عدة اجتماعات لم يتناقش الاطراف فيها الا ببعض المسائل التقنية، مثل المعطيات المتعلقة بتدفق مياه النهر ، وكميات سقوط الامطار [4] .

وعندما عقد اجتماع عام 1983 بين الاطراف الثلاثة لتدارس الوضع على امل التوصل إلى اتفاق يلبي مصالح كل الاطراف حالت تركيا دون ذلك ، مما صعد من حدة الموقف بين الدول الثلاث ، وكان لابد من الانتظار حتى عام 1987 [5] .

ومع عقد بروتوكول 1987 بين تركيا وسوريا فان العراق اعتبر انه لم يكن طرفا في البروتوكول ، وبالتالي لم يوافق عليه معتبرا ان الاتفاق كان ينبغي ان يكون ثلاثيا ، والا يقل الحد الادنى للتصريف من (700-800) متر مكعب في الثانية كي لا يلحق الضرر بالعراق بانخفاض تدفق المياه وتدني نوعيتها ، وأدى بروتوكول 1987 إلى ان يشهد العام الذي تلاه غزارة في الزيارات المتبادلة بين المسؤولين العراقيين والاتراك ، بهدف بحث مسألة المياه ، إذ اوفد العراق وكيل وزارة الخارجية العراقية نزار حمدون إلى انقرة ليؤكد على الرغبة بالالتزام باسلوب التباحث الثلاثي وبالتالي رفض بروتوكول 1987 السوري التركي ، وزار رئيس الوزراء التركي (توركوت اوزال) العراق في المدة من 1-3 نيسان 1988 وتباحث مع النائب الاول لرئيس الجمهورية العراقية ورئيس الوزراء العراقي طه ياسين رمضان ، إذ اكد اوزال ان الاتفاقية التي ابرمتها تركيا مع سوريا تشكل اتفاقية ثنائية مؤقتة ، ولكن الاتفاقية النهائية ستكون

---

(1) علي جمالو ، ثرثرة فوق الفرات – النزاع على المياه في الشرق الاوسط ، ط1 ، (بيروت – 1996) ، ص59 .

(2) المبارك ، المصدر السابق ، ص75 .

(3) اورهان كولوغلو ، المصدر السابق ، ص218 .

(4) سامر سعدي مثقال جابر ، مياه الفرات والعلاقات العربية التركية 1983-1995 ، رسالة ماجستير ، (جامعة آل البيت – الاردن – د.ت) ، ص87 .

(5) منذر خذام ، الامن المائي العربي - الواقع والتحديات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، (بيروت – 2001) ، ص239 .

على صعيد ثلاثي ، وان نقص تدفق مياه الفرات هي مشكلة يجب تسويتها بين العراق وسوريا [1] .

ان اللجنة التكتيكية التي عقدت عام 1980 عادت أيضاً في نهاية عام 1989 وعقدت (14) اجتماعا لكنها عجزت عن التوصل إلى اتفاقية ثلاثية حول استخدام مياه الفرات [2] . ومما سبق يمكن ملاحظة ان الدبلوماسية التركية تعاملت مع قضية مياه الفرات بطريقة تضمن لها الحياد وحسن العلاقات مع الاطراف كافة ، بل ونقل الخلاف ليحدث بين الاطراف الاخرى ، إذ عدت ان مشكلة المياه في العراق مرتبطة بحجز سوريا للمياه عن العراق [3] .

ومن خلال دراسة العلاقات العراقية – التركية وتطور الازمات المائية بين البلدين ، يتضح ان تأثير عامل مياه الفرات على العلاقات بين البلدين وعلى مدار مدة عشرين عاما كان محدودا ، إذ ان اشد ازمة مائية بين البلدين كانت عام 1990 [4] .

إذ قامت تركيا باثارة قلق جارتيها عندما اوقفت في مطلع كانون الثاني 1990 تدفق مياه الفرات جنوبي سد اتاتورك لمدة شهر ، وهذا السد يعد حجر الاساس في خطة تنمية الاناضول وهو خامس اكبر سد صخري في العالم ، وقد ابلغت تركيا كلا من العراق وسوريا في شهر تشرين الثاني على ذلك بخططها للشروع في ملئ خزان السد وعرضت تعويضها بزيادة تدفق مياه النهر خلال المدة من تشرين الثاني إلى منتصف كانون الثاني [5] .

فاقدام تركيا عام 1990 على قطع مياه الفرات لمدة شهر طرح سؤالا جديا حول مستقبل العلاقة بين العرب ودول الجوار الاقليمي في ضوء انتقال النزاع الصامت إلى حيز الفعل المباشر وقدرتها على تخريب المشاريع الزراعية وتقليص أو زيادة منسوب المياه في السدود وبهذا فانها تمتلك مفتاح الامن الغذائي لثلاثين مليونا من العرب [6] .

ان تركيا ومنذ أمد بعيد تستخدم المياه كورقة ضغط ، فهي تارة تقدمها كورقة سلام من خلال مشروع انابيب السلام * واحيانا ورقة ضغط ضد العراق وسوريا كما حصل في عام 1990 ، وكذلك اقحام الكيان الصهيوني بهذا الموضوع [7] . ان اتخاذ الحكومة التركية قرارها الفردي بقطع مياه الفرات لمدة شهر اعتبارا من الثالث عشر من كانون الثاني عام 1990 كان لصالح مشاريعها الاقتصادية دون اعلام شريكتيها في الحوض كما تقضي الاعراف والمواثيق الدولية ، مما ادى إلى الحاق اضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة بكل من سوريا والعراق [8] .

---

(1) جابر ، المصدر السابق ، ص87 .
(2) روبنس ، المصدر السابق ، 109 .
(3) جابر ، المصدر السابق ، ص88 .
(4) المصدر نفسه ، ص89 .
(5) ساندرا بوستل ، الواحة الاخيرة – في مواجهة ندرة المياه ، ترجمة علي حسين عجاج ، ط1 ، (الاردن – 1994) ، ص67 .
(6) محمد جواد علي ، الامن المائي وتأثيره في الامن القومي ، نشرة قضايا دولية ، العدد 26 ، (جامعة بغداد – 1998) ، ص16 .
(*) للمزيد عن تفاصيل مشروع انابيب السلام ، ينظر :
- ابراهيم خليل احمد ، (مشروع مياه السلام التركي – اهدافه وآثاره على مستقبل المصادر المائية في الوطن العربي) في عبد الرزاق عبد الحميد شريف وآخرون (الموارد المائية لدولي حوضي دجلة والفرات - واقعها وافاقها المستقبلية) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1993) .
(7) وصال نجيب العزاوي ورواء زكي الطويل ، تركيا واسرائيل (الدور المركب) ، دراسات ستراتيجية ، العدد36 ، مركز الدراسات الدولية ، (بغداد – 2002) ، ص97 .
(8) غيشون ، المصدر السابق ، ص144 ، للمزيد عن تفاصيل الاضرار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، ينظر :
- المبارك ، المصدر السابق ، ص ص 75-81 .

اما الاضرار التي تتعلق بالجانب العراقي فان الوضع أسوأ مما عليه في الجانب السوري وذلك ان العراق يقع في نهاية مجرى النهر ، وقد تمثلت الاضرار في الحاق الخسارة بـ (خمسة ونصف) مليون من السكان العراقيين الذين يعيشون على ضفاف نهر الفرات [1] .

كما ادى هذا الاجراء إلى نقص في كمية المياه اللازمة لري 40% من الاراضي الزراعية العراقية وقد حدث خلال مدة الانقطاع نقص في المياه المتدفقة إلى العراق بما يعادل (مليار متر مكعب) ، واذا كان سد القادسية قد استطاع جزئيا التعويض عن هذا النقص ، فقد كانت المناطق الواقعة بين الحدود السورية وسد القادسية أكثر المناطق تضررا لعدم وجود سدود فيها ، وقد أثر هذا الاجراء على الحاق اضرار كبيرة بمحاصيل الارز والقمح [2] .

وتهدف تركيا من خلال هذه السياسات إلى التحكم بمياه الشرب لدول المنطقة وهي التي تفكر بجعل هذه الدول سوقا لمنتجاتها ومقايضة المياه بالنفط كي تحقق لنفسها مكانة سياسية واقتصادية مرموقة في هذه المنطقة ، ولا يغيب عن الاذهان دور التعاون الصهيوني التركي في هذا المجال [3] .

ولم تصل ردود الفعل المتبادلة بين العراق وتركيا على أثر هذه الازمة الا إلى حد الاستنكار العراقي لحجز المياه من قبل تركيا ، ويمكن تفسير هذا الامر بأن العوامل الاخرى المؤثرة في العلاقات العراقية – التركية تمثل اهمية اكبر ، فالعراق كان يحتاج إلى تركيا بوصفها طريقا لتصدير نفطه وطريقاً برياً لمعظم وارداته وحليفاً سياسياً خلال الخلافات العراقية مع كل من سوريا وايران ، اما تركيا فتحتاج إلى عائدات مرور النفط العراقي عبر اراضيها وتحتاج النفط العراق ذي السعر المنخفض ، وتحتاج الطريق البري العراقي لتصدير منتجاتها إلى دول الخليج العربي [4] ، لذا فان البلدين وحتى ازمة الكويت بأيام كانا يعملان على ان تبقى علاقاتهما قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل ، وبالتالي حسابات المنفعة والخسارة[5] .

ومن خلال البحث تبين ان العلاقات التركية مع جارتيها العربيتين تتأثر بمجموعة من العوامل بشكل يجعل من ازمة مياه نهر الفرات من العوامل ذات التأثير المحدود على العلاقات العربية التركية ، إذ انه بوجود عوامل التنافس على الدور الاقليمي والعلاقات الاقتصادية ومشكلة الاكراد ، فان مشكلة مياه الفرات تستخدم في بعض الاحيان كورقة ضغط لتحقيق مكاسب اقليمية واقتصادية بشكل يجعل من الممكن القول ان العلاقات العربية – التركية لم تشهد ازمة حقيقية بسبب الصراع على تقسيم مياه نهر الفرات ، في ما كانت الازمات الحاصلة تتركز اساسا في الموقف من القضية الكردية والتنافس على دور اقليمي متميز والموقف التركي من الصراع العربي الصهيوني [6] .

ويمكن القول ان عامل مياه نهر الفرات يتأثر بنتائج العوامل الاخرى بشكل كبير نوعا ما مما يؤثر عليها ، رغم ان قضية المياه تعد قضية ستراتيجية في السياسة الخارجية لدول المنطقة ، إذ ان الحاجة الكبيرة للمياه ووجود خطر استخدام تركيا لقضية المياه كأداة ضغط – سلاح على جارتيها العربيتين [7] .

(1) المجالي ، المصدر السابق ، ص41 .
(2) البهلول ، المصدر السابق ، ص51 .
(3) البهلول المصدر السابق ، ص48 .
(4) جابر ، المصدر السابق ، ص89 .
(5) المصدر نفسه ، ص89 .
(6) المصدر نفسه ، ص91 .
(7) المصدر نفسه ، ص92 .

# الفصل الرابع
## العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية
## 1990 – 1980

### المبحث الاول
العلاقات العراقية – التركية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري
1990-1980

### المبحث الثاني
العلاقات العراقية – التركية في مجال النفط والغاز
1990-1980

اولا : في مجال النفط

ثانيا : في مجال الغاز

# المبحث الاول
## العلاقات العراقية – التركية في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري 1980 – 1990

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوة الدولة وتكثيف علاقاتها السياسية ، فلا تقل اهميته عن اهمية الحدود في تدعيم وتعزيز امنها ، فالاحداث الدولية التي تقع على مقربة من موقع الدولة الجغرافي أو على حدودها مباشرة تؤثر بلا شك بصورة اكثر في تحديد مواقفها السياسية من تلك الاحداث ، بما قد يترتب على الدولة اتخاذ الكثير من القرارات وظهور الكثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية [1] .

اما بخصوص موقع تركيا الفلكي فهي احدى دول جنوب غربي اسيا تقع في نصف الكرة الشمالي بين قارات العالم الثلاث (آسيا – افريقيا – اوربا) ، وهي تمتد بين دائرتي عرض (36-42°) شمالا وخطي طول (26-44°) شرقا ، وهي بذلك تبدو في هيئة مستطيل عرضه من الشمال إلى الجنوب (483) كم$^2$ ، وطوله من الشرق إلى الغرب (1450)كم$^2$ ، إذ تبلغ مساحتها الاجمالية نحو (780,000) كم$^2$ [2] .

اما موقعها القاري فهي تتوسط قارات العالم القديم (آسيا – افريقيا – اوربا) ، وهي تمثل النقطة التي تلتقي عندها خطوط المواصلات التجارية عبر العصور التاريخية المختلفة[3]. كما ان موقع تركيا المائي (البحري) بالنسبة للاجسام المائية اعطاها مكانة خاصة في التاريخ الحديث والمعاصر على المستويين الاقليمي والدولي ، فهي تمتلك مضيقي البسفور والدردنيل وبحر مرمره [4] .

ولكون تركيا من الدول المجاورة للعراق وارتبطت بعلاقات اقتصادية معه منذ عشرينيات القرن العشرين ، الا ان هذه العلاقات كانت محدودة وخاصة خلال النصف الاول من ذلك القرن [5] ، وفي مدة ثلاثينيات القرن نفسه ارتبط العراق بتركيا باتفاقية تجارية على المستوى الرسمي بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة [6] ، كما وقع العراق اتفاقيتين تجاريتين مع تركيا ، الاولى وقعت عام 1932 والثانية وقعت عام 1965 التي تضمنت احدى عشرة مادة مع ملحقين لكل من الصادرات العراقية والصادرات التركية ، وأهم ما ركزت عليه هاتان الاتفاقيتان هو منح الطرفين لكل منهما الآخر معاملة الامم الاكثر حظوة فيما يتعلق بالرسوم الكمركية والضرائب والتكاليف المفروضة على استيراد وتصدير السلع [7] .

وقد تطورت صيغ التعاون العراقية – التركية بعد عام 1968 في العراق ، إذ أولى العراق اهتماما خاصا للعلاقات مع البلدان المجاورة للعراق والقريبة منه ولما يربطه واياها من

---

(1) المطلبي ، المصدر السابق ، ص ص 9-10 .
(2) المصدر نفسه ، ص15 .
(3) المصدر نفسه ، ص29 .
(4) المصدر نفسه ، ص40 .
(5) قبيس سعيد عبد الفتاح ومثنى عبد الرزاق الدباغ ، (العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ومستقبلها)، مجلة ام المعارك ، العدد 22 ، (بغداد – 2000) ، ص59 .
(6) صالح ، المصدر السابق ، ص ص 9 –10 .
(7) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص14 .

صلات تاريخية ومصالح وآفاق مشتركة ، إذ حرص العراق على اقامة علاقات حسن الجوار وتعاون متبادل في سائر الميادين مع الجارة تركيا [1] .

وفي ايلول عام 1968 تم التوقيع على اتفاقية الترانزيت بين البلدين التي تستهدف توسيع العلاقات التجارية عن طريق قيام تنظيم أفضل لعمليات الترانزيت بين البلدين ، وخاصة فيما يتعلق بمرور البضائع ووسائط النقل والمسافرين ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية (14) مادة اصبحت نافذة المفعول لمدة خمس سنوات ، يتضمن تبادل وثائق الابرام وتجدد تلقائيا لمدة خمسة سنوات اخرى ، ودخلت اتفاقية الترانزيت حيز التنفيذ في نهاية 1969 [2].

وفي كانون الثاني عام 1971 تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني بين الطرفين وتضمن ادخال فقرات جديدة في قائمة التبادل التجاري كالنفط والغاز والكبريت ومعدات المواصلات السلكية واللاسلكية ، ومعدات السكك الحديدية [3] .

وفي عام 1972 اجتمعت لجنة النقل والترانزيت ودرست اقتراح الجانب العراقي عند مطالبته بتخفيض خاص لتكاليف النقل بالسكك الحديدية للسلع العراقية المصدرة عبر الاراضي التركية لكون السلطات التركية قد اصدرت نظاما جديدا للترانزيت عبر اراضيها وبموجبه فرضت زيادات كبيرة على البضائع المارة عبر اراضيها ووعد الجانب التركي باحالة الاقتراح إلى السلطات المختصة لدراسته ، اما لجنة خبراء الموانئ (وهي لجنة فرعية) فقد قررت ما يأتي :

- اعتبار ميناء البصرة وميناء ام قصر في العراق وميناء مرسين في تركيا موانئ للترانزيت[4].
- تبادل المعلومات حول امكانية طاقة الموانئ وكذلك التنسيق بتحديد اجور عوائد الموانئ، وعند اجتماع لجنة النقل والترانزيت طلب الجانب التركي من الجانب العراقي الاستفسار من السلطات العراقية المختصة بامكانية تجهيز العراق بـ (200) عربة لنقل الكبريت السائل العراقي إلى تركيا ، وقد وعد الجانب العراقي بتقديم العرض إلى السلطات العراقية المختصة ، وتم الاتفاق على قيام الطرفين بمنح مؤسسات وشركات نقل البضائع والمسافرين اجازة فتح فروع لها في البلد الآخر [5] .

وتطورت علاقات البلدين الاقتصادية بتوقيع البروتوكول الاقتصادي الذي تم التوصل اليه بين العراق وتركيا عام 1972 لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي وخصوصا في مجالات التجارة والترانزيت والنفط [6].

وفي عام 1974 بدأ الاقتصاد التركي يعاني من ارتفاع اسعار النفط وتكاليف غزو قبرص ، وانخفاض تحويلات المهاجرين الاتراك ، واشتداد الحماية التجارية في اوربا الغربية التي بدأت تضر الصادرات الزراعية التي تعتمد عليها تركيا[1] .

---

(1) سياسة العراق الدولية ، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ، (بغداد-1982) ، ص185 .

(2) دراسات عن تركيا ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الارشيف والتوثيق) ، ج4 ، (بغداد – د.ت) ، ص494 ، نقلا عن :

- محضر الاجتماع الثالث للجنة التجارية المختلطة المتجمعة في انقرة ، شباط 1973 .

(3) المصدر نفسه ، ص695 .

(4) دراسات عن تركيا ، المصدر السابق ، ص696 .

(5) المصدر نفسه ، ص696 .

(6) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص14 .

وقد كانت السنوات الاخيرة من عقد سبعينيات القرن العشرين سنوات مريرة وعصيبة اقتصاديا وسياسياً لتركيا ، فقد سجلت معدلات نمو سالبة للناتج القومي وارتفاعا في معدلات التضخم وازدياد الاقتراض من الخارج [2] .

وقد بذل العراق عام 1974 جهودا كبيرة لدعم الاقتصاد التركي من خلال زيادة مشترياته من المواد الاولية والمصنعة في تركيا ، والتي تتلائم واحتياجات السوق العراقية وبازدياد حجم التعاون الاقتصادي في مجال التجارة وحظي باهتمام وتشجيع كافة الاحزاب السياسية في تركيا على اختلاف مبادئها وسياستها سواء اليمينية منها أو اليسارية أو المعتدلة وتصاعد حجم التبادل التجاري بشكل ملحوظ منذ عام 1975 [3] .

كان التضخم احد عوامل عدم استقرار الاقتصاد التركي واحدى المشكلات الرئيسة فيه ، ففي العامين 1976 – 1977 ارتفعت معدلات التضخم والاسعار إلى 20% وأشارت احصائيات البنك الدولي لعام 1983 إلى ان المعدل السنوي للتضخم خلال الاعوام 1970-1980 قد وصل إلى 32% وفي بداية عام 1977 كانت كمية النقد الموجودة في التداول بحدود (54.1) مليار ليرة تركية [4] .

وكانت الازمة الاقتصادية في تركيا احدى العوامل الاساسية التي دفعت بالجيش التركي بقيادة الجنرال (كنعان ايفرن) للقيام بانقلاب عسكري عام 1980 [5] ، ومنذ ذلك التاريخ شهدت السياسة التركية بعض التحولات الخارجية ، إذ ساعدت التطورات الاقليمية والدولية إلى بروز قناعة لدى المسؤولين الاتراك بضرورة بناء جسور العلاقات مع الوطن العربي تقوم على قاعدة اسلامية هدفها التأثير في مجرى الاحداث في المنطقة ، وربما يعود بالنفع الاقتصادي لتركيا التي كانت تعاني من ازمة خانقة خلفتها ظروف الاوضاع الداخلية الصعبة التي مرت بتركيا في اواخر السبعينيات من القرن العشرين وكادت تؤدي إلى نشوب حرب اهلية في تركيا [6] .

ومنذ ذلك الوقت بدأت جهود مكثفة بدعم خارجي في عملية تصحيح اقتصادي واسعة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المتردية ، وتمثلت تلك الجهود في اعادة جدولة الديون الخارجية والحصول على المزيد من المعونات الغربية ، فضلاً عن قروض صندوق النقد الدولي [7].

بدأت حكومة انقلاب 1980 العسكرية الحاكمة في تركيا بالاعداد لاصلاحات دستورية ولكننا لم نجد عندهم سياسة اقتصادية واضحة المعالم سوى تبنيهم البرنامج النقدي الذي اعلنه يوم 24 كانون الثاني 1980 توركوت اوزال * وزير الاقتصاد في حكومة سليمان ديميريل بعد ان

---

(1) رواء زكي يونس ، (الازمات الاقتصادية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي التركي) ، مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، (جامعة الموصل – 1989) ، ص3 ، للمزيد ينظر :
- فاخر عبد الستار حيدر ، الاقتصاد التركي وطبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية خاصة مع العراق ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد – 1992) .

(2) رضا عبد الحسين القريشي وعبد المنعم سيد علي، (العلاقات العربية-التركية واقعا وتوقعا في الاقتصاد السياسي لدول الجوار الجغرافي) ، مجلة شؤون عربية ، العدد 82 ، (القاهرة– 1995) ، ص198 .

(3) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص ص 14-15 .

(4) عبد الكريم كامل ، تحليل واقع واتجاهات تطور التجارة الخارجية في تركيا 1970-1988 ، مجلة دراسات تركية ، العدد1 ، مركز الدراسات التركية (جامعة الموصل – 1991) ، ص123 .

(5) القريشي وعلي ، المصدر السابق ، ص198 .

(6) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، (تركيا والسعودية : دراسة في اوجه العلاقات الثنائية) ، مجلة كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، العدد 23 ، (قطر – 2000) ، ص8 .

(7) القريشي وعلي ، المصدر السابق ، ص198 .

(*) توركوت اوزال : مهندس كهرباء ورجل اقتصاد تكنوقراطي حسب مهنته وصف بانه العبقرية الاقتصادية التي تحظى باحترام دولي عند ديميريل وبعد انقلاب 1980 مباشرة تنبأت صحيفة وول ستريت جورنال بأنه

ادخلت عليه الدول الصناعية وصندوق النقد الدولي بعض الاصلاحات ، اصبح هذا البرنامج يمثل تحولا ليبراليا جذريا رفع القيود عن الاسعار ونسبة الفائدة ومراقبة الاجور وتقليص الدعم الهادف إلى تعديل الاسعار في القطاع العام والتشجيع على الاستيراد والاستثمارات الاجنبية [1] .

كما بدأت الحكومة التركية باطلاق اسعار القطاع الخاص كما أخذت بتعديل اسعار منتجات الدولة ومشاريعها ، ورفعت الدعم عن كثير من هذه المنتجات مستثنية بذلك الخبز والسكر والفحم والاسمدة [2] .

كما سعت الحكومة التركية إلى اضافة شريحة جديدة في تجارة الترانزيت وذلك باقامة سلسلة من مناطق التجارة الحرة [3] . وبجهود اوزال مهندس النظام الجديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تركيا التي باشرت بها حكومة ديميريل وتنحصر فكرة النظام الجديد في جعل تركيا دولة مصدرة بعدما كانت دولة مستوردة ، أي الانتقال من الاستهلاك إلى التصنيع وبناء الاقتصاد التنافسي في ظل الاقتصاد المفتوح [4] .

وقد شهدت ثمانينيات القرن العشرين ازدهارا كبيرا في علاقات البلدين الاقتصادية وتوصل الطرفان إلى عقد اتفاقية جديدة للنقل البري والترانزيت وقعت في انقرة بتاريخ 18 تشرين الاول 1980 ، واصبح العراق الدولة الاولى في قائمة الدول المصدرة لتركيا للاعوام 1981-1982 [5] .

ان استمرار الحرب العراقية – الايرانية ادى إلى ازدهار انشطة شركات المقاولات التركية في العراق ، والجدول الآتي يبين حجم تطور انشطة شركات المقاولات التركية في العراق في المدة 1981-1986 وحجم التعاقدات بملايين الدولارات [6] .

| السنة | عدد الشركات | حجم التعاقدات |
|---|---|---|
| 1981 | 13 | 728 |
| 1982 | 35 | 952 |
| 1983 | 35 | 1.031 |
| 1984 | 35 | 1.031 |
| 1985 | 35 | 1.297 |
| 1986 | 37 | 2.098 |

(سيعين في اكبر منصب مالي عندما يعلن العسكريون حكومتهم) ، وفعلا عين نائبا لرئيس الوزراء ومسؤولا عن الشؤون الاقتصادية ، ينظر : احمد ومراد ، المصدر السابق ، ص340 .

(1) وزارة الخارجية العراقية ، قسم المعلومات والوثائق (الارشيف) ، تركيا انحياز نحو امريكا بامل انهاء مأزق الحكم ، العدد 2166 ، في 1982/1/4 ، نقلا عن صحيفة اللوموند الفرنسية .

(2) عبد الغفور حسن كنعان ، (الحصار الاقتصادي على العراق وأثره في الصناعة التركية) ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 64 ، (جامعة الموصل – 2001) ، ص153 .

(3) تدري ، المصدر السابق ، ص61 .

(4) ستارجينكن ، تركيا بين مشاكل الماضي والحاضر ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) ، ص2 .

(5) السبعاوي ، العلاقات العراقية وآفاق تطورها ، ص16 .

(6) معوض ، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ، ص86 ، نقلا عن :

- Union of the Chambers of Commerce. Industry, Maritime trade and Commodity Exchanges of Turkey, Economic Report, 1987, (Ankara Publication No. 39-14, 1987), p. 197.

فضلاً عما حققته تركيا عام 1983 من تطور اقتصادي في مجالات عدة كالصناعة والصادرات وغيرها ، كما انها عانت من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، ومن بين المؤشرات المعبرة عن هذه المشكلات ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف والتفاوت الاجتماعي والبطالة وعجز الميزانية العامة والعجز التجاري ، فضلاً عن مشكلة الديون الخارجية [1] .

ويعود الانخفاض في عجز الميزان التجاري التركي إلى تزايد العائدات التصديرية الناجمة عن التوسع في التجارة الدولية وتحسن الوضع التنافسي للسلع الصناعية التركية في الاسواق الدولية ، فضلاً عن الادارة الجيدة لصرف الليرة بالدولار ، إذ تقلص نتيجة لذلك الفرق بين السعر الرسمي والتجاري للعملة الوطنية بشكل كبير في اسواق تبادل العملات الاجنبية ، يضاف إلى هذا النمو تحويلات العمال الاتراك إذ ازدادت خلال كانون الثاني – ايلول 1984 بمقدار (51) مليون دولار مقارنة بنفس المدة من عام 1983 لتصل إلى (1097) مليون دولار بعد ان كانت (1046) مليون دولار [2] .

وكان الانعكاس في اوضاع التجارة والمدفوعات بشكل شبه فوري ، إذ ارتفعت الصادرات التركية بما يقرب من 60% ، وفي نهاية عام 1984 ضوعفت قيمتها بالدولارات الامريكية مرتين ونصف أكثر مما كانت عليه قبل خمس سنوات مما يثير الاهتمام بان التقدم الهائل في انجازات التجارة التركية قد اقترن في آن واحد بحدوث تغير جذري في مكونات الصادرات [3] .

ان الانجاز الهائل في حجم الصادرات لم يمنع من تسجيل تركيا عجزا مستمرا وان كان بشكل عام قابلا للسيطرة في ميزان المدفوعات والميزان التجاري [4] ، لكن الاقتصاد التركي بدأ يشهد تدهورا منذ عام 1985 بسبب رفض صندوق النقد الدولي في ايار من العام نفسه منح تركيا قرضا احتياطيا بقيمة (230) مليون دولار ، مما ادى إلى ارتفاع عجز الموازنة الحكومية من جهة واستمرار الارتفاع الحاد في معدل التضخم ، والملاحظ ان ما يهم تركيا هو حصولها على مباركة الصندوق لسياسة الحكومة التركية الاقتصادية ، لان على ذلك تتوقف امور مالية عديدة بين انقرة والمصارف التجارية العالمية الدائنة ، إذ ان مباركة الصندوق عام 1984 شجعت المصارف على تقديم قروض للحكومة التركية ، ولكن الوضع لم يكن مشجعا عام 1985 [5] .

وذكر معهد الاحصاء التركي ان النمو في الاقتصاد التركي انخفض إلى (5.1%) خلال عام 1985 بعد ان بلغت نسبته (5.9%) في عام 1984 ، إذ ان جميع القطاعات حققت معدل نمو منخفض بالمقارنة مع ما حققه عام 1984 فيما عدا قطاعات التشييد والخدمات الحكومية والرسوم على الواردات [6] ، علما انه في عام 1984 بلغ العجز في الميزان التجاري (3.6) مليار دولار رغم ذلك كان أقل بنسبة (1.6%) من العام نفسه الذي سبقه ، وقد ساعدت تحويلات العمال الاتراك في الخارج رغم انها تعاني من هبوط في المحافظة على العجز في الحساب الجاري في حدود (1.4) مليار دولار مقارنة بعجز (1.8) مليار دولار عام 1983 [7] .

---

(1) معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية ، ص135 .
(2) كامل ، المصدر السابق ، ص ص 126 – 127 .
(3) وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، روبرت ماونتر ، توسيع الصادرات يفوز بالاولوية ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد – 1985) ، ص ص 25 – 26 .
(4) المصدر نفسه ، ص26 .
(5) يونس ، المصدر السابق ، ص10 .
(6) وثائق مركز الدراسات الدولية (الارشيف) ، اخبار عن تركيا ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، (بغداد- 1985) .
(7) ماونتر ، المصدر السابق ، ص27 .

وتشير احصائيات وزارة التجارة العراقية إلى ان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للاعوام 1982-1989 يبينها الجدول الآتي [1] :

**1- بالدينار العراقي :**

| السنة | الصادرات العراقية إلى تركيا | الاستيرادات العراقية من تركيا |
|---|---|---|
| 1982 | 87.495.000 مليون | 51.521.689 مليون |
| 1983 | 35.966.155 مليون | 68.334.210 مليون |

(1) وزارة التجارة العراقية ، العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وثائق غير منشورة ، احصائيات التبادل التجاري بين العراق وتركيا للاعوام 1982-1989 .

**2- بالدولار الامريكي:**

| السنة | الصادرات العراقية إلى تركيا | الاستيرادات العراقية من تركيا |
|---|---|---|
| 1984 | 944 مليون | 934 مليون |
| 1985 | 1.136 مليار | 1.258 مليار |
| 1986 | 723 مليون | 793 مليون |
| 1987 | 1,154 مليار | 945 مليون |
| 1988 | 1,144 مليار | 986 مليون |
| 1989 | 1,650 مليار | 446 مليون |

وشهد شهر تموز 1986 التوقيع على بروتوكول جديد لتنمية العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية في اطار توسيع العلاقات بين البلدين [1] .

وقد وقع البروتوكول عن الجانب العراقي ابو طالب عبد المطلب الهاشمي وكيل وزارة التجارة ونائب رئيس الجانب العراقي في اللجنة العراقية المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني وفيما وقعه عن الجانب التركي أكرم بك ديميرلي وكيل وزارة الخزانة والتجارة الخارجية نائب رئيس الجانب التركي في اللجنة المذكورة [2] .

ومن اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا ، فقد تبادل البلدان العديد من الزيارات التي كان يقوم بها كبار المسؤولين في البلدين ، ففي عام 1987 استقبل طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة النائب الاول لرئيس الوزراء العراقي (نزهت قندمير) وكيل وزارة الخارجية التركي والوفد المرافق له ، وتسلم رمضان خلال المقابلة رسالة خطية من توركوت اوزال رئيس وزراء تركيا تخص العلاقات الثنائية واهمية توسيعها في المجالات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وحضر المقابلة ابو طالب عبد المطلب الهاشمي وكيل وزارة التجارة العراقية ووسام الزهاوي وكيل وزارة الخارجية العراقية والسفير التركي في بغداد [3] .

وفي الرابع من آذار من العام نفسه بدأ في مدينة استنبول التركية مباحثات رسمية بين العراق وتركيا حول مسائل النقل البري بين البلدين ، وترأس الجانب العراقي في المباحثات مؤيد العاني رئيس المؤسسة العامة للنقل البري ، بينما ترأس الجانب التركي صفوت اولص رئيس جمعية الناقلين الاتراك الدولية [4] .

وفي 28 آذار 1988 التقى محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقية أكرم مكدمرلي وزير النقل والمواصلات التركي والوفد المرافق له ، وجرى خلال اللقاء الذي حضره السفير التركي في بغداد بحث علاقات التعاون الاقتصادي بين البلدين وقد أشاد بتطور العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا ، ودعا إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما [5] .

---

(1) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص17 .
(2) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، النشرة التجارية الصناعية ، العدد20 ، 1986.
(3) المصدر نفسه .
(4) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل .
(5) المصدر نفسه .

وخلال سنوات الحرب العراقية – الايرانية اطلقت تركيا العنان بشكل كامل لقيام تجارة ترانزيت باهرة وقامت بدور مهم في الانبعاث الاقتصادي لتركيا [1] ، لكن انتهاء الحرب العراقية – الايرانية افضى إلى وضع مغاير [2] .

ففي عام 1989 أي السنة التي تلت انتهاء الحرب انخفضت صادرات تركيا إلى العراق من (986) مليون دولار عام 1988 إلى (446) مليون دولار عام 1989 [3] ، كما انعقدت بانقرة خلال المدة 29-30 كانون الاول 1989 اجتماعات اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي وترأس الجانب التركي وزير المالية والكمارك احمد كورتيجه التيموجين ومن الجانب العراقي وزير النفط عصام عبد الرحيم الجلبي ، وتم في هذا الاجتماع بحث التطورات المتحققة من المواضيع التي يتضمنها بروتوكول الدورة الثامنة الموقع في 3 نيسان في بغداد [4] .

وفي العام نفسه بدأت في انقرة يوم 21 شباط اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الاقتصادية العراقية – التركية المشتركة على المستوى الفني ، وترأس الجانب التركي في المباحثات (اوردغان جورباش) مدير عام العقود بوكالة الخزانة والتجارة الخارجية ، فيما ترأس الجانب العراقي فاروق داؤد سليمان مدير عام شؤون العلاقات الاقتصادية بوزارة التجارة ، وفي مقدمة جدول اعمال الاجتماعات تأتي التجارة والطاقة والمواصلات والزراعة والصحة إلى جانب الاستثمارات المشتركة والتعاون الفني [5] .

واحتلت الوقود المعدنية والزيوت النباتية المرتبة الثانية في استيرادات تركيا من العراق ، وجاءت التمور في المرتبة الرابعة لتشكل نسبة قليلة جدا من اجمالي استيرادات تركيا من العراق ، اما الصادرات التركية للعراق فتمثل مجموعة كبيرة من السلع الزراعية الغذائية (حنطة ، وحبوب ، والياف القطن ، ولحوم الابقار ، وبيض التفقيس ، والدهن النباتي، والبطاطا ، ومعجون الطماطة) والسلع الصناعية (مكائن ومعدات ، وسيراميك ، وحبيبات البلاستيك والكيمياويات ، وقطع الغيار ، والقضبان الحديدية ، والمنسوجات) وبعض المواد الاولية [6] .

والجدول الآتي يبين حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا للمدة من 1980-1990 [7] .

---

(1) تدري ، المصدر السابق ، ص60 .
(2) نوفل وآخرون ، المصدر السابق ، ص142 .
(3) وزارة التجارة العراقية ، العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وثائق غير منشورة ، احصائيات التبادل التجاري بين العراق وتركيا للاعوام 1982 – 1989 .
(4) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة اضواء الانباء (تركيا) ، العدد 8 ، 1989.
(5) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، صحيفة اضواء الانباء (تركيا) ، العدد 8 ، 1989.
(6) عبد الفتاح والدباغ ، المصدر السابق ، ص61 .
(7) اورهان كولوغلو ، المصدر السابق ، ص ص 145-154 ، أخذت البيانات نقلا عن :
UNCTAD, Data Management and Service (28. October, 1993).

| 1- المواد الغذائية والحيوانات الحية (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| 126 | 72 | 8 | 155 | 108 | 53 | 160 | 141 | 113 | 586 |
| 2- المشروبات غير الكحولية والتبغ (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| 10.999 | 3.659 | 148 | 505 | 905 | 355 | 83 | 105 | 1.374 | 90 |
| 3- المواد الخام باستثناء الوقود (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| 1.339 | -- | -- | 183 | 5.158 | 3.892 | 8.260 | 8.973 | 16.082 | 22.581 |
| 4- الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| 5- المواد الكيمياوية (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| 934 | -- | -- | -- | 639 | 2.764 | 2.587 | 389 | 1.110 | 1.640 |
| 6- مصنوعات رئيسة (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| -- | -- | 24 | -- | -- | 271 | 487 | 7.677 | 15.400 | 7.848 |
| 7- ماكنات ومعدات للنقل (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| 4 | -- | 42 | 9 | -- | -- | 23 | 219 | 227 | 86 |
| 8- سلع مصنعة متنوعة (بآلاف الدولارات) | | | | | | | | | |
| 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 |
| -- | -- | 5 | -- | -- | -- | -- | -- | 45 | 1.589 |

وأخيرا فان سعي العراق إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع تركيا يمثل ضرورة لتوفير مناخ ملائم قد يساعد على تسوية المشكلات القائمة وتخفيف اعتماد تركيا على الولايات المتحدة الامريكية و الكيان الصهيوني وربط هذا التطوير صعودا أو هبوطا بمدى استجابة تركيا في تغيير مواقفها السياسية تجاه العراق ، وتنشيط الزيارات المتبادلة بين المسؤولين في كلا البلدين التي تعد احدى الوسائل المهمة لبحث ما يستجد من امور وتبادل وجهات النظر حول القضايا الراهنة وتجاوز العقبات التي تعكر صفو هذه العلاقات [1] .

(1) عوني عبد الرحمن السبعاوي ، (العلاقات العراقية – التركية : مكامن العداء ونقاط التفاهم) ، في قيس سعيد عبد الفتاح وآخرون ، وقائع ندوة (العلاقات العراقية – التركية – الواقع وآفاق المستقبل) ، مركز الدراسات التركية ، (جامعة الموصل – 1999) ، ص57 .

# المبحث الثاني
# العلاقات العراقية – التركية في مجال النفط والغاز
# 1990-1980

## اولا : في مجال النفط

واجهت العلاقات العراقية – التركية في بداية القرن العشرين توترا كبيرا مع قيام الحكم الملكي في العراق عام 1921 وقيام الجمهورية التركية عام 1923 بسبب مطالبة تركيا بولاية الموصل التي سويت لصالح العراق ، وجرى على اثرها توقيع معاهدة ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا ، وفي عام 1926 اعترفت تركيا بموجب هذه المعاهدة بعائدية ولاية الموصل إلى العراق مقابل ان يقوم العراق بمنح 10% من عائدات النفط المستخرج من حقول النفط الموجودة في منطقة الموصل لمدة 25 سنة ، وان تقوم علاقات حسن جوار بين البلدين[1] .

وقد شهدت العلاقات العراقية – التركية على أثر ذلك تطورات ايجابية تمخضت عن توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية وتبادل الزيارات بين كبار مسؤولي البلدين ، فقد وصل إلى انقرة في عام 1930 وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية العراقية نوري السعيد أجرى خلال هذه الزيارات مباحثات مع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو ووزير الخارجية توفيق رشدي آراس حول عدة نقاط منها ، بحث قضية النفط إذ اوضح نوري السعيد بان الشروع في انتاج النفط العراقي يشكل للعراق فائدة اكبر من الفائدة التي تحصل عليها تركيا بكثير ، وأشار إلى انه من مصلحة العراق الحرص على انهاء هذه القضية باسرع وقت ممكن [2] .

وقد كانت هذه الزيارة عاملا مساعدا في توثيق العلاقة بين البلدين ، إذ اعقبتها زيارة للملك فيصل الاول (ملك العراق) إلى تركيا في 6 تموز 1931 وتلتها عقد اتفاقية تجارية بين البلدين وقعت في 10 تشرين الثاني 1932 [3] .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية جرى عقد معاهدة بين العراق وتركيا للصداقة وحسن الجوار ، وقعت في 29 آذار 1946 ، وقد الحق بهذه المعاهدة ستة برتوكولات واستمرت اتفاقية 1946 والبروتوكولات الملحقة بها تحكم العلاقات العراقية – التركية ومنها الاقتصادية حتى بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 ، الا انه عقدت اتفاقية جديدة في المجال التجاري وقع عليها بين البلدان في 3 آب 1965 ودخلت مجال التطبيق في 19 تشرين الاول 1965 ، إذ تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تقسم على اربع لجان فرعية ومنها اللجنة النفطية [4] .

ان مهمة اللجنة النفطية هي تدارس المشكلات والمعوقات الخاصة بالتعاون النفطي بين البلدين وامكانية زيادة الصادرات النفطية إلى تركيا وقيام المشاريع المؤدية إلى ذلك [5] ، وبعد عام 1968 طبعت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بطابع التطور والتعاون[6]. وكانت اولى بوادر التعاون العراقي التركي عام 1968 في مجال النفط، إذ زود العراق تركيا بثلثي حاجتها

---

(1) ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، ص61 ، للمزيد حول قضية النفط ينظر :
- حسين ، مشكلة الموصل ، الفصل الاخير .
(2) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية 1932-1958 ، ص28 .
(3) ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، ص62 .
(4) ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، ص65 .
(5) المصدر نفسه ، ص68 .
(6) ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، ص21 .

من النفط الخام [1] ، وعقدت عدة اتفاقيات تجارية بين البلدين وخاصة في مجال التعاون النفطي ولتأمين احتياج تركيا من النفط الخام [2] ، وفي عام 1970 استوردت تركيا نفطا خاما من العراق بقية (1.5) مليون دولار ، وفي عام 1971 استوردت نفطا بقيمة (15.85) مليون دولار ، وفي كانون الثاني من العام نفسه تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين تضمن ادخال فقرات جديدة في قائمة التبادل التجاري ، كالنفط وغازات النفط السائل والكبريت ومعدات المواصلات السلكية [3] .

وفي 1 حزيران 1972 ايدت الحكومة التركية قرار تأميم شركة نفط العراق ، واشاد وزير الخارجية التركية حينئذ (خلوق بايولكان) بهذا القرار وقال ان تركيا تؤيد سيطرة العراق على موارده النفطية وثرواته المعدنية الاخرى ، وفي العام نفسه تم التوقيع على بروتوكول اقتصادي بين العراق وتركيا تناول قضية توسيع التعاون الاقتصادي وخصوصا في مجال النفط [4] .

واهتمت تركيا بتطوير علاقاتها مع العراق الذي ضمن لها احتياجاتها من النفط ، إذ تستورد تركيا من العراق ما يقارب (4) ملايين طن سنويا في العام 1972 [5] . وشهدت العلاقات العراقية – التركية تطورا مستمرا نحو الافضل وصلت ذروتها خلال زيارة الرئيس العراقي الراحل احمد حسن البكر لتركيا في 19 ايلول 1972 والتي مثلت خطوة متقدمة على طريق الصداقة والتعاون بين البلدين الجارين ، إذ اسهمت بوضع اسس جديدة لعلاقات افضل في مختلف المجالات ، وعن هذه الزيارة قال الرئيس التركي جودت صوناي : (لقد كانت العلاقات العراقية – التركية على مر السنين تستمد قوتها من روابط مشتركة في التاريخ والثقافة والدين، وانه لمن دواعي سروري ان أرى هذه العلاقات تزداد وثوقا يوما بعد يوم)[6].

وتمخضت هذه الزيارة عن التوصل إلى عقد عدة اتفاقات وكان من نتائجها التوصل في السابع والعشرين من آب 1973 إلى عقد اتفاق خط انابيب نقل النفط الخام العراقي عبر الاراضي التركية[7] إلى الاسواق العالمية التي ضمن تزويد تركيا باحتياجاتها من النفط الخام ، كما سهل للعراق ايجاد منفذ آخر لتصدير نفطه الخام ، ويمتد هذا الخط النفطي بين حقول نفط كركوك وميناء (دورتيول) قرب الاسكندرونة على البحر المتوسط ويبلغ طوله (992) كم ، وهو ملكية مشتركة بين العراق وشركة تابعة لمؤسسة بتروليوم التركية (تباو) [8] .

وعقدت اتفاقيات عديدة في المجال التجاري بين العراق وتركيا في مدة السبعينيات وخاصة في مجال النفط ، إذ ساهم العراق في تلبية احتياجات تركيا من النفط الخام ، مما ادى إلى زيادة مستوى التبادل التجاري بين البلدين وأخذت تركيا تؤمن احتياجاتها من النفط بنسبة كبيرة ، بلغت اكثر من نصف ما تستورده تركيا من النفط وخاصة بعد تأميم النفط العراقي ، وتعاقدت تركيا مع العراق على تجهيزها بـ (5) ملايين طن سنويا من النفط العراقي ، وتمكن العراق

(1) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968-1980 ، ص131 .
(2) ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، ص21 .
(3) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968-1980 ، ص132 .
(4) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص21 .
(5) المصدر نفسه ، ص21 .
(6) العبيدي ، العلاقات العراقية – التركية 1968-1980 ، ص135 .
(7) المصدر نفسه ، ص135 .
(8) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص22 .

تجهيزها بمقدار (21.76) مليون طن خلال المدة 1973-1977 [1] ، وهو العام الذي استكمل فيه اول خط لانابيب النفط يصل بين كركوك في العراق ويومورتاليك في تركيا [2] .

وقد تم انجاز هذا الخط بكلفة (750) مليون دولار وتبلغ طاقته (35) مليون طن سنويا ، وقد افتتح المشروع والمنشآت النفطية في (يورموتاليك) التي تمثل نهاية خط الانابيب العراقية – التركية على الساحل التركي المطل على البحر المتوسط كل من سليمان ديميريل رئيس وزراء تركيا الاسبق ونائب رئيس الجمهورية العراقية طه محي الدين معروف[3].

وازاء تباطؤ تركيا في تسديد الديون التي بذمتها للعراق كثمن لشحنات نفط سابقة ، وقد وصلت حوالي (300) مليون دولار ، اوقف العراق عملية ضخ النفط عبر تركيا في كانون الثاني 1978 ثم وافق على اعادة الضخ في آب من العام نفسه بعد ان تعهدت الحكومة التركية بتسديد ما بذمتها من ديون للعراق على شكل شحنات كبيرة من القمح التركي تقدر بحوالي (700) الف طن و (100) سيارة ركاب والباقي يدفع نقدا في الاعوام 1979و 1980 و 1981 [4] .

وشهدت مرحلة الثمانينيات تبادلا تجاريا واسعا بين العراق وتركيا خاصة خلال سنوات الحرب العراقية – الايرانية [5] ، ووقوف الحكومة السورية إلى جانب ايران واغلاق خط انابيب نفط كركوك – بانياس وسعي العراق إلى توسيع خط كركوك – جيهان لزيادة صادراته النفطية وليتجنب الضغط والابتزاز الذي مارسته الحكومة السورية [6] .

وبدأت في عام 1980 محادثات بين العراق وتركيا حول اعادة ضخ النفط العراقي عبر خط الانابيب الذي يمتد من حقول كركوك – جيهان على البحر المتوسط ، وكان الطرفان قد وقعا في عام 1980 بروتوكولات للتعاون الثنائي نصت على رفع طاقة الانتاج بين (50.45) مليون طن ، اما حصة النفط التي تتدفق فتقدر بنحو (27) مليون طن سنويا [7] .

وفي 1980 بلغت صادرات العراق إلى تركيا (102.4) الف برميل يوميا ، وفي عام 1981 (122.0) الف برميل يوميا ، وفي عام 1982 بلغت (65.0) الف برميل يوميا[8]، وفي آب من عام 1981 اقترحت تركيا زيادة طاقة خط الانابيب إلى (80) مليون طن سنويا ، شريطة ان يوافق العراق على تشغيل الخط بكامل طاقته مع رفع رسوم العبور من (35) سنتا إلى (45) سنتا للبرميل الواحد ، وقد وافق العراق على اقتراحات الجانب التركي وتم التوسيع الاول لانبوب النفط من خلال زيادة طاقته التصديرية من (700) الف برميل يوميا من عام 1982 إلى حوالي مليون برميل يوما في منتصف عام 1984 [9] .

وقد جرت مباحثات بين العراق وتركيا من اجل زيادة طاقة انبوب النفط العراقي المار عبر الاراضي التركية إذ اقترح العراق القيام بمد انبوب اضافي محاذي للانبوب السابق بطول (80) كم لمحاذاة الخط الاساسي من كركوك وحتى الحدود العراقية – التركية ، على ان تقوم

---

(1) عبد الفتاح والدباغ ، المصدر السابق ، ص60 .
(2) العلاقات العربية التركية (من منظور تركي) ، ص305 .
(3) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص22 .
(4) المصدر نفسه ، ص23 .
(5) عبد الفتاح والدباغ ، المصدر السابق ، ص60 .
(6) حبيب ، المصدر السابق ، ص149 .
(7) مجلة عالم النفط والتعاون العربي ، الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول ، العدد 42 ، (قطر-1982) .
(8) ابراهيم ، العلاقات العراقية – التركية 1970-1983 ، نقلا عن :
- وثائق وزارة النفط العراقية عام 1982 .
(9) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص 23 .

تركيا بمد باقي الانبوب حتى ميناء يورموتاليك على البحر المتوسط ، وتم انشاء (8) محطات للضخ فضلاً عن هذا الخط ، وقد بوشر بهذا المشروع في عام 1983 وتم الاتفاق مع شركة (انكا) التركية لتنفيذه في مدة (18) شهرا بقيمة (70) مليون دولار [1] .

وقد بلغ اجمالي صادرات النفط الخام العراقي عبر خط الانابيب التركي حوالي (900) الف برميل يوميا بزيادة نسبتها (6.4%) على متوسط عام 1984 في مقابل انخفاض نسبته (2.7%) [2] ، كما طرحت تركيا انشاء مشروع الخط الثاني للانبوب العراقي التركي للنفط الخام اثناء الزيارة الاولى التي قام بها رئيس الوزراء التركي توركوت اوزال للعراق في نيسان 1984 ، وقد رحب العراق بالفكرة واعرب عن استعداده لوضعها موضع التنفيذ. وفي 11 تشرين الاول 1984 وقع العراق مع تركيا على محضر تنفيذ مشروع التوسيع الثاني للخط العراقي التركي للنفط الخام ، ووقعه عن الجانب العراقي وزير النفط السابق قاسم احمد تقي العريبي وعن الجانب التركي وزير الدولة احمد كورجية تيموجين [3] .

وفي انقرة تم التعاقد على تنفيذ الشطر الثاني من خط الانابيب الذي يربط مناطق انتاج النفط في العراق والساحل التركي بين ممثلين عن الجانب العراقي والتركي ويمثل شركة (سابيم) الايطالية التي ترأس تجمع الشركات المنفذة للمشروع ، وينص المشروع على انجاز العمل في مدة اقصاها (18) شهرا من بدء عملية التنفيذ [4] .

وقد ابرم العراق مع تركيا عقدا في 31 تموز 1985 للتوسيع الثاني لانبوب النفط العراقي يصب في يورموتاليك على البحر المتوسط ، وبموجب هذا العقد اصبحت طاقته (600) الف برميل يوميا ، وبهذا وصلت طاقة التصدير العراقي من نفطه الخام عبر تركيا إلى حوالي مليون ونصف المليون برميل يوميا [5] .

واحتل العراق المركز الثاني من بين الدول المصدرة إلى تركيا في عام 1986 وبعد تشغيل خط النفط العراقي التركي الثاني ووفاء العراق بالتزاماته بتصدير النفط إلى تركيا ، الا ان الصادرات التركية لم تتمكن من ان تغطي التزاماتها مع العراق ، لذلك اضطرت تركيا إلى تسديد الفرق بين استيراداتها من النفط وصادراتها إلى العراق بالقطع الاجنبي [6] .

وبذلك بلغت طاقة ضخ النفط العراقي عبر الانابيب (1.6) مليون برميل يوميا وصار نصف واردات تركيا من النفط وبقدر (20) مليون دولار تأتي من العراق وكانت تركيا تحصل على ما يقارب (280) مليون دولار سنويا مقابل نقل النفط خلال هذه الانابيب [7] .

ويعد العراق من اكبر مصدري النفط إلى تركيا ، ففي المدة من كانون الثاني حتى ايلول عام 1987 بلغ اجمالي واردات تركيا من الدول العربية (13.7) مليون طن بقيمة (1884) مليون دولار ، منها (5.122) ملايين طن من العراق قيمتها (678) مليون دولار مما يعني ان العراق قد زودها خلال تلك المدة بـ (37.4%) من اجمالي هذه الواردات [8].

---

(1) نهى عبد الكريم فرحان ، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، (بغداد – 1984) ، ص11 .
(2) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، مجلة البترول ، العدد 3 ، 1985 .
(3) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص23 .
(4) السبعاوي ، العلاقات العراقية – التركية وآفاق تطورها ، ص24 .
(5) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، ص185 .
(6) عبد الفتاح والدباغ ، المصدر السابق ، ص60 .
(7) العلاقات العراقية – التركية (من منظور تركي) ، ص305 .
(8) جلال عبد الله معوض ، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، دراسات ستراتيجية ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 (ابو ظبي ، 1998) ، ص 12 .

ولهذا كان العراق في الثمانينيات اكبر شريك تجاري لتركيا ، إذ بلغت نسبة صادراته 33.9% من اجمالي الصادرات إلى الدول العربية و 51.1% من اجمالي الواردات من هذه الدول [1] . واستطاعت تركيا تحقيق تطور اقتصادي مهم نتيجة للسياسات الحكومية التي اولت العلاقات التجارية عناية خاصة [2]. وبمناسبة افتتاح التوسيع الثاني لانبوب النفط العراقي – التركي ، اكد توركوت اوزال رئيس الحكومة التركية بان تحقيق التوسع الثاني لانبوب النفط العراقي – التركي المشترك يشكل رمزا لعلاقات الصداقة بين البلدين ، واشار في كلمة له اثناء الاحتفال الرسمي الذي اقيم في 20 آب 1987 في منطقة يورموتاليك إلى ان الانبوب سيحقق فوائد اقتصادية كبيرة لكلا البلدين [3] . وخلال اجتماعات الدورة الثامنة للجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني التي عقدت في بغداد في المدة من 28 اذار 1988 ، أكد على عدم فتح اعتمادات جديدة للعراق حتى نهاية عام 1988 ، مما يعني الزام العراق بتسديد قيمة وارداته من تركيا نقدا حتى نهاية العام نفسه ، وتم بالفعل ادراج هذا الامر في البروتوكول التجاري الموقع عليه في 3 نيسان 1988 من قبل وزير المالية التركي ووزير النفط العراقي . ورغم ان وزير المالية التركي اعلن في بغداد ان العراق وافق في اجتماعات اللجنة المشتركة على تسديد (600) مليون دولار [4]. وفي عام 1989 ، أي السنة التي تلت انتهاء الحرب العراقية – الايرانية ، انخفضت صادرات تركيا إلى العراق من (986) مليون دولار عام 1988 إلى (445) مليون دولار [5].

## ثانيا: في مجال الغاز الطبيعي

بدأ استخدام الغاز الطبيعي محليا في العراق وبشكل متواضع في اواخر خمسينيات القرن العشرين [6] ، اما فكرة تصدير الغاز العراقي للاسواق العربية والعالمية فليست جديدة ، فقد قدمت كل من شركة (بكتل) الفرنسية وشركة (ليور غاز) التركية عرضا إلى الحكومة العراقية عام 1961 بأن يكون العراق مركزا لتجميع الغاز من بلدان المنطقة لتصديره إلى الاسواق العالمية وان تكون الحكومة العراقية مشاركة في ملكية الانبوب للغاز المصدر ، ولم يتم هذا المشروع في حينه ، كما تم توقيع بروتوكول في بغداد بين العراق وتركيا بتاريخ السادس من نيسان 1964 لتصدير الغاز العراقي إلى تركيا عن طريق الانابيب وكلفت شركة بكتل الفرنسية بتقديم الدراسات الفنية والاقتصادية للمشروع ، الا انه تم صرف النظر عنه بعد ان اعدت الشركة الاستثمارية كافة الدراسات اللازمة لهذا المشروع [7]. وجرت بعد هذا التاريخ محاولات عديدة لتصدير الغاز إلى تركيا ، الا انها لم تدخل مرحلة التنفيذ المباشر [8].

---

(1) معوض ، العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، ص 13 .
(2) نوفل واخرون ، المصدر السابق ، ص 142 .
(3) مركز الدراسات التركية (الارشيف) ، جامعة الموصل ، جريدة الثورة ، العدد 6295 في 1987 .
(4) معوض ، تركيا والحرب العراقية – الايرانية ، ص 89 .
(5) نوفل واخرون ، المصدر السابق ، ص 142 .
(6) ثامر الغضبان واخرون ، (تقييم امكانيات تصدير الغاز العراقي) ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد 79، المجلد 22، 1996، تصدر عن الامانة العامة لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول، قطر، ص 84 .
(7) عبد الرزاق جاسم حسون ، اقتصاديات الغاز الطبيعي في العراق ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (جامعة بغداد ، 1985) ، ص 1 .
(8) المصدر نفسه ، ص1 .

وفي عام 1968 ، اقبلت تركيا على توطيد علاقاتها مع العراق من خلال الاتفاق مع العراق على تزويده بالنفط والغاز السائل ، إذ تم في الرابع من تموز 1968 التوقيع على مشروع تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا مع العراق (الحقول الشمالية) [1].

وفي كانون الثاني عام 1971 تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا وتم ادخال فقرات جديدة في قائمة التبادل كالنفط وغازات النفط السائلة [2].

ومما تجدر الاشارة اليه ان العراق لم يسبق له ان قام بتصدير الغاز الطبيعي أو الغاز السائل إلى الاسواق العالمية باستثناء كميات قليلة جدا من الغاز السائل صدرت إلى تركيا في عام 1975 ، إذ بلغت (4700) طن [3]. وفي بداية الثمانينيات تبنت تركيا ستراتيجية اقتصادية جديدة قوامها الانفتاح على العالم الخارجي والتوسع في التصدير [4] ، واخذ الغاز الطبيعي يحظى باهمية متزايدة يوما بعد اخر كاحد المصادر المهمة للطاقة وذلك للتطور الكبير الذي حصل في استخداماته وخاصة في الصناعات البتروكيمياوية والنشاطات الاقتصادية المختلفة والمعتمدة على الغاز الطبيعي ، ورافق ذلك تطور هائل في صناعة ونقل الغاز الامر الذي دفع بهذا المنتج بخطى متقدمة في ميزان الطاقة العالمي ، بعد ان ظل النفط والفحم الحجري يساهمان في تلبية معظم الاحتياجات العالمية للطاقة حتى منتصف القرن العشرين [5].

وفي عام 1982 بلغت نسبة الغاز الطبيعية المستخدمة 0.1% إلى 1% من اجمالي الطاقة المنتجة والمستهلكة . وفي العام نفسه تم العثور على كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في هانيتاباد في تراقيا ويبلغ حجم الاجمالي الاحتياطي الموجود حاليا (12.800) مليون متر مكعب ، ومن المزمع توظيف هذه الكميات في محطة اجلرلي لتوليد الطاقة الكهربائية بما يكفي لسد بعض حاجات تركيا من الطاقة [6] . وفي عام 1983 ، ظهر مشروع لمد انبوب للغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا ، وقد تم التوقيع على اتفاق بين البلدين يقضي بان تبدأ الدراسات في كانون الاول 1983 واعلن العراق على لسان وزير النفط بانه تقرر تأجيل النظر في هذا المشروع نظرا (لان انتاج الغاز مرتبط طرديا مع انتاج النفط الخام ، لذا فان كمية الغاز المتاحة للتصدير لا تساعد على تشغيل هذا الخط اقتصاديا على ان يعاد النظر في هذا الموضوع عندما ترتفع الطاقات الانتاجية وتتوفر كميات الغاز الكافية) [7].

وفي مدة الثمانينيات وبعد تشغيل مشروع غاز الشمال في 1983/9/1 وزيادة الطاقة الانتاجية من الغاز السائل عن حاجة الاستهلاك المحلي ، بوشر بتصديره إلى تركيا بوساطة السيارات الحوضية ، وان كانت بكميات قليلة [8].

ان جميع المؤشرات تؤكد تعاظم دور الغاز في ميزان الطاقة العالمي كطاقة ومادة اولية للاغراض الصناعية ، إذ اتجهت معظم دول العالم التي لديها احتياطي من الغاز إلى تنمية مواردها من هذا المنتج والاهتمام بصناعة الغاز ، وبما ان العراق يمتلك ثروة هائلة من الغاز تقدر بحوالي (921) مليار متر مكعب . وبلغت نسبتها حوالي 8 % من الاحتياطي العربي ،

---

(1) ابراهيم ، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983 ، ص 17 .
(2) صائب حمودي خضير ، الاقتصاد التركي وتطور العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ، وزارة التجارة ، المؤسسة العامة للتصدير ، شركة التصدير العراقية ، 1976 ، ص 64 .
(3) حسون ، المصدر السابق ، ص 164 .
(4) وائل سامي طه الحافظ ، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي 1968-1988 ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، ( جامعة الموصل ، 1992) ، ص 76 .
(5) حسون ، المصدر السابق ، ص 1 .
(6) كورلارز ، المصدر السابق ، ص 115 .
(7) الناصري ، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية – التركية ، ص 186 .
(8) حسون ، المصدر السابق ، ص 165 .

واكثر من 3% من احتياطي دول الاوبك واكثر من 1% من الاحتياطي العالمي[1]، لكن العراق لا يعد من الاقطار المصدرة للغاز رغم الكميات الكبيرة المنتجة الفائضة عن الحاجة والتي غالبا ما تهدر بالحرق ويقوم العراق بتصدير كميات قليلة جدا لا تكاد تذكر في مقاييس التجارة العالمية[2].

(1) المصدر نفسه ، ص 1 .
(2) المصدر نفسه ، ص 112 .

# إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة **" العلاقات العراقية التركية 1980-1990 "** جرى تحت إشرافي في كلية التربية/ جامعة الموصل ، وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث .

**التوقيـع :**
**المشرف : أ. د. عوني عبد الرحمن مصطفى السبعاوي**
**التاريـخ : / / 2003**

# إقرار المقوم الفكري

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة **" العلاقات العراقية التركية 1980-1990 "** قد تمت مراجعتها وأصبحت مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بالسلامة الفكرية.

**التوقيـع :**
**الاسـم : د. هاشم يونس عبد الرحمن الخطيب**
**التاريـخ : / / 2003**

# إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذه الرسالة الموسومة **" العلاقات العراقية التركية 1980-1990 "** قد تمت مراجعتها وأصبحت مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الأمر بالسلامة اللغوية.

**التوقيـع :**
**الاسـم : د. ايمن توفيق عبد الله احمد الوتاري**
**التاريـخ : / / 2003**

# إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بنـاءً علـى التوصـيات التـي تقـدم بهـا المشـرف والمقـوم الفكـري واللغـوي ، أرشـح هـذه الرسالة للمناقشة .

**التوقيـع :**
**الاسـم : د. هاشم يونس عبد الرحمن الخطيب**
**رئيس لجنة الدراسات العليا – رئيس قسم التاريخ**
**التاريـخ : / / 2003**